دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد الثالث عشر –جويلية– 2022

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين–ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أعمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عجلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. محمد بلعيشة –جامعة الجزائر 3 – الجزائر
- د. حنان رزايقية- جامعة الجزائر 3 – الجزائر

هيئة التحرير

- د.بن مبهوب نصرين –جامعة الجزائر3- الجزائر.
- د.كعبوش الحواس –الدراسات الآسيوية/ جامعة الجزائر3
- د.نصر الدين مختاري- العلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ.أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ.وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ايتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
5. د. عبد القادر ودرو- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
6. د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسى – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوالعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د . حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.
17. د. جلال حمد حمد عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د.نزيهة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
20. د. ميثم منفي كاظم العميري- كلية القانون-جامعة بابل- العراق.
21. د.بن مهيوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.
22. أ.م.د. وحيد أنعام كاكاني-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى- العراق.
23. د.إلياس كشاوي، جامعة الجزائر -3- الجزائر.
24. د.كعبوش الحواس، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
25. د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
26. د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.

27.د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر.

28.د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

29.د محمد الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.

30.د كمال شطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

31.د فؤاد الربيع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب

32.د.محمد بلعيشة الدراسات الآسيوية/ جامعة الجزائر-3-

33.د. مجال عبدالعزيز عوضين الدرديطي جامعة الشرق الأدنى –قبرص – تركيا

34.د.مجدي عبدالله فواز خصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.

35.د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

الفهرس

الفهرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الإفتتاحية: (د. محمد بلعيشة)	1
	الدراسات	
02	الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك (د. نوار محمد ربيع الخيري)	2
03	تطور الاستراتيجية الامريكية من اسيا الباسيفيك الى الاندو- باسيفيك (د. ابراهيم حردان مطر، أ. رندة وضاح طاهر)	18
04	الهند واستعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي (أ. أسماء بن مشيرح)	45
05	تحالف اوكوس "AUKUS" من حلف الأطلسي الى حلف الهادي: دراسة مستقبلية لطبيعة الحلف وأسباب انطلاقه والمهام الموكلة اليه وفقا لتأثير القوة البحرية جيوسياسا (أ.د. زياد طارق عبد الرزاق)	57
06	أزمة العلاقات الأمريكية -التركية "مشاهد مستقبلية" (أ. زهراء غانم شجاع، أ.د. سرمد عبد الستار أمين)	89
07	الطبيعة البُنيوية للدّولة العربيّة (د. عصام عيروط)	119
08	المسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء الأطباء في المستشفيات الخاصة في التشريع العراقي (د. عضيد عزت حمد، أ. مروان عضيد عزت)	135

الإفتتاحية

الافتتاحية

نحو الشرق الأقصى

يحظى المسطح الهندي-الباسيفيكي بأهمية جيوسياسية كبيرة، خولته أن يكون جائزةً جيوبوليتيكيةً جديدةً تحُلُّ محل قلب العالم، حيث تُمثل المضائق البحرية والممرات المائية الكثيفة فيه شريان حيوي لحركية التجارة العالمية، كما يمكن اعتباره بيضة القبان التي تتمحور وفقها سياسة الأحلاف ومعادلة القوى الدولية، حيث تعتبر الدول المطلة على المحيطين الهندي والباسيفيكي - على غرار، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وكندا والهند - فواعل ذات قيمة ثابتة في تركيبة الأنساق الإقليمية والنظام الدولي. ففي فضاء جمعت فيه الأطراف المتحالفة والمتصارعة في حوض واحد وعلى تماس مباشر، تغيرت التوجهات الجيوستراتيجية والتحالفات وأضيفت أطراف أخرى للصراع التقليدي بين الصين صاحبة القفزات الهائلة على الصعيد الاقتصادي والولايات المتحدة الأمريكية المهين العالمي.

برزت الحاجة إلى التربص والتصدي لسطوة للصين والسعي لعرقلة توجهها نحو الاضطلاع بدور إقليمي وعالمي، انطلاقًا من السيطرة على آسيا مرورًا بالشرق الأوسط وصولًا لإفريقيا وأوروبا. يتحقق ذلك وفق المنظور الأمريكي بتطبيق سياسات الاحتواء والتطويق. لعل ذلك ما يفسر تأكيد" أوباما" على التركيز على آسيا-الباسيفيك، ليُشاركه "دونالد ترامب" نفس الموقف ووسع دائرة اهتمامه من خلال مفهوم "المحيط الهندي-الباسيفيكي". في حين أكدَّ "بايدن" على الإرادة الأمريكية الجادة بالتواجد في الباسيفيك.

في 21 سبتمبر 2021، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا اتفاقية أمنية-عسكرية "تاريخية" تحت اسم "Aukus" - وهي عبارة عن اندماج أسماء الدول الأعضاء الثلاثة -لتعزيز القدرات العسكرية في المحيط الهادئ، مما يسمح لهم بمشاركة تقنيات الدفاع المتقدمة وتزويد القوات الأسترالية بالمعرفة اللازمة لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية. في واقع الأمر وضمنيا تستهدف هذه الشراكة الصين بشكل رئيسي ولكنها أيضًا أغضبت العديد من البلدان الأخرى على غرار فرنسا. خلال ذلك، سارعت الولايات المتحدة لإصلاح العلاقات معها، فيما عبرت الصين وكوريا الشمالية عن اعتراضهما بشدة على الاتفاق.

ليس الاهتمام الأمريكي المطرد في العقد الأخير بمنطقة الهند-الباسيفيك بالموضوع الجديد الذي يمكن اختزاله في حدث أو مسألة، بل هو مسار طويل وتفكير راسخ وعميق منذ عقود من الزمن، فقط تم تأجيله في سلم أولويات السياسة الأمريكية لعدة اعتبارات تقتضي تسبيق الطارئ على المهم، وهو ما حصل في عدة أقاليم اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترتيبها قبل التوجه إلى عوالم الشرق الآسيوي. لا يمكن الآن بأي شكل من الأشكال تصور العالم دون فهم الشرق وتحديدا الباسيفيك، وهو ما يقتضي الحاجة إلى الفهم والتقصي والتفسير.

د. محمد بلعيشة

نائب رئيس تحرير مجلة قضايا اسيوية

الدراسات

الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك

الأستاذ الدكتورة نوار محمد ربيع الخيري

الملخص:

أضحت منطقة الاندوباسيفيك ذات الأهمية الاستراتيجية والحضارية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية مجالاً للتنافس الدولي، تلك المنطقة التي تترامى بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ التي تشكل منطقة مصالح ونفوذ للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لذا تعتمد الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك على الشراكات والتحالفات مثل (كواد واوكوس) لتنفيذ تلك الاستراتيجية والوقوف بوجه خطر وتحدي قوة الصين ونفوذها كمجال حيوي طبيعي لها في المنطقة تلك القوة التي أخذت تزداد في المنطقة وتتوسع حول العالم.

الكلمات المفتاحية : الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، الاندوباسيفيك، ستراتيجية.

Abstract:

The Indo-Pacific region, which is of strategic, cultural, political, economic and demographic importance, has become an area of international competition, a region that stretches between the Indian Ocean and the Pacific Ocean, which constitutes an area of interest and influence for the United States of America and its allies. Therefore, the US strategy in the Indo-Pacific region depends on partnerships and alliances such as (Quad and Auukus) to implement this strategy and standing in the face of danger and challenge China's power and influence as a natural vital area for it in the region, this power that began to increase in the region and expand around the world.

key words: The United States of America, China, Japan, Indo-Pacific, strategy.

المقدمة :

أضحت منطقة الاندوباسيفيك ذات الأهمية الاستراتيجية والحضارية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية مجالاً للتنافس الدولي، تلك المنطقة التي تترامى بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، التي من الطبيعي أن تكون جزءاً من مجال الاهتمام والنفوذ الأمريكي، ومع أن لكل دولة من دول المنطقة رؤيتها وسياستها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحها، إلا أن تباين قدرات وقوة تلك الدول إلى جانب تحالفها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تجعل خطط واستراتيجيات المنطقة تصاغ وترسم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعدد أهدافها ومصالحها في المنطقة، إلا أن الهدف الأساسي يتمحور حول احتواء الصين كقوة فاعلة ومتواصلة الصعود ولديها من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من السيطرة على المنطقة وهو ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لإبقاء إنفراديتها في النظام الدولي مع مشاركة من قبل القوى الدولية من خلال توسيع نطاق مصالحها وهيمنتها على منطقة ذات وزن جيوبوليتيكي مهم، فاندفعت في المنطقة في اطار استراتيجيات وشراكات وتحالفات ثنائية وجماعية مع دول المنطقة .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك من ثلاث جوانب: أولا من خلال أهمية المنطقة الاستراتيجية التي تشكل محوراً جيوبوليتيكياً وممراً بحرياً ومنفذاً اقتصادياً ومركزاً ديموغرافي يجعلها محط اهتمام إقليمي ودولي، وثانياً من خلال أهمية الاستراتيجية الأمريكية الموجهة إلى المنطقة كقوة عظمى تلج إلى المنطقة على وفق مخططاتها التي تحقق مصالحها وباختيارها وتحديدها لشركائها، وثالثاً من خلال أهمية معرفة التحدي الذي يمثل أساس ومنطلق الاستراتيجية الأمريكية المتمثل بالصين وقوتها الناهضة في منطقة تشكل مجال نفوذها الطبيعي.

إشكالية البحث : تتمحور إشكالية البحث في أن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك تحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح شركائها، وهي موجهة ضد قوة الصين التي تشكل تحدياً أمام التحركات الأمريكية، فكيف ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الطرف الصيني في منطقة الاندوباسيفيك، وكيف سيكون رد الفعل الصيني إزاء تلك الاستراتيجية الأمريكية .

فرضية البحث : يفترض البحث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد منطقة الاندوباسيفيك جزء من منطقة التأثير والنفوذ والأمن الأمريكي، وتضع استراتيجيتها الخاصة بالمنطقة لتحقيق مصالحها وتطويق واحتواء الصين ومنعها من أن تكون طرفاً قائداً ومتحكماً في المنطقة .

مناهج البحث : اعتمد البحث المنهج الوصفي، لتوضيح منطقة الاندوباسيفيك وما تمثله من أهمية للقوى الدولية، والمنهج التحليلي، لتحليل الأحداث والمعطيات القائمة لإعطاء صورة واضحة عن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك.

أولاً : التعريف بمنطقة الاندوباسيفيك

تشير كلمة الاندوباسيفيك إلى المحيط الهندي والمحيط الهادئ، وتجمع بينهما فأصبحت مفهوم جيوستراتيجي ذو مضامين ودلالات سياسية واقتصادية واستراتيجية لكل من دول الإقليم والقوى الدولية الكبرى، وعلى الرغم من المضامين الجيوستراتيجية التي يحملها المفهوم التي سناتي على بحثها، من الضروري الرجوع إلى أساس المفهوم من الناحية الجغرافية، فمنطقة الاندوباسيفيك هي ملتقى المحيط الهندي والهادئ وتمتد من شواطئ غرب إفريقيا وصولا إلى ساحل المحيط الهادئ والأمريكيتين الشمالية والجنوبية، ومن مضيق بيرينغ إلى المياه المتجمدة في المحيط المتجمد الجنوبي، أما من الناحية الديموغرافية فتشكل المنطقة أعدادا هائلة من السكان بين كل من جنوب آسيا وشرق آسيا حيث تتركز الدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة التي تعرف مع غيرها من الدول في اطار مفهوم آسيا الباسيفيك، إذ تضم منطقة الاندوباسيفيك الصين الدولة الأكثر سكانا في العالم ، والهند بالدرجة الثانية من حيث عدد السكان إلى جانب دول المنطقة الأخرى.[1]

لذا منطقة الاندوباسيفيك كفضاء أو نطاق جغرافي تعددت الآراء والرؤى الجغرافية حوله ويمكن عده من الفضاءات المتخيلة Imagined space أو الخرائط الذهنية، ومع ذلك فهي المنطقة الجامعة للمحيطين الهندي والهادي

وتمتد من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية إلى السواحل الغربية للهند، وتضم كذلك البحار التي تتوسط المحيطين وفي مقدمتها بحر الصين الجنوبي ، كما وتشمل المياه الاستوائية للمحيط الهندي والمنطقة الوسطى والغربية في المحيط الهادئ، وبذلك تضم المساحة التي تصل بين المحيط الهادئ ابتداءا من إطلالة الأمريكيتين الشمالية والجنوبية على المحيط الهادئ شرقا حتى حدود المحيط الهندي قرب بحر العرب وسواحل شرق القارة الإفريقية إلى الغرب، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب وشرق وجنوب شرق أسيا شمالا حتى السواحل الاسترالية جنوبا [2].

على الرغم من تلك التحديدات الجغرافية لمنطقة الاندوباسيفيك إلا أن الاختلاف في عدد الدول التي تضمها قائما ومطروحا، فبعض الدراسات توسع الدائرة التي تشغلها المنطقة إلى المحيط الهندي والسواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية المطلة على بحر العرب وخليج عدن ، فبذلك يصل عدد الدول الداخلة في ذلك النطاق 38 دولة تمثل 44% من مساحة الكرة الأرضية وتتضمن 65% من سكان العالم و 62% من الناتج الإجمالي العالمي، و 46% من التجارة العالمية. في حين أن دراسات أخرى تحدد المنطقة بأربع وعشرين دولة وهي كل من الهند واليابان وأندونيسيا وسريلانكا وفيتنام والفلبين وتايوان وسنغافورة وماليزيا والنيبال وبوتان وبروناي وكمبوديا وجزر المالديف ولاوس وميانمار وتايلند وتيمور الشرقية وبنغلادش كلها في أسيا، واربع دول في أوقيانوسيا وهي أستراليا ونيوزلندا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية من قارة أمريكا الشمالية، أما الحدود السياسية الأساسية أو الكبرى للمنطقة فتتحدد باليابان من الشمال وأستراليا من الجنوب والولايات المتحدة الأمريكية من الشرق والهند من الغرب، وتدخل بقية الدول في نطاق ذلك التحديد الأساس، أما من حيث المسطحات المائية التي تضمها منطقة الاندوباسيفيك فهي كل من خليج البنغال وبحر اندمان ومضيق ملقا وبحار تحيط بأرخبيل اندونيسيا، وبحر الصين الشرقي والجنوبي وبحر الفلبين والساحل الشمالي لأستراليا والبحار التي تحيط بغينيا الجديدة[3] .

إلى جانب ذلك التحدي الجغرافي لمنطقة ومفهوم الاندوباسيفيك واعتماده في سياسات الدول، إلا أن حدوده الجغرافية غير متفق عليها بشكل واحد وموحد بين الدول، حيث تعتمد كل دولة في تحديدها للمفهوم على إدراكها له من الناحية الاستراتيجية أي كمفهوم استراتيجي أكثر منه كمفهوم جغرافي، وبذلك طرحت العديد من الإدراكات والتصورات المتباينة بشكل نسبي للمفهوم نفسه وبالشكل الذي يتلاءم مع الموقع الجغرافي لكل دولة مترافقاً مع مصالحها الحيوية وتصوراتها ومدركاتها السياسية والأمنية والاقتصادية [4]. فنظرة الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا تتشابه جغرافيا إلى منطقة الاندوباسيفيك من خلال رؤيتها أو مفهومها لأسيا الباسيفيك فضلا عن الهند الذي يضم معظم دول كل من شرق وجنوب أسيا وأوقيانوسيا واحيانا يشير أيضا إلى الدول الواقعة في قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية الممتدة على طول ساحل شرق المحيط الهادي، أما الرؤية اليابانية والهندية لمنطقة أو لمفهوم الاندوباسيفيك فتمتد بشكل اكبر لتضم أسيا وإفريقيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي[5] .

تداخلت مع الأهمية الجغرافية لمنطقة الاندوباسيفيك الأهمية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية انطلاقا من كونها تمثل منطقة اقتصادية حيوية حيث تضم اكبر ثلاثة اقتصادات في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، ويمر فيها وتحديدا من خلال بحر الصين الجنوبي ثلث الشحنات البحرية فبذلك تمثل منطقة مهمة في الحركة

الاقتصادية العالمية ، فضلا عن وجود العديد من نقاط أو مناطق التوتر والنزاعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي وكوريا الشمالية وتايوان ، و وجود سبعة من اكبر الجيوش في العالم الاندوباسيفيك ، ناهيك عن الرؤية المؤسسية لمفهوم الاندوباسيفيك الجامعة لدول المنطقة في اطار مؤسسي امني واقتصادي من خلال اطار التحالف بقيادة أمريكية أو منظمة إقليمية واسعة لإدارة الصراعات وتنمية التعاون بين دول المنطقة [6] . أي أن التعريف بمنطقة الاندوباسفيك لا يقتصر على الجانب الجغرافي بل اضحى مرتبطا بالجانب الأمني والتجاري، وتأثير العولمة وخطوط الملاحة البحرية المهمة ومصادر الطاقة و الموارد البشرية السكانية وبكل ما يعزز من طموح كل دولة في المنطقة بزيادة نفوذها وتحقيق مصالحها[7].

ثانيًا: السياسة الأمريكية اتجاه أسيا الباسيفيك

جاء الاهتمام الأمريكي بمنطقة أسيا الباسيفيك إلى جانب الإدراك الأمريكي القديم الحديث للخطر الصيني في المنطقة بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة من إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إذ ادركت الولايات المتحدة الأمريكية وخشيت من التحديات الأمنية في المنطقة، فكان التوجه الأمريكي بما عرف بتسمية محور الارتكاز الأسيوي (Pivotto Asia)، ومن ثم تحول إلى إعادة التوازن Rebalance الذي يرتكز على دعم الروابط الدبلوماسية والعلاقات التجارية والأمنية الأمريكية مع منطقة أسيا والمحيط الهادئ، جاء ذلك وبالتتابع أولا في مقال لوزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في ذلك الوقت في مجلة السياسة الخارجية الذي عد بمثابة أول إعلان رسمي من إدارة الرئيس باراك أوباما) عن تحول السياسة الأمريكية باتجاه أسيا، فقد عدت (هيلاري كلنتون) منطقة أسيا والمحيط الهادي المحرك الأساس للسياسة العالمية محددة ستة محاور رئيسة للسياسة الأمريكية في المنطقة وهي [8] :

- تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية.
- تعريف العلاقات مع القوى الناشئة وحتى مع الصين.
- التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.
- زيادة التجارة والاستثمارات.
- توسيع الوجود العسكري على نطاق واسع.
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من مقالها (عصر أميركا الباسيفيكي) ركزت (هيلاري كلنتون) على مركزية أسيا والمحيط الهادئ وأهميتها في الاستراتيجية الأمريكية مستقبلا، وأعطت الأولوية لزيادة الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي في منطقة أسيا والمحيط الهادئ ، وشددت على القضايا الإشكالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تعدها –أي الصين- شؤونا سيادية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي والشفافية في الأنشطة العسكرية والحفاظ على السلام والأمن في المنطقة والتصدي لكوريا الشمالية وبرنامجها النووي[9]، بعد (هيلاري كلنتون) اكد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (ليون بانيتا) في مقال (أمريكا وإعادة التوازن الباسيفيكي) حرص وزارة الدفاع الأمريكية على (إعادة توازن) والتركيز الاستراتيجي الأمريكي والموقف الأمريكي اتجاه المنطقة، وأشار في ذلك إلى الخطوات

العملية التي قام بها في اطار تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، فاكد على الشراكات في جنوب شرق أسيا والمحيط الهندي وزيادة أعداد جنود المشاة البحرية (المارينز) و القوة الجوية الأمريكية في شمال أستراليا، والاتفاق مع سنغافورة على نشر اربع سفن قتالية هناك وإشراك دول أخرى في المنطقة في المشاورات والتدريبات، فهو يرى أن (إبراز القوة) ركيزة لإعادة التوازن، إذ أن الاستراتيجية البحرية الأمريكية الجديدة وهي (الستراتيجية التعاونية لقوة البحر في القرن الحادي والعشرين) تركز فيها الولايات المتحدة الأمريكية على دور القوات البحرية في تعزيز السيطرة العلمية، فالهدف من هذه استراتيجية هو تامين القدرة على التدخل ما وراء البحار من خلال زيادة نشر القطعات البحرية حول العالم وتعزيز التحالفات الأمريكية الموجودة وإقامة تحالفات جيدة والمشاركة في المناورات العالمية وصنع الوكلاء عبر العالم لا سيما في منطقة الاندوباسفيك للتعامل اكثر وبشكل اقوى مع قضية النهوض البحري الصيني في المنطقة ، أي السيطرة الأمريكية على التجارة في المحيط الهندي والهادئ، وتقييد الاستعمال العسكري والاقتصادي للمحيطات من قبل قوى أخرى ومنع الصين من الدفاع عن مناطق الاتصال البحري من التدخل الخارجي عبر الصواريخ الصينية المضادة للسفن، التي تخشى منها الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تقوية التعاون مع حلفائها كأستراليا واليابان ونيوزلندا وكوريا الجنوبية وتايلند، وإقامة شراكات جديدة مع بنغلاديش وبروناي والهند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام لتطويق القوات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و وفرض سيطرتها على منطقة المصالح الصينية[10]

.

لقد سعت إدارة الرئيس (باراك أوباما) إلى اعتماد ما اطلقت عليه (هيلاري كلنتون) دبلوماسية (الانتشار إلى الأمام) عبر إيفاد الدبلوماسيين إلى كل بلد من منطقة أسيا الباسفيك، وتوقيع معاهدة الأسيان للصداقة والتعاون وتأكيد المشاركة الأمريكية في القمة السنوية للأسيان، كما اتضحت سياسة إعادة التوازن في أسيا في المساعدات الاقتصادية المالية الأمريكية للدول الأسيوية من اجل مواجهة الكوارث وتحسين إدارة المياه والصحة العامة، هذا إلى جانب المبادرات العسكرية الأمريكية في أسيا الباسيفيك[11] .

مع وصول (دونالد ترامب) إلى الرئاسة الأمريكية شكلت منطقة الاندوباسفيك أهمية وأولوية كبيرة في المدرك والتطبيقات الاستراتيجية الأمريكية، فقد اتخذت إدارة الرئيس (دونالد ترامب) مصطلح الهندي باسفيك أو الاندوباسفيك لوصف المنطقة الاستراتيجية الأسيوية الأكثر أهمية للمصالح الأمريكية وضرورة الحفاظ على تلك المصالح، وتحقيق التوازن في الاختلافات التي تشهدها حدود تلك المنطقة، وما يجب عليها فعله هناك[12] .

جاءت استراتيجية الأمن القومي عام 2017 بمقترحات حول منطقة الاندوباسفيك التي أعدتها منطقة تنافس بين الرؤى المتحررة والتقليدية الروتينية للنظام العالمي، فبينما تدعو فيه استراتيجية الأمن القومي للتنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز التعاون الرباعي مع اليابان والهند وأستراليا فان استراتيجية عام 2017 رحبت بصعود الهند كقوة عالمية رائدة وأكدت على توسيع العلاقات الدفاعية معها، ودفع الهند إلى الأنشطة الإقليمية في شرقها[13]، عليه استنادا إلى الاستراتيجية الأمريكية تم تغيير اسم قيادة الباسفيك أو المحيط الهادئ إلى قيادة (الهندوباسفيك) (VPC) التي أضحت تسير عملياتها عبر المسطحين المائيين الهندي والهادئ كمجال جيوستراتيجي واحد ومتصل، إلا أن التوظيف في العقيدة العسكرية الاستراتيجية كان في كانون الأول 2017 في تقرير استراتيجية الأمن

القومي (NSS) الجديدة التي أعلنت عن بداية عهد جديد من التنافس الاستراتيجي مع إعادة توجيه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسفيك بالموازاة مع التمدد الصيني فيها اقتصاديا وعسكريا[14]

في عام 2018 طرح الرئيس (دونالد ترامب) تصور جديد في حينه للإندوباسيفيك ضمن ما عرف بمبادرة عام 2018 لإنشاء منطقة إندوباسيفيك حرة ومفتوحة حسب الرؤية الأمريكية، وعلى وفق ذلك يمكن لدول ذات سيادة ومستقلة وثقافات متنوعة أن تزدهر جنباً إلى جنب وتتعايش في حرية وسلام، وحددت إدارة (دونالد ترامب) مبادئ للمبادرة بالآتي :

احترام سيادة واستقلال الدول في المنطقة وحل الخلافات بشكل سلمي ، وإقامة تجارة حرة وعادلة ومتبادلة استناداً إلى الاستثمارات المفتوحة واتفاقيات النقل والتواصل، إلى جانب تدعيم القانون الدولي المتضمن حرية الملاحة .[15] وتشير عبارة حر Free إلى الحرية من الضغوط التي يمكن أن تمارس من فاعلين آخرين والالتزام بمفاهيم السيادة وقواعد النظام، وتسوية الخلافات. أما عبارة مفتوح Open فتشير إلى المشتركات كالخطوط البحرية والمسارات الجوية والفضاءات السيبرانية واللوجستيك المفتوح مثل التواصلات التي تدفع النمو الإقليمي والاندماج، والاستثمار المفتوح مثل الاستثمار في تقوية بيئة اقتصادات السوق والتجارة المفتوحة الحرة والعادلة والمتبادلة.[16]

أي أن رؤية الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) للمنطقة بأنها منطقة حرة ومفتوحة وتتميز بتدفقات تجارية وحرية الملاحة واحترام سيادة القانون والسيادة الوطنية والحدود القائمة، وفي اطار كل ذلك كانت الغاية الأساسية هي إيقاف ومنع التوسع الصيني في المحيطين الهندي والهادئ وفي أسيا بشكل عام وكانت الأداة في ذلك هي أستراليا من حيث الموقع الجغرافي القريب[17]، حيث تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن المشهد القادم في منطقة الاندوباسفيك يتمحور حول منافسة استراتيجية أمريكية صينية في المنطقة ويجب أن يكون هناك برنامج التعامل الأمريكي الصحيح مع ذلك المشهد للحفاظ على المصالح الأمريكية[18]. إلا أن إدارة الرئيس (دونالد ترامب) لم تحدد رؤيتها ومسار تحركاتها إذ لم يتم تحديد كيفية تعزيز وتنفيذ الأولويات التي تم طرحها أو تثبيتها بشكل مختلف عن المراحل السابقة ولم يتم تحديد نهج أمريكي لجغرافية شاملة في المحيط الهندي الباسفيكي، في حين أن الأمر يحتاج إلى تطوير في المبادرات والاستثمارات في البنية التحتية مع كل من الهند واليابان وأستراليا، وغيرها من الخطوات العملية وزيادة التنسيق الدبلوماسي مع دول المنطقة وإدارة الأزمات فيها[19] .

ثالثاً: عودة التحالف الرباعي

بعد حدوث تسونامي على شواطئ المحيط الهندي عام 2004 وتكاتف جهود الإغاثة والمساعدات بدأ التعاون بين دول التحالف الرباعي، فقد رأى رئيس وزراء اليابان آنذاك (شينزو آبي) ضرورة إيجاد شركاء لإقامة توازن مع الصين الصاعدة وحماية المنطقة البحرية المفتوحة من المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادئ ولأجل ذلك عقدت الدول الأربع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وأستراليا اجتماعا في مانيلا عاصمة الفلبين في عام 2007، وأجريت

تدريبات بحرية كبيرة إلى جانب سنغافورة في خليج البنغال، ودعم الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) هذا التحالف الأمني كركيزة في (محوره نحو آسيا) وطرحت فكرة توسيع حلف شمال الأطلسي من قبل الجمهوري (رودولف جولياني) ليشمل (إسرائيل) والهند وأستراليا وسنغافورة واليابان، وإنشاء قاعدة بحرية أمريكية في سنغافورة، وان يكون هناك تعاون مع الفلبين، فأضحت آلية التعاون الرباعي آلية إقليمية نشطة وفاعلة إلى جانب تطوير العلاقات الثنائية بين دول التحالف من خلال الاتفاقيات التعاونية مع الالتزام المشترك بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والشاملة لا سيما في مواجهة تهديد الصين[20]، ومع استمرار تصاعد القوة الصينية وتمددها في المنطقة والتطورات التي شهدتها منطقة الاندوباسفيك عاد الاهتمام بالتحالف الرباعي والحوار الأمني الرباعي وكانت النقطة الأكثر أهمية في ذلك هو العمل على حماية النظام متعدد الأطراف في الاندوباسيفيك، ومنع هيمنة الصين على المنطقة وحماية مبدأ حرية الملاحة وحرية التجارة، مع التأكيد على المصلحة الجماعية في عدم استخدام القوة لتسوية النزاعات الحدودية البحرية، وبذلك شكل الحوار الأمني الرباعي احدى أدوات ضمان ردع الصين ضد الهيمنة على الاندوباسيفيك [21] .

وفي تطور أخر للحوار الرباعي أو التحالف الرباعي تم طرح فكرة إنشاء (الناتو الأسيوي)، فخلال القمة الثالثة لمنتدى الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند في 31/ اب / 2020 اعلن نائب وزير الدفاع الأمريكي (ستيفن بيمون)، أن الولايات المتحدة ترغب في عقد شراكة مع الأعضاء الأخرين في الرباعية لإنشاء منظمة تشبه الناتو والتصدي لأي تحديات محتملة تطرحها الصين، وأعيدت المحاولة لفكرة الناتو الأسيوي عمليا في اجتماع الحوار الأمني الرباعي في طوكيو في تشرين الأول 2020 من قبل وزير الدفاع والخارجية الأمريكية، وأجرت دول (كواد) الأربع مناورات بحرية في تشرين الثاني 2020 في خليج البنغال وبحر العرب بمشاركة أستراليا[22]، أي أن الدوافع التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على المضي في اطار عمل التحالف الرباعي هو الرغبة الأمريكية في استمرار تفوقها في الاندوباسفيك، ومواجهة تهديدات الصين في المنطقة، والحفاظ على حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي وتقاسم أعباء الحماية الأمنية والعسكرية في الاندوباسيفيك، إلا أنها في الوقت نفسه تواجه معوقات وتحديات تتمثل في غياب التحالفات الأمنية والدفاعية متعددة الأطراف في أسيا، وعدم اتفاق حلفاء واشنطن الأسيويين على معاداة الصين ، وهيمنة الصين الاقتصادية في المنطقة، وتباين الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية بشان احتواء الصين[23] .

إلى جانب الدوافع الأمريكية والهدف المشترك الأساس من الحوار الرباعي هناك أهداف فردية فاليابان تسعى إلى تقويض القيود التي لا زالت تفرضها المادة التاسعة من الدستور الخاصة بتعزيز القدرات العسكرية اليابانية فتريد تقويض ذلك بالاعتماد على الحوار الرباعي بالتوافق الجماعي على التهديد الصيني، وتواجه الهند التهديد الصيني من خلال تصاعد أهمية النزاع الحدودي بين البلدين وتنامي النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهندي التي ترى فيها الهند المجال للنفوذ الهندي. وبشكل عام ترى دول التحالف الرباعي أن مبادرة الحزام والطريق الصينية ليست أداة للبنية التحتية بالمنطقة بل هي أداة لفرض الهيمنة الصينية على المنطقة وتقويض النظام الاقتصادي العالمي الحر، وفي مقابل ذلك تعمل دول التحالف الرباعي على تنمية البنية التحتية لمنطقة الاندوباسيفيك لتقليل الميزات التنافسية لمشروع الحزام والطريق الصينية، إذ قدمت دول التحالف الرباعي من عام 2015 إلى عام 2021 تمويل رسمي وصل إلى اكثر من 48 مليار دولار لتنمية البنية التحتية في المنطقة[24] .

ومع مجيء إدارة (جوزيف بايدن) إعادة الاهتمام بالحوار أو التحالف الأمني الرباعي (كواد) وصرح الرئيس (جوزيف بايدن) في شباط 2021 أن الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد لمواجهة الصين حتى عسكريا عند الضرورة كما أعلن عن إنشاء فرقة عمل صينية جديدة تضم مزيج من الخبراء في مختلف المجالات تابعة للبنتاغون، مهمتها مراجعة نهج أمريكا الشامل وليس العسكري فقط اتجاه الصين، ثم عقدت قمة افتراضية بين الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) وزعماء التحالف الرباعي في أذار 2021، مع زيارات رسمية لمسؤولين أمريكان للمنطقة للنهوض بالتحالف الرباعي كنواة لتشكيل ناتو أسيوي موسع للوقوف بوجه الصين[25]

رابعاً : تحالف اوكوس ودوره في منطقة الاندوباسيفيك

ضمن إجراءات تعزيز التحالف والتعاون بين الدول المتحالفة في منطقة الاندوباسيفيك جاء الإعلان في 15 أيلول 2021 عن تشكيل تحالف اوكوس (Auukus) بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا وهو اختصار لأسماء الدول الثلاث، وهو حلف عسكري بشراكة دفاعية متعددة المستويات وسيعطي التحالف المجال للدول لتبادل التقنيات الكمية في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والأنظمة التسليحية (تحت الماء) والضربات الاستراتيجية بعيدة المدى. وجاء التحالف للتركيز على المحيط الهادئ والهندي ضد تهديد الصين، وللتحالف برنامج لمدة ثمانية عشر شهراً لتسريع استحواذ أستراليا على الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، بما يلغي صفقة بيع غواصات فرنسية تقليدية إلى أستراليا، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت لأستراليا إمكانية الوصول إلى التقنيات التي كانت تشاركها فيها المملكة المتحدة فقط، إذ ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على نقل التكنولوجيا لأستراليا لبناء ثمان غواصات تعمل بالطاقة النووية، وسيساعد ذلك بريطانيا على تعزيز مكانتها الدولية في مجال العلوم والتكنولوجيا وما ستحصل عليه من عوائد مالية وسيكون التحالف رادع ضد التحركات الصينية للهيمنة في منطقة الاندوباسيفيك، وتشير التقارير إلى سعي إدارة الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) لتأمين قواعد عسكرية اكثر في أستراليا ونقل المزيد من القوات والقاذفات الأمريكية إلى شمال أستراليا وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وتحسين قابلية العمل المشترك بين قوات البلدين[26] .

لقد جاء تحالف اوكوس الثلاثي لترتيب هيكل القوة في المنطقة نتيجة لرؤية الشركاء بأن الصين منافساً لا يجوز مجاراته سلمياً بل تمثل احتمال عدو خطير وان مواجهته تتطلب مشاركة القوى الإقليمية الأكثر تضرراً لما يمثله الصعود الصيني من خطر لدول المنطقة .[27]

إلى جانب المكاسب التي ستحصل عليها دول تحالف اوكوس إلا انه على الجانب الآخر هناك من سيتضرر من ذلك التحالف، وهي فرنسا التي ادركت أن اجتماع وتحالف (جوزيف بايدن وبوريس جونسون وسكوت موريسون) عزز التحالف الاستراتيجي الذي سيعيد تشكيل الأمن في آسيا ومواجهة الصعود الصيني، وفي الوقت نفسه انهى ذلك التحالف الجديد الصفقة العسكرية الفرنسية ومقدارها 36 مليار دولار لبناء 12 غواصة لأستراليا وإيقاف طموح الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) في منطقة الاندوباسيفيك ، وكان رد الفعل الفرنسي أن قامت فرنسا باستدعاء سفيريها في

واشنطن وكانبيرا وعملت على تأجيل اجتماع تجاري أمريكي ـ أوروبي، وادى تحالف اوكوس إلى الانقسامات بين الحلفاء الغربيين .[28]

كذلك أوضح تحالف اوكوس الثلاثي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد لها القدرة على المنافسة بشكل منفرد في مواجهة الصين في المحيط الهادئ الذي يشكل جزء من دائرة الأمن القومي الأمريكي، وعليها الاعتماد على شركائها وحلفائها ومنهم أستراليا، كما بَيَنَ التحالف وضرورته خطر القوة الصينية البحرية الصاعدة في المحيط الهادئ وبحر الصين ، فمع نهاية عام 2020 امتلكت الصين ما يقرب من 350 سفينة قتالية وغواصة أمام 297 سفينة للأسطول الأمريكي الدولي، ومن المتوقع أن تزداد القوة الصينية إلى 400 سفينة عام 2025 والى 425 عام 2030 كما وتمتلك الصين 40 غواصة هجومية بينها ست غواصات نووية، بينما تعتمد القوة الأمريكية على 21 غواصة هجومية وثمان غواصات نووية في المحيط الهادئ في بيرل هاربر، وتقوم القوة الأمريكية على نشر خمس حاملات الطائرات الأحد عشر، أما الصين فقد بدأت في بناء ثالث حاملة طائرات ، أما المدمرات فالصين بنت من عام 2015 الى عام 2019، 132 سفينة مقابل 58 سفينة أمريكية و48 سفينة هندية و29 سفينة يابانية و17 سفينة فرنسية و9 سفن استرالية واربع سفن بريطانية.[29]

لقد عملت الاستراتيجية الأمريكية من خلال تحالف اوكوس على استبدال الحليف المتمثل بأستراليا في الاندوباسيفيك كبديل أو موازي للحليف الفرنسي القديم، في حين أن فرنسا ترى بانها قوة دولية دائمة تحتفظ بعدد من الجزر واربع قواعد بحرية في المنطقة وكانت قد بدأت في عام 2018 بتطبيق ستراتيجية للمنطقة وتشجيع الاتحاد الأوروبي على تطوير هكذا خطة بالانفتاح على كل الأطراف، فأرادت الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف الخط الفرنسي ـ الأوروبي، واستبداله والحفاظ على الرؤية الأمريكية في المنطقة.[30] وهكذا خسرت فرنسا موقعاً مهماً لها في منطقة الاندوباسيفيك مع إعلان أستراليا انسحابها من العقد الموقع مع فرنسا عام 2016 بتزويدها ب12 غواصة قتالية مقابل حصولها على غواصات الدفع النووي في اطار شراكة أو تحالف اوكوس أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى في فرنسا لاعب امني رئيسي في المنطقة، وبذلك تخسر فرنسا منطقة ستراتيجية مهمة ويتحجم فيها دورها الاستراتيجي [31].

خامساً: رؤية اليابان والهند وأستراليا لمنطقة الاندوباسيفيك

نتيجة للأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة الاندوباسيفيك بدأ يظهر الاهتمام الدولي بالمنطقة من خلال طروحات وسياسات دول المنطقة، وقد كان الطرح السياسي الأول لمفهوم الاندوباسيفيك من قبل رئيس وزراء اليابان السابق (شينزو آبي) في البرلمان الهندي في أب 2007 خلال حديثه عن (التقاء المحيط الهندي والمحيط الهادئ) [32]، ويرجع هذا الاهتمام بل والتركيز الياباني على منطقة الاندوباسيفيك من منطلق العلاقات السلبية والعدائية بين اليابان والصين، فقد كانت الدعوة الأولى اليابانية لتنشيط فضاء الاندوباسيفيك من اجل مواجهة التمدد أو الصعود الصيني [33].

في عام 2016 أثناء مؤتمر نيكاد المنعقد في نيروبي تم الإعلان عن استراتيجية اندوباسيفيك لأول مرة من قبل رئيس وزراء اليابان (شينزو آبي)، وتضمنت الاستراتيجية تطوير بيئة للسلام والاستقرار والازدهار العالميين وتقاسم القيم العالمية ومعالجة القضايا العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البشري، إلى جانب الدبلوماسية الاقتصادية التي تهدف إلى نمو الجودة مع الدول النامية والإسهام في التنشيط الإقليمي، واطلق عليها استراتيجية اندوباسيفيك منطقة حرة ومفتوحة .[34]

وترى اليابان أن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيوية لضمان امنها وتقدمها الاقتصادي وان تحالفها معها يمثل أساس الاستراتيجية، وترى في الصين تحدي للنظام الدولي طالما هي مستمرة في تعزيز قوتها وسيطرتها في المجال البحري وزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة [35].

وقد وضعت اليابان ثلاثة أركان لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة وهي :

ـ نشر وإرساء سيادة القانون وحرية الملاحة والتجارة الحرة

ـ السعي إلى تحقيق الازدهار.

ـ ضمان السلام والاستقرار.

فاليابان تسعى إلى إيجاد بيئة امنيه مستحسنة بالنسبة لها من خلال التعاون والتبادل الدفاعي .[36]

أما رؤية الهند لمنطقة الإندوباسيفيك فقد اتبعت الهند منذ عام 2012 سياسة التوجه شرقاً التي تضمنت مفهوم الاندوباسيفيك وتلك السياسة التي تقدم الهند كقوة إقليمية تتصور المنطقة كمجال شامل حر ومفتوح . أما أستراليا، فقد طرحت في الورقة البيضاء حول السياسة الخارجية عام 2017 كدولة مصممة على تحقيق منطقة اندوباسيفيك آمنة ومفتوحة ومزدهرة[37] .

سادساً: استراتيجية الرئيس (جوزيف بايدن) للاندوباسيفيك

استمراراً للاهتمام الأمريكي بمنطقة الاندوباسيفيك كمنطقة مهمة من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والديموغرافية التي تؤثر في بناء ملامح النظام الدولي، وفي ضوء زيادة التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الاندوباسيفيك وفي محاولة أمريكية لتحجيم القوة الصينية وتعزيز التحالفات مع دول المنطقة جاءت ستراتيجية الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) في 11 شباط 2022 لمنطقة الاندوباسيفيك،[38] الذي صرح بالقول (نتصور منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ المفتوحة والمترابطة وكذلك المزدهرة والآمنة ونحن مستعدون للعمل معاً مع كل واحد منكم لتحقيق ذلك)[39]، التي تقوم على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل منطقة حرة ومنفتحة ومزدهرة وآمنة ومرنة، وكل ذلك يستلزم التعاون الجماعي بين قوى المنطقة لمواجهة التحديات والظروف ولاسيما ستراتيجية الصين. وقد طرحت الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الاندوباسيفيك أهدافها في الحفاظ على المنطقة حرة ومفتوحة ومتقدمة لحماية مصالحها ومصالح حلفائها، والعمل على ترابط الجسور والروابط مع الحلفاء في داخل وخارج المنطقة

من خلال تحديث وتكييف التحالفات والمنظمات والقواعد مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلند، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين الآخرين. كما أكدت على تشجيع الاستثمارات والنمو الاقتصادي في الاندوباسيفيك وتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمارات التي تشجع على الابتكار والتنافس وإعادة بناء سلاسل التوريد، وتوسيع الفرص الاقتصادية للطبقة المتوسطة، وتسخير التحول التكنولوجي السريع والتحول في الاقتصاد الرقمي، والتكيف مع التحول في مجال المناخ والطاقة، والعمل مع منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في تعزيز الاستثمار الحر والعادل والمفتوح والتجارة. كذلك هدفت الاستراتيجية إلى تعزيز الأمن والقدرات الجماعية لتعزيز الردع الموسع في المنطقة من خلال تعزيز دورها الدفاعي القوي وتحديثه من خلال القدرات الدفاعية والردع المتكامل والتركيز على الابتكار لضمان قدرة الجيش الأمريكي على العمل في بيئات تهديد سريعة التطور، إلى جانب العمليات المشتركة والتدريبات والقدرات القتالية المتطورة. وطرحت الاستراتيجية هدف بناء قدرة إقليمية للصمود أمام التهديدات العابرة للحدود، بِعَدْ أن منطقة الاندوباسيفيك تشغل بؤرة أزمة المناخ فهي تشتمل على (70%) من الكوارث الطبيعية في العالم وتحتاج إلى الوصول إلى حل، والوصول إلى وضع استراتيجيات للحد من زيادة درجة الحرارة العالمية بنسبة 1.5 درجة مئوية والاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتقليص التدهور البيئي ومعالجة امن الطاقة [40].

ومن اجل تنفيذ تلك الاستراتيجية حددت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في منطقة الاندوباسيفيك العديد من الأدوات التي مثلت آليات تنفيذية تمثلت في توجيه الموارد الجديدة إلى منطقة الاندوباسيفيك من ناحية القدرات العسكرية والأعمال التنموية والصحية والأمنية، وكذلك الدبلوماسية بفتح القنصليات والسفارات الجديدة في دول جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ، إلى جانب العمل على إقامة شراكات جديدة لدعم المنافع الاقتصادية المتبادلة، وتعزيز الردع العسكري والأمن الإقليمي للحلفاء، كذلك توسيع التعاون مع منظمة الآسيان، ودعم وتعزيز الصمود والقيادة الإقليمية للهند، وتعميق التعاون الثلاثي مع اليابان وكوريا الجنوبية، ودعم الشراكة الأمريكية مع جزر المحيط الهادئ، ومحاربة الفساد ودعم الديمقراطية ناهيك عن تحسين الأمن السيبراني والبنية التحتية الرقمية [41].

لقد كان تحدي نمو القوة الصينية في المنطقة الدافع الأساس للولايات المتحدة الأمريكية لتركيز اهتمامها على المنطقة، إلى جانب تأكيد أهمية الحفاظ على قوة الهند كشريك يتمتع برؤية إيجابية للمنطقة والتأكيد على دعم الهند وتعزيز الشراكة الأمريكية معها من خلال تعزيز المكانة الأمريكية الراسخة في المنطقة، ناهيك عن أهمية التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لاسيما دول التحالف الرباعي الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، وكذلك بقية الشركاء الإقليميين .[42] وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن استراتيجيتها الجديدة ستعمل على تحقيق أهدافها القديمة الحديثة وترسيخ وجودها في المنطقة من خلال التعاون مع حلفائها لردع الصين.

سابعاً: رؤية الصين للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك

لقد طورت الصين قوتها العسكرية من حيث العمليات المشتركة والحروب الإلكترونية وتطوير أسلحتها النووية وتكنولوجيا الفضاء وحاملات الطائرات وتسعى إلى التحول إلى قوة عسكرية عالمية، وعلى الصعيد الاقتصادي تعد

اكبر شريك تجاري لدول آسيا والمحيط الهادئ تقريباً، وهي في طور زيادة انفتاحها على العالم وبذلك تشكل تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك أو الاندوباسيفيك[43].

وفي مواجهة ذلك التحدي طرحت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها لمنطقة الاندوباسيفيك. فما هي رؤية الصين للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك.

تؤكد الخارجية الصينية أن ستراتيجية (اندوباسيفيك) الأمريكية (مآلها الفشل) (حسب التصريح الصيني)، إذ تشير إلى أن تلك الاستراتيجية ستكون السبب في زيادة التوتر والقلق في المجتمع الدولي، واكد وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) (أن استراتيجية اندوباسيفيك الأمريكية أفصحت عن نيتها ليس فقط في محاولة محو اسم (آسيا- الباسيفيك)، وهيكل التعاون الإقليمي الفاعل في المنطقة بل محاولة محو قوة وإنجازات التنمية السلمية التي أوجدتها الجهود المنسقة لدول المنطقة طيلة العقود الماضية)، وأشار الوزير الصيني إلى أن (الأمر الخطير بشكل خاص هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب بورقة تايوان وبحر الصين الجنوبي لإحداث الفوضى في المنطقة)، واكد أن ستراتيجية (اندوباسيفيك) تهدف إلى إيجاد الانقسام والتحريض على المواجهة وتقويض السلام بغض النظر عن كيفية تغليفها وإخفاءها فإنها ستفشل حتماً في النهاية) .[44]

وفي ضوء تقييم الصين للاطار الاقتصادي للاندوباسيفيك اقترحت الدفاع عن التجارة الحرة بدل الحماية ، والإسهام في التعافي والنمو الاقتصادي العالمي بدل من تقويض استقرار سلاسل الصناعة، كما ترى بأنه يجب تعزيز الانفتاح والتعاون بدل المواجهة الجيوسياسية .[45]

أما فيما يتعلق بالتحالف الثلاثي الأمريكي البريطاني الأسترالي ترى الصين أن التحالف يلحق الضرر بالسلام والاستقرار في الإقليم ويزيد وتيرة سباق التسلح ويقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتخشى الصين من أن التحالف الثلاثي سيؤدي إلى تقويض الردع الاستراتيجي النووي للصين، وتبدي قلقها من احتمال نشوب سباق تسلح نووي وتهديد هياكل التجارة بين أستراليا مع الاتحاد الأوروبي والصين وتحول أستراليا من وسيط إلى رأس حربة أمام تمدد نفوذ الصين، واحتمال توجه فرنسا باتجاه الهند وإقصائها من الترتيبات الأمنية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك التي يتضمنها تحالف اوكوس الثلاثي .[46] أي أن الصين تعد قمة (كواد) موجهة بشكل أساسي ضدها من خلال السعي الأمريكي لمحاصرتها في منطقة نفوذها في آسيا من خلال إنشاء التحالفات، وانتقدت الصين الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) بتفضيل المصالح الأمريكية بشكل فاق سلفه الرئيس (دونالد ترامب) الأمر الذي يسبب قلق الصين من ذلك التحالف ،[47] ومن الاستراتيجية الأمريكية في الاندوباسيفيك بشكل عام، ما ينتج عن كل ذلك استمرار التأهب ووقوف كل قوة ضد الأخرى في المنطقة حفاظاً على مصالحها من ناحية، وعملاً باتجاه إضعاف قوة الطرف الآخر من جهة ثانية .

الخاتمة :

من خلال البحث في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الاندوباسيفيك توصلنا إلى مجموعة من النقاط المهمة الآتية :

ـ تتمتع منطقة الاندوباسيفيك بأهمية جيوستراتيجية كبيرة تجمع مصالح دول عديدة تتنافس حولها، فهي ممر بحري تجاري ومنطقة ثقل سكاني وحضاري واقتصادي إلى جانب كونها منطقة توترات وخلافات نتيجة تضارب مصالح القوى الدولية فيها .

ـ للولايات المتحدة الأمريكية مصالح وسياسات وعلاقات مع منطقة الاندوباسيفيك ودولها، إلا أنها ازدادت مع تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في المنطقة اولاً لحماية وتوسيع تلك المصالح، وللقلق من النفوذ والقوة الصينية التي أخذت تزداد في المنطقة وتتوسع حول العالم .

ـ تعتمد الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك على الشراكات والتحالفات مثل كواد واوكوس وعدم القدرة الأمريكية على إحكام السيطرة على المنطقة بشكل منفرد، وهذا يمثل نقطة إيجابية للقوة الدولية في الاندوباسيفيك فهي من ناحية ستضمن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم المساعدات لها ومن ناحية ثانية تتفق مع مساعي التعددية القطبية التي تسعى لتحقيقها القوى الدولية في هيكلية النظام السياسي الدولي كالهند واليابان، وحتى بالنسبة للصين سيشكل ذلك دافعاً للقوة الصينية لمواصلة نموها وتأثيرها الدولي.

ـ يشكل التحالف الثلاثي اوكوس ضربة إلى فرنسا واستبدالاً لها في المنطقة بحليف آخر يتمثل في أستراليا، وهذا يمثل تخلياً أمريكيا عن الحليف الأوروبي .

ـ يمثل التنافس في منطقة الاندوباسيفيك مجالاً للتسابق في التسلح وزيادة وتطوير كل دولة لقوتها العسكرية تحسباً لأي تحرك .

ـ إلى جانب توجيه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك ضد قوة الصين إلا انه يبقى التعاون، والتنسيق قائماً بين الطرف الأمريكي والطرف الصيني في المجالات التي تخدم مصالحها .

ـ تقابل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك استراتيجية الصين التي لن تقف عاجزة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعمل على تطوير تلك الاستراتيجية وفي كل المجالات العسكرية والاقتصادية والتنموية ودليل ذلك مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تسعى إلى تطبيقها .

ـ نظراً للأهمية التي تمثلها منطقة الاندوباسيفيك فقد كانت محط اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة من إدارة الرئيس (باراك أوباما) مروراً بإدارة الرئيس (دونالد ترامب)، ووصولاً إلى إدارة الرئيس (جوزيف بايدن). وبأساليب وآليات مكملة ومتواصلة ومتجددة.

ـ تبقى منطقة الاندوباسيفيك مفتوحة محتوية ومستوعبة للوجود والتنافس الإقليمي والدولي المستمر، وذلك لتعدد اللاعبين وتعدد المصالح وتنوع الآليات والاستراتيجيات المتبعة والتحالفات والعلاقات المتوافقة حيناً والمختلفة حيناً آخر على وفق الظروف والمتغيرات التي تمر بها المنطقة .

الهوامش:

(1) رامي عاشور ، محمد الجندي ، التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الاندوباسيفيك ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد الرابع – اكتوبر 2019 ، (P.d.f) ص5 ، موقع hgالكتروني.

(2) د. عبد القادر دندن ، التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية :آسيا الباسيفيك الى الهندوباسيفيك (دراسة حالة) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (222) ، اكتوبر 2020، المجلة 55، (P d f) ص14-15 ، موقع الكتروني.

(3) د. عبد القادر دندن ، مصدر سابق ذكره ، ص15.

(4) رامي عاشور ، محمد الجندي ، مصدر سبق ذكره ،ص 6 .

(5) المصدر نفسه ، ص ص4-6.

(6) رامي عاشور ، محمد الجندي ، مصدر سبق ذكره ، ص5-6.

(7) د. عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ، ص15.

(8)Seth Cropsey اعداد احمد عاطف ، عقبات ثلاث استراتيجية وانشطة في اسيا والمحيط الهادي ، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، الثلاثاء 8 يوليو 2014 ، من الموقع الالكتروني:

(9) طارق عزيزة ، استراتيجية الولايات المتحدة في اسيا في ظل النهوض الصيني ، وابحاث اجتماعية ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة - قطر غازي عنتاب – تركيا ، 4 شباط / فبراير 2017 ، ص10-11 (Pdf) موقع الكتروني.

(10) طارق عزيزة ، مصدر سبق ذكره ، ص11-12.

(11)Seth Cropsey إعداد احمد عاطف ، مصدر سبق ذكره.

(12) تحليل اليسا ابريس ، استراتيجية الامريكية تجاه منطقة المحيط الهندي الباسفيك ، مجلس العلاقات الخارجية ، واشنطن ، الثلاثاء 12 يونيو 2018 ، مركز سمت للدراسات ، موقع الكتروني.

(13) المصدر نفسه .

14 د. عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ص16.

15) المصدر نفسه ، ص 20 .

16) المصدر نفسه ، ص 20 .

(17) اميل امين ، صراع ال (اندو باسيفيك) ... الى اين بحر الشرق الاوسط ، العدد (15649) ، اكتوبر 2021 ،موقع الكتروني.

(18)د. عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ص18.

(19) اليسا ايريس ، مصدر سبق ذكره .

(20) احمد دياب ، "الناتو الآسيوي" : الحسابات والتعقيدات والسيناريوهات مركز سيتا 24 مايو 2021. موقع إلكتروني .

(21) ناتو جديد ... ماهي فرص نجاح تحالف (كواد) الرباعي لتطويق الصين (عسكريا) ، ناس، بغداد ، 2021/11/4، موقع الكتروني.

(22) احمد دياب ، مصدر سبق ذكره.

(23) المصدر نفسه .

(24) ناتو جديد ، ما هي فرص نجاح تحالف (كواد) الرباعي لتطويق الصين (عسكريا) مصدر سبق ذكره.

(25) احمد دياب ، مصدر سبق ذكره

26 تحالف اوكوس بين امريكا وبريطانيا واستراليا : الدوافع والتداعيات ، الشارع السياسي ، 4 اكتوبر 2021 ، موقع الكتروني .

([27]) د. حسن ابو طالب ، تحالف ((اوكوس)) ... خطوة اخرى لمحاصرة الصين ، الشرق الاوسط ، العدد (15638)، الثلاثاء 21سبتمبر 2021، موقع الكتروني .

([28])ابراهيم درويش ، تحالف اوكوس : تلاشي وهم عودة امريكا للقيادة وصدع في تضامن الغرب ضد الصين، القدس العربي ، 25 سبتمبر 2021 . موقع الكتروني.

([1])د.هيلة حمد المكيمي ، ((اوكوس)) فرصة لتعزيز العمل الخليجي المشترك وايجاد موقعاً بين كواد واوكوس والآسيان ، آراء حول الخليج ، العدد 167 ، الخميس 28 تشرين 1/ اكتوبر 2021

([30])المصدر نفسه . .

([31])الاندوباسيفيك .. هكذا لقنت الجغرافيا السياسية فرنسا ((درساً قاسياً)) ، TRTعربي، 30 سبتمبر 2021، موقع الكتروني.

[(32)] رامي عاشور ، محمد الجندي ، مصدر سبق ذكره ، ص5.

[33]) د.عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 .

[34] سيد غنيم ، طبيعة ومستقبل علاقات الاندوباسيفيك والشرق الاوسط ، اغسطس 3. 2018 ، معهد شؤون الامن العالمي والدفاع ،

[35]) د. عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 .

[36]) جهود وزارة الدفاع اليابانية في رؤية ((منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة)) ، وزارة الدفاع اليابانية ، موقع الكتروني.

[37] د.عبد القادر دندن ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

[38]) حنان نبيل ، بناء التحالفات : ملامح الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الاندوباسيفيك ، 14 فبراير 2022 ، ((انتر ريجونال)) للتحليلات الاستراتيجية ، موقع الكتروني.

[39]) مستند حقائق : استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ ، البيت الابيض ،11 شباط / فبراير 2022 ، وقع الكتروني.

[40]) حنان نبيل ، مصدر سبق ذكره .

[41]) المصدر نفسه .

[42]) البيت الابيض يكشف النقاب عن استراتيجية ادارة بايدن بشأن منطقة الاندوباسيفيك ، دار الهلال ،2022/2/12، موقع الكتروني.

[43]) احمد دياب ، مصدر سبق ذكره .

[44]) الصين : استراتيجية ((اندو- باسيفيك)) الامريكية مآلها الفشل ، SPUTNIK عربي ، 2022/5/3 ، موقع الكتروني.

[45]) وزير خارجية الصين : ((استراتيجية اندو- باسيفيك)) الامريكية مآلها الفشل ، جهينة نيوز، الاثنين 23 ايار 2022 ،موقع الكتروني.

[46]) محمد حسن ، اصطفاف جديد .. تداعيات الاتفاق الدفاعي الثلاثي على الوضع الامني في منطقة ((الاندوباسيفيك)) ، المرصد المصري ، 22 سبتمبر 2021 ، موقع الكتروني.

[47]) علياء عبد الرحمن السيد ، تعزيز المواجهة : قمة كواد واستراتيجيات تقويض الصعود الصيني ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الاربعاء ، 27 اكتوبر/2021 ، على الموقع الالكتروني :

تطور الاستراتيجية الامريكية من اسيا الباسيفيك الى الاندو- باسيفيك

The evolution of US strategy from Asia Pacific to indo- pacific

الدكتور: ابراهيم حردان مطر: الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية

الباحثة : رندة وضاح طاهر

الملخص:

منذ مطلع القرن الواحد والعشـــرون , اخذت الولايات المتحدة تراجع اولويات اهتمامها وحســـاباتها الاســتراتيجية وفقا للمتغيرات الدولية , لاسـيما بعد ان اصـبحت الصـين القوة الاقتصـادية الثانية عالميا , لتعيد اهتمامها الاستراتيجي المباشر للمنطقة من خلال تبني استراتيجية اعادة التوازن, واعادة توصيفها للمنطقة لتضم منطقة المحيط الهادي والمحيط الهندي ضمن مفهوم (الاندو- باسفيك)

بناءً على خصـوصـية المنطقة والقوى الاقليمية الفاعلة فيها وطبيعة علاقتها فيما بينها من جهة, وعلاقة الولايات المتحدة الامريكية مع دول المنطقة وادراكها لأهمية المنطقة , عليه ان الاهتمام الامريكي بهذه المنطقة يعد اهتماماً اصـيلاً وليس مسـتحدثاً , تواجه فيها الاسـتراتيجية الامريكية تحديات عدة , تفرض على الادراك الاستراتيجي الامريكي التعامل معها بحسب درجة اهميتها ومستوى خطورتها لتصيغ وفقا لذلك استراتيجية فاعلة هدفها الاساس المحافظة على المكانة العالمية للولايات المتحدة ومصالحها العليا.

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجية , اسيا - الباسفيك , الاندو- باسافيك , استراتيجية الاحتواء .

Abstract

Since the beginning of the twenty-first century, the United States began to retreat in the priorities of its attention and strategic calculations in accordance with international changes, particularly after China became the second economic power in the world, So in order to reestablish its direct strategic interests to the region the United States adopted a strategy of rebalancing, and re-characterizing the region toward including the Pacific region And the Indian Ocean within the concept of (Ando-Pacific).

Furthermore, based on the specificity of the region and the regional powers that is active in it, in addition to the nature of their relationship among them on one hand, and the relationship of the United States of America with the other countries of the region plus its awareness of the importance of the region. The American interest in that region is an original interest and not a new concern. Additionally, that strategy confronts The United States that has several challenges, which will be impose on the American strategic perception to deal with these challenges according to their degree of importance and level of danger, in order to formulate accordingly with an effective strategy whose main objective is to preserve the global standing of the United States and its higher interests.

Key words : Strategy, Asia- Pacific, Indo-Pacific, containment strategy.

مقدمة:

صعود مفهوم "الاندو- باسيفيك"، كامتداد لمفهوم "اسيا-الباسيفيك"، مدفوعا بتحولات مهمة في موازين القوى، وظهور شبكة جديدة للتفاعلات والمصالح الدولية في المنطقة الممتدة من المحيط الهادئ شرقا الى المحيط الهندي غربا، فكما ظهر مفهوم "اسيا الباسيفيك" خلال عقدي السبعينات والثمانينات بشكل ممنهج من جانب اليابان واستراليا لتأكيد علاقاتهما الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وبوصفه تجسيدا لحالة التكامل الاقتصادية التاريخية والطوعية التي تطورت بين اقاليم شرق، وجنوب شرق اسيا، وشمال شرق اسيا، وامريكا الشمالية .

أن طرح مفهوم "الاندو-باسيفيك"، من قبل اليابان والهند، ومن ثم تبنيه من قبل الولايات المتحدة واستراليا، جاء ايضا كمحصلة لمجموعة من العوامل، تتعلق بتحولات مهمة في موازين القوى الدولية، وتعبيرا عن تبلور مصالح مشتركة بين هذه القوى، فضلا عن تطور مجموعة من التهديدات الامنية الجديدة.

اهمية الدراسة:

يحظى موضوع الدراسة بقدر كبير من الاهمية العلمية والاكاديمية , الامر الذي يجعله جدير بالدراسة , فهو يندرج ضمن موضوعات الدراسات الاستراتيجية المعاصرة , التي اصبحت اليوم ميدانا معرفيا يحظى باهتمام المتخصصين بالدراسات الأستراتيجية , وترتبط اهمية الموضوع بالمكانة التي اصبحت تحظى بها الدراسات الاسيوية في المؤسسات الاكاديمية ومراكز البحث المتخصصة بالشأن السياسي , كما ان اتجاه الاحداث الدولية وتفاعلاتها اصبحت على صلة بالقضايا الاسيوية , ان هذه الدراسة تؤسس لوعي اكاديمي حول مجريات الاحداث الدولية وتطوراتها ضمن منطقة الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتفسير دلالات الاستراتيجية الامريكية في توسعة مضامين مفهوم اسيا - الباسيفيك الى الاندو- باسيفيك, فمع بروز الصين كقوة اقليمية كبرى في اقليمها, ونمو ارتباطاتها الاقتصادية القوية مع دول المنطقة, بما في ذلك دول جنوب شرق اسيا, وطموحها لتوسيع نفوذها على النطاق العالمي, دفع الولايات المتحدة الامريكية الى تبني استراتيجية جديدة واعادة تركيز اهتمامها على المنطقة بشكل موسع, وتكثف حضورها العسكري لردع الصين الصاعدة, في سياق تنافسي حاد بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة.

اشكالية الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤل اساس هو: لماذا اعادة الاستراتيجية الامريكية بعد العام 2009 اهتمامها لمنطقة اسيا - الباسافيك؟ من هذا التساؤل نطرح الاسئلة الفرعية الاتية:

1- ما دوافع اعادة الاهتمام الاستراتيجي الامريكي لمنطقة اسيا- الباسافيك

2- ما هي دوافع توسعة نطاق الاستراتيجية الامريكي من اسيا الباسيفيك الى الاندو- باسيفيك؟

3- ما هي الأليات التي وضفتها الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة؟

4- ما هي ابرز القوى والمحاور الاقليمية الصاعدة والبارزة في المنطقة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والامنية التي تشهدها القارة الاسيوية , وتحديدا منطقة شرق وجنوب اسيا , والمتمثلة بتنامي الادوار الاقليمية للصين والهند , دفع الولايات المتحدة الامريكية على اعتماد استراتيجية جديدة اكثر شمولية اذ وسعت من دائرة الاهتمام - من اسيا الباسفيك الى الاندو - باسفيك . ضمن استراتيجية تحوطية تهدف الى احتواء الصين وتطمين الحلفاء لها في المنطقة مع ضم الهند الى دائرة تحالفاتها لغرض الموازنة الاقليمية للقوى .

المقاربة المنهجية:

من اجل التكامل المنهجي تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة مراحل تطور استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة واسباب التوسع في دائرة الاهتمام الاستراتيجي لها .

هيكلية الدراسة:

في هذا المبحث سيتم مناقشة هذه المعطيات وفقا لثلاثة مطالب:

المطلب الاول يتم تناول موضوع تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة اسيا- الباسفيك خلال مدة الحرب الباردة.

في حين يتناول المطلب الثاني اسيا- باسيفيك وفقا للطروحات الفكرية في العلاقات الدولية.

اما المطلب الثالث يتناول تطور الاستراتيجية الأمريكية من اسيا الباسيفيك الى الاندو- باسيفيك.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة اسيا - الباسيفيك خلال مرحلة الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نهج استراتيجية شاملة لتامين دورها العالمي، اذ تميز الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال هذه المرحلة بالرؤية الشمولية من حيث المصالح

والأهداف، لذلك فان دور الولايات المتحدة في إقليم "أسـيا – الباسـيفيك" لم يكن بمعزل عن دورها العالمي، وضمن إطار صراعها مع الاتحاد السوفيتي.

فقد كان من بين اهم النتائج التي ترتبت على نهاية الحرب العالمية الثانية هو انقسام العالم الى معسكرين يمثل احدهما المعسـكر الاشـتراكي بزعامة الاتحاد السـوفيتي ويمثل الاخر المعسـكر الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أثارة هذا الانقسام بروز ما يسمى بظاهرة "الاستقطاب الدولي"، وهو ما يمثل قيام دولة صاحبة نفوذ بجذب دولة الى الحلف الذي تقوده، مما ادى ذلك الى بروز ظاهرة الاحلاف بشكل واضح وواسع في العلاقات الدولية.

مثلت منطقة "اسيا الباسفيك" احد اهم مناطق الصراع بين الطرفين في تلك المرحلة، وان قيام الولايات المتحدة بإعطاء اقليم الباسيفيك أهمية خاصة في حساباتها الاستراتيجية كان نابعا من حقيقة كون هذا الإقليم ذو ميزة جيواستراتيجية مهمة، بالشكل الذي عدها "زبنغيو بريجنسكي" احد الاركان المهمة للأمن القومي الامريكي. ينظر الخريطة(1)

يعد النصـف الثاني من عقد الأربعينات من القرن العشـرين، المرحلة الأسـاس في بلورة الدور الأمريكي الواضح في اقليم الباسيفيك، خاصة مع وجود عدد من الحقائق المهمة منها، التأكيد المستمر على أن الولايات المتحدة هي أحدى القوى الفاعلة الرئيسة في إقليم اسيا - الباسيفيك نتيجة للوجود العسكري الضخم للقوات الأمريكية هناك الناجم عن الحرب العالمية الثانية، واستسلام اليابان، اذ اصبحت الولايات المتحدة هي القوة البحرية الأولى في المنطقة، بعد هزيمة اليابان وانسحاب بريطانيا من الإقليم.[1]

خريطة رقم (1) منطقة أسيا – الباسفيك

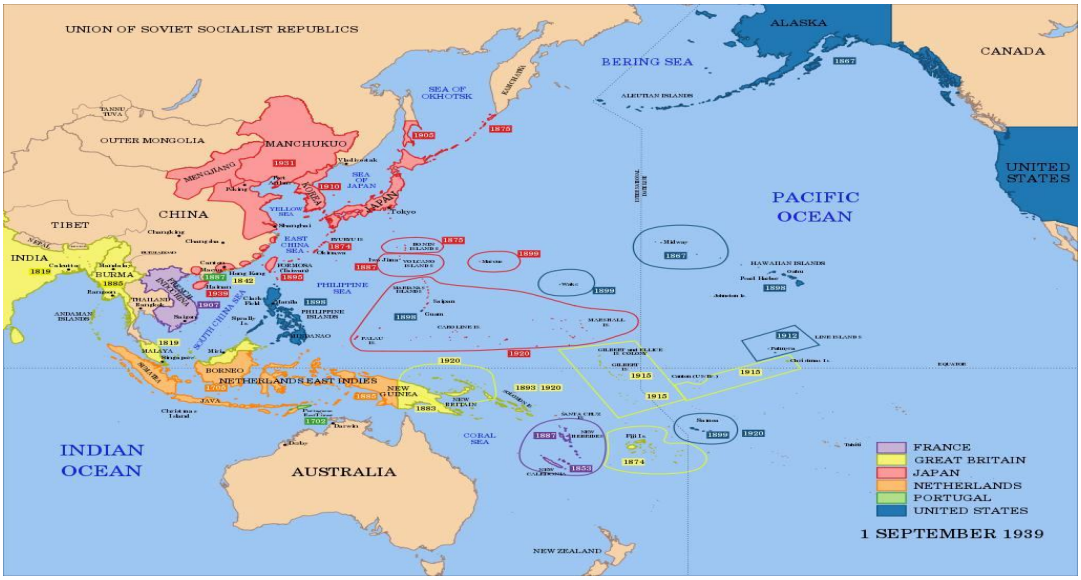

Source:https://www.reddit.com/r/MapPorn/comments/mm8nsd/political_map_of_the_asiapacific_region_1939/.

كل هذه الحقائق دفعت بالولايات المتحدة الى السـعي لتأدية دور مهم في الإقليم، قائم على ثلاثة مبادئ أساسية هي[2]:

1. منع هيمنة أي قوة كبرى على الإقليم.

2. إبقاء الإقليم مفتوحا أمام الاستثمارات والتجارة الأمريكية (سياسة الباب المفتوح).

3. نشر الديمقراطية

ولان الاسـتراتيجية الأمريكية في الإقليم لم تكن بمعزل عن اسـتراتيجيتها العالمية، فقد سـعت الولايات المتحدة إلى تطويق وإبعاد نفوذ الاتحاد السوفيتي عن الإقليم، وهو ما تم عن طريق ما سمي بـ (سياسة الاحتواء)، اذ ان سياسة الاحتواء كانت العامل الأساس في الانغماس المكثف للدور الأمريكي في شؤون التفاعلات الإقليمية، وزيادة وجودها العسـكري في المنطقة، الى جانب تفعيل علاقاتها الثنائية مع دول الإقليم، لذلك عدت سـياسـة الاحتواء البداية الفعلية لقيام الولايات المتحدة بتأدية دور إقليمي "مهيمن"، و ما تلاها من سـياسـات، لم تؤد إلى تعزيز ذلك الدور وبلورته على نحو أكثر وضـوحا من السـابق فحسـب، لكنه في الوقت نفسـه عمل على اشـتداد "الحرب الباردة " بين القطبين في المنطقة، ان أهم ما ميز الدور الأمريكي في هذه المرحلة هو غلبة الجوانب (الأمني – العسكري – والسياسي) على غيره من الجوانب، وتجسد ذلك في[3]:

1. الوجود العسكري الضخم في اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند.

2. عقد التحالفات الثنائية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين.[4]

3. عقد التحالفات المتعددة "الانزوس ANZUS"، الذي عقد بين كل من (الولايات المتحدة، استراليا، نيوزيلاندا) للدفاع عن منطقة المحيط الهادئ. و"حلف جنوب شرق آسيا SEATO"[5].

كان لنجاح الثورة الشيوعية في الصين الاثر البالغ على الساحة الدولية وطبيعة العلاقات التي كانت الولايات المتحدة تنسجها في شرق اسيا، فالصين بعد العام 1949، تحولت الى بلد شيوعي وحليف للاتحاد السوفيتي الامر الذي اخاف معظم الدول الاسيوية المجاورة، عندئذ تداعت للتحالف فيما بينها مستندة لقوة الولايات المتحدة، ولخوفها من الزحف الشيوعي الذي بدأت تباشره بالحرب الكورية والهند الصينية، وهكذا كانت الظروف الاقليمية مؤاتيه لمتابعة الولايات المتحدة تطبيق استراتيجة التطويق والاحتواء بالدعوة لإقامة تنظيم دفاعي في جنوب شرق اسيا.

وضمن اطار استراتيجيتها، عملت الولايات المتحدة على إعادة التفكير بضرورة بعث الدور الياباني في المنطقة من جديد وبما يتلاءم مع طبيعة المستجدات، وموقع اليابان الجيواستراتيجي المهم في المنطقة، ووجود عدد من القواعد العسكرية داخل اليابان والتابعة للجيش الأمريكي، اذ إن اليابان هي المنافس التاريخي والتقليدي لكل من الاتحاد السوفيتي والصين، فلقد قامت الولايات المتحدة بعقد تحالف أمني مع اليابان عام 1951 سبقه وضع الخطوات الكفيلة لمنح اليابان القدرة على الدخول في مثل ذلك التحالف، هذا إلى جانب العمل على إعادة العلاقات السياسية لليابان مع كوريا الجنوبية، من اجل دعم خططها الرامية إلى احتواء الاتحاد السوفيتي والصين، من خلال شبكة من العلاقات والتحالفات الإقليمية[6].

وبسبب اتساع المد الشيوعي في اقليم الباسفيك لاسيما بعد الثورة الشيوعية في الصين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد جملة من الاتفاقيات الامنية في المنطقة كان من ابرزها اتفاقيات امنية مع كل من استراليا ونيوزلندا والفلبين، ومع استمرار الحرب الباردة، استمر الدور الأمريكي في المنطقة من خلال الانغماس المكثف بشؤون تفاعلاتها سبيلا لتامين الهيمنة على مقاليد الأمور، وكان هذا الأمر مدعاة لدخول الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية عام1965 [7].

اذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأجراء سلسلة من المعاهدات الامنية والتي تميل الى جذب دول الاقليم الى المعسكر الذي تتزعمه والتي من بينها جذب تايلند عام 1962 الى ترتيبات دفاعية بهدف احتواء الخطر الشيوعي[8]، والقيام بالتحرك حيال إندونيسيا اذ ساندت هذه الاتفاقيات الوجود الامريكي في الاقليم ودخرت الدعم للقوات الأمريكية في حربها مع فيتنام من خلال قيام تايلند والفلبين بأرسال قوات الى فيتنام الجنوبية من اجل مساندة القوات الأمريكية عام 1965. ومع أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي كان يعد الصين هي الخطر المباشر في هذه المرحلة، ولكن لتوفر جملة من المعطيات، دخل الفكر الاميركي في مرحلة من إعادة ترتيب الأولويات تحديدا في عقد السبعينات من القرن العشرين، التي انعكست على اعتبار الصين (**ضرورة استراتيجية ملحة**)[9]

لذلك سعت الولايات المتحدة الى تطبيع العلاقات مع الصين في مطلع عقد السبعينات، والسعي الى الاستمرار في (سياسة التوازن) مع الاتحاد السوفيتي من خلال استغلال مسالة الخلاف (السوفيتي_الصيني) (*) في إبعاد الصين عن التدخل في الحرب داخل منطقة الهند الصينية.

اذ ان هذا الخلاف قد خلق فرصة مهمة للولايات المتحدة لإعادة تفعيل دورها في الإقليم[10]

عملت الولايات المتحدة لتعزيز دورها في الاقليم، ومواجهة تداعيات الحرب الفيتنامية، وانحسار تواجدها العسكري، والحد من طبيعة تزايد الدور السوفيتي، إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بضبط ادوار باقي القوى الأخرى ضمن إطار(سياسة التوازن)، والحيلولة دون تنامها على حساب الدور الأمريكي[11] .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الدور الذي ادته الولايات المتحدة الأمريكية في الاقليم خلال تلك المرحلة كان من اهم الادوار في شؤون التفاعلات الإقليمية، وأن هذا الدور سعى من اجل احتواء المد والنفوذ الشيوعي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من خلال تبني العديد من السياسات والتحالفات سبيلا لجعل دورها في الاقليم هو الأقوى والأبرز.

المطلب الثاني: اسيا - الباسفيك وفقا للطروحات الفكرية في العلاقات الدولية

لم تكن منطقة اسيا- الباسافيك والتي هي جزء من منطقة الاندو- باسفيك بعيدة عن اهتمام المتخصصين والمنظرين في ميدان العلاقات الدولية، فهي تعطي تصور كامل عن اهمية المنطقة وابرز التحديات التي تشهدها ومن هي ابرز القوى الفاعلة فيها وطبيعة علاقتهم ومستقبل هذه المنطقة في ضوء طبيعة المتغيرات كافة، وعليه فأن هذه الطروحات الفكرية كثيرا ما كانت مرجعا لدوائر صنع القرار من خلال تبنيها ضمن صياغة استراتيجيتها ونهجها السياسي، اذ تعد المنطقة كغيرها من المناطق ذان الاهمية الجيوستراتيجية التي قدمت بصددها طروحات فكرية لمنظرين بارزين في ميدان التنظير الاستراتيجي والسياسي وابرزهم:

المفكر الاستراتيجي ومستشار الامن القومي الاسبق 1977-1981 (زينغيو بريجنسكي)، ينتمي تفكير بريجنسكي الى التيار الواقعي، اذ نظر الى المنطقة من منظور جيواستراتيجي، الذي يعتقد بأن التفوق الجغرافي والديمغرافي والعسكري للمنطقة ووجود بعض القوى ذات الاهمية يشكل خطرا كبيرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وان المنطقة تعد من اهم مناطق العالم من ناحية احتوائها على مصادر الطاقة، كما ان النموذج الثقافي لهذه المنطقة اصبح يشكل تحدي هو الاخر للنموذج الغربي وقد تتشكل هذه المنطقة نقطة صدام بين القوى الكبرى المتنافسة.[12]

وفي تقسيمه الجيوسياسي للعالم ابقى برجينسكي منطقه اسيا-المحيط الهادئ تحت السيطرة الأمريكية لان القوات الأمريكية ستبقى في اليابان كوريا الجنوبية، كما يرى ان صعود الصين سيحدث نوعا من التوترات لاسيما في علاقاتهما مع اليابان مما يساهم في نوع من عدم الاستقرار داخل المنطقة، فالصين كما يراها برجينسكي

لا تستطيع ان تحصل على نفوذ عالمي الا بعد ان تصبح قوة اقليمية في حين ان اليابان تستطيع ان تكتسب نفوذا عالميا ان هي تخلت اولا عن سعيها من اجل النفوذ الاقليمي لان هناك نفور اقليمي من اليابان بسبب ماضيها الاستعماري في المنطقة.[13]

خلق الاستقرار الاقليمي حسب برجينيسكي لن يتم الا بتحقيق مصالحة يابانية-كورية وذلك ما سيؤدي الى تسهيل الوجود الامريكي الدائم في المنطقة بعد توحيد كوريا، كما يرى برجينسكي ان "القيم الاسيوية" التي يروج لها المتحدثون الرسميون من سنغافورة الى الصين هي قيم معادية للغرب ومعادية للديمقراطية وليست بالضرورة اسيوية، فالديمقراطية الهندية تدحض فكرة ان "حقوق الانسان" و "الديمقراطية " قاصرة على الغرب فقط.[14]

وبمنظور ليبرالي يرى فرانسيس فوكوياما ان المعجزة الاقتصادية والانفرادية التي حظيت بها دول اسيا والمحيط الهادئ هي بمثابة نهاية لنظرية التبعية، فما تحقق من نشاط اقتصادي في هذه المنطقة يدل على ان الرأسمالية طريق واضح نحو التطور الاقتصادي المتاح لكل الدول وان هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية والليبرالية، لأنه اذا كان تخلف دول العالم الثالث كما تزعم نظرية التبعية راجع الى اشتراك اقل عدد من الدول المتقدمة في النظام الرأسمالي العالمي، وهذا تأكيد واضح لفوكوياما على ان نجاح النموذج الاسيوي كان بأرتباطه بالنموذج الليبرالي الغربي الذي اسس لبداية نمو اقتصادي جيد بفعل الميكانيزمات التي وفرها هذا النموذج ونجحت دول المنطقة من تثبيته في مؤسساتها الاقتصادية.

الا ان النجاح الذي يعرفه الاسيويين يشكل خطرا على النموذج الغربي حسب فوكوياما، فالخطر الذي قد ينجم عن الجماعات الاستبدادية الوطنية، التي ترى ان نجاح تجربتها الاقتصادية ناتج عن قيم الفرد الاسيوي في العمل وروح الجماعة في المجتمعات الكونفوشيوسية المتأثرة بهويتها الدينية والحضارية التي تشكل احد اسس انظمتها السياسية، والتي تتنافى مع متطلبات النموذج الليبرالي الذي يعطي للفرد الاولوية على الجماعة.[15]

يتساءل فوكو ياما- كيف يأتي للمرء ان يفسر النمو الاقتصادي الظاهري في دول مثل (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، ماليزيا) لقد اتبعت هذه الدول بعد الحرب العالمية سياسة تنمية قائمة على التصدير، وربطت نفسها بالأسواق الخارجية ورأس المال الاجنبي من خلال روابط مع هيئات الوطنية المتعددة، مع ذلك وخلافا مع نظرية التبعية، استطاعت هذه الدول تحقيق القفزة الاقتصادية، لقد قدم فوكوياما بلدان اسيا المحيط الهادئ ومن خلال النسب المرتفعة لمعدلات النمو كمثال حي على صلاحية الليبرالية الغربية كنموذج اقتصادي يمكن ان ينجح خارج حدوده الاقتصادية التقليدية، وكدليل قاطع على خطأ الاطروحات الماركسية المحللة للتركيبة الرأسمالية على اساس الامبريالية والهيمنة وتبعية الاطراف للمركز وتنمية التخلف، لكن من جهة اخرة فان هذه المجتمعات الشرق اسيوية تمثل حسب فوكو ياما خطرا على الديمقراطية الليبرالية من خلال ما اسماه (الاستبداد الاسيوي)[16].

ويجاري هذا الطرح صمويل هنتغتون، اذ يؤكد ان المجتمعات الاسيوية التي تضم اقتصاديات ليبرالية الى جانب قوى استبدادية وطنية تشكل اكبر خطر على الديمقراطية – الليبرالية، فقد ادى نجاح الاقتصاد المذهل في شرق اسيا الى اعتراف متزايد بأن ذلك النجاح لم يكن فقط نتيجة لمجرد اقتباس من الغرب لكنه نتيجة ثقافات المجتمعات الاسيوية مثل اخلاقيات العمل القوية وتمجيد الجماعة، فالفرد لا يستمد مركزه في الاساس تبعا لقدراته او قيمته الفردية ولكن على اساس عضويته في واحد من الجماعات المرتبطة فالأولوية هي للجماعة وليس للفرد على عكس الليبرالية التي تمجد الفرد[17].

كما يعد صموئيل هنتغتون من المنظرين الذين اهتموا بمنطقة اسيا الباسيفيك وفسر طروحاته من منظور حضاري قيمي، واعدةً النمو الاقتصادي الهائل لدول المنطقة احد التطورات المهمة في النصف الثاني من القرن العشرين مقارنة بالنمو الاقتصادي لدى الدول الغربية، فقد كانت سرعة التحول مذهلة حسب هنتغتون الذي استشهد ببريطانيا والولايات المتحدة اللتان احتاجتا الى 58 سنة 37 على التوالي لمضاعفة متوسط دخل الفرد فيهما، في حين استطاعت اليابان تحقيق ذلك في 33 سنة وإندونيسيا في 14 سنة وكوريا الجنوبية في 11 سنة والصين من 10 سنوات.[18]

ومن منظور هنتغتون، فأن النجاح الاقتصادي للشرق اسيويين جعلهم لا يترددون في التأكيد على تميز ثقافاتهم وتفوق قيمهم واساليب حياتهم على تلك التي لدى الغرب والمجتمعات الاخرى، وهكذا اصبح هناك نوع من التحدي الاسيوي لضغوط الدول الغربية، والتأكيد على الاساس الثقافي المشترك الذي يتمثل بالكونفوشيوسية رغم اختلاف حضارات الشرق اسيوية من صينية ويابانية وبوذية واسلامية فأصبحت ما يسمى (بالقيم الاسيوية) نموذجا على الغرب تبنيه لكي يجدد نفسه، اي ان اسيا-الباسيفيك وضعت نفسها في مكان المصدر للأنظمة الاجتماعية والاخلاقية للمجتمعات الاخرى وهو دور كان لوقت قريب ولزمن طويل مقتصر على الغرب.[19] فهناك نوع من التحدي الاسيوي عالميا غذته القيم الثقافية المشتركة "الكونفوشيوسية" رغم اختلاف الحضارات في المنطقة (صينية، يابانية، بوذية واسلامية)، فرضت على الغرب نوعا من القراءة لمثل هذا التميز والانفرادية لدى دول المنطقة التي سمحت للنموذج الغربي ان يخترقها لكن من دون ان ينزع هويتها، فاليابان اختارت استراتيجية اصلاحية توفق فيها بين هذا النموذج والخصوصيات الثقافية للدول بحيث اصبحت مثالا يحتذى به ويتحدى النموذج الغربي الذي سيطر لسنوات طويلة، وبهذا اكد هنتغتون على ان خصوصية النموذج الاسيوي عقدت السياسات العالمية، لكنه اكد ان المنطقة تفتقد لهيكل تنظيمي مؤسساتي مقارنة باوروبا باستثناء الاسيان التي لا تضم اي قوة رئيسية وتتحاشى المسائل الامنية غالبا ومازالت في بداية التحرك نحو اكثر الصيغ بدائية في التكامل الاقتصادي، والابيك APECالتي وصفها بأنها "مجرد دكان للكلام"[20].

كما يجد فريد زكريا ان معظم القوى الكبرى الموجودة في جنوب شرق اسيا تتشارك مع الولايات المتحدة الأمريكية في المصالح والمثل الاساسية، وهذه الدوافع المشتركة ينبغي ان تحافظ على تحرك العالم باتجاه المزيد من الاستقرار والازهار لكن يبقى هناك خطر حقيقي، هو تعمد الولايات المتحدة الأمريكية الى تخفيف قبضتها، الامر الذي يؤدي الى فوضى وعدم الاستقرار او ان تبالغ في استخدام قوتها مما سيدفع الدول الى النفور ويجعلها تميل الى الاهتمام بشؤونها الخاصة فقط، ان ادارة القوة السياسية والعسكرية الأمريكية تبقى

المهمة الاكثر اهمية بالنسبة الى الاستقرار العالمي، ينبغي على الولايات المتحدة ان تقدم القواعد والمؤسسات والخدمات التي تساعد على حل مشاكل العالم الرئيسية وان تمنع في الوقت عينه الدول الاخرى لاسيما القوى الناشئة.[21]

وبحسب فريد زكريا على المستوى السياسي-العسكري نبقى في عالم قوة عظمى وحيدة ولكن في الابعاد الاخرى (الصناعية، المالية، الاجتماعية، الثقافية) تحول القوة يتحرك بعيدا عن السيطرة الأمريكية، وهذا يعني اننا ندخل عالم ما بعد امريكا، ان الاسواق العالمية غيرت نظرتها تجاه (الصين، الهند) اذ لم يعد ينظر الى ديونها على انها اكثر خطرا من ديون العالم الاول في الواقع الكثير من الاسواق الصاعدة تراكم فائضا ماليا هائلا لدرجة انها تحوي اليوم 75% من احتياطيات النقد الدولي في العالم، الصين لوحدها تمتلك 1.5 تريليون دولار في حساباتها، وقد توقعت مؤسسة غولدمان ساكس ان خمس دول تمثل هذه الاسواق الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل، روسيا، المكسيك) ستملك بحلول عام 2040 ناتجا اقتصاديا اكبر من ناتج دول مجموعة السبع الكبرى(G7) الدول الغربية السبع التي تسيطر على الشؤون العالمي منذ قرون.[22]

وعليه فأن كل نموذج من النماذج النظرية السابقة وضح مكانة اسيا المحيط الهادئ، اذ اكد بريجينسكي على ضرورة هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة تحسبا للصعود القوي لبعض القوى (كالصين، اليابان) فعلاقات الدولتين تؤكد على سعيها للتفرد بالمنطقة وهذا ما يمكن ان يشكل تعقيدا في السياسات الأمريكية العالمية مستقبلا، في حين تحدث صامويل هنتغتون على ان هذه المنطقة تعد مصدر الصراع بين الحضارات الغربية والشرقية، في حين تحدث فوكو ياما عن اهمية المعجزة الاقتصادية في هذه المنطقة وخصوصيتها التي باتت تهدد النموذج الغربي الليبرالي.

المطلب الثالث: تطور الاستراتيجية الأمريكية من اسيا - الباسيفيك الى الاندو- باسيفيك

بعد انتهاء الحرب الباردة، عملت الولايات المتحدة على صياغة دور جديد لها في المنطقة ينسجم مع طبيعة المستجدات في البيئة الاقليمية، اذ كان لتفكك الاتحاد السوفيتي هو الحافز الأساس في بلورة مثل ذلك الدور، ودعوة الولايات المتحدة لأنشاء ما سمي بـ(المجتمع الباسيفيكي الجديد)، وهو ما يعني اضطلاع الولايات المتحدة بأدوار جديدة سواء على صعيد البيئة الدولية ام الاقليمية.

اذ سعت الولايات المتحدة الى تبني الدعوة لبناء (النظام العالمي الجديد) لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، تكون هي الفاعل والقطب الأساس لحركة التفاعلات القائمة فيه، اذ شهدت هذه المرحلة دوراً أمريكيا واضحاً يتميز بتأثيره على باقي ادوار القوى الدولية الاخرى، لاسيما مع اعتماد الولايات المتحدة على مخرجات قوتها الشاملة، وعلى الرغم من أنها عملت على مراجعة وجودها العسكري في الإقليم ليتلاءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يتميز بمركزيته في التفاعلات الإقليمية، غير انها سعت الى دمج الأمن والاقتصاد ونشر الديمقراطية في بوتقة واحدة.

الدور الأمريكي بعد الحرب الباردة، سعى الى دعم استقرار الاقليم، بدلاً من سياسة الاحتواء التي ميزت الحرب الباردة، ومن التركيز على الحرب ذات الاطار العالمي، الى القوات العسكرية الفعالة والدفاع المتقدم وكان لهذا التغيير دوره في صياغة سمة مهمة في الدور الامريكي، وهو عدم التدخل في النزاعات والمشاكل الثانوية، بل في القضايا المهمة والكبرى فقط، التي لها تأثير مهم في صميم الدور الامريكي وحلفائها الاقليميين، وتحولت اولوية الدور الامريكي من ادارة التوازن النووي مع الاتحاد السوفيتي الى السيطرة والحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل ومنع تملكها، وبعد ان كانت مجمل معطيات الدور الامريكي محكومة باحتواء المد والنفوذ الشيوعي في الاقليم، تحولت الى الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية مع عموم دول الاقليم[23].

وهو ما شكل إحدى أهم الدعائم للاقتراح الامريكي لبناء المجتمع الاقليمي الجديد 1992فبعد ان كان الجانب الاقتصادي يتمثل بـ(المساعدات والدعم الاقتصادي) لدول الاقليم في مرحلة الحرب الباردة، تطور هذا الجانب ليكون أحد أهم اهداف الدور الامريكي في الاقليم في هذه المرحلة، والدعوة الى التعاون الاقليمي المتعدد الاطراف الذي بدأت ملامحه الاولى مع دعوة الرئيس الامريكي "بيل كلنتون"، الى انشاء ما سمي بـ(المجتمع الباسيفيكي الجديد) 1992، والقائم على أساس القدرة المشتركة، الرخاء والقيم الديمقراطية المشتركة، وبناء دور أمريكي وبيئة إقليمية جديدة يكون أساسها الأمن المتعدد الأطراف، وبناء آليات ومؤسسات جديدة لمنع تفاقم الصراعات، وهو ما يعني بناء شبكة من العلاقات التي تعلو على الترتيبات الثنائية، التي ينتج عنها "المجتمع الأمني المتكامل"، القائم على وعي القوى الكبرى بضرورة العلاقات التعاونية فيما بينهم، فضلا عن التحالفات الثنائية القائمة على المصلحة المشتركة، وغير الموجهة إلى طرف ثالث، الى جانب الآليات الاقليمية المتفرعة [24].

أساس هذه البيئة الجديدة متمثلا باستمرارية الوجود العسكري الأمريكي، والجهود القوية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم الديمقراطية والمجتمعات المنفتحة، والحوار الإقليمي المتعدد الأطراف، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فأن الدعوة لتفعيل العمل المتعدد الاطراف قائم على عدد من الشروط المهمة أهمها ان الدعوة لقيام هذا التعاون والعمل المتعدد الأطراف، لا يلغي بكل حال من الأحوال، او يحد من دور التحالفات الثنائية في التفاعلات الاقليمية للدور الأمريكي، وخاصة مع (اليابان وكوريا الجنوبية)، كما ان الترتيبات المتعددة الأطراف والعمل الجماعي هي الوسيلة الناجحة لدعم التحالفات الثنائية للولايات المتحدة[25] .

وقد اثارت احداث الحادي عشر من ايلول 2001 جملة من المتغيرات الامنية والتي ادت الى تحولات واسعة في الاستراتيجية الأمريكية حيال العالم بأجمعه وليس اسيا الباسفيك فحسب، بالنسبة الى تلك التحولات التي احدثتها، فتتمخض في بروز الارهاب بوصفه اشكالية جديدة للأمن، والتي وجدت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية المبرر للتدخل العسكري في مناطق مختلفة من العالم كما حصل في افغانستان والعراق[26]، ومن جانب اخر فقد ركزت الولايات المتحدة على دول جنوب شرق اسيا وعدت هذه المنطقة جبهة محتملة لحربها ضد الارهاب لأسباب تتعلق بالتطرف الايديولوجي الذي يحيط بهذه المنطقة [27].

وفي اطار تعهد ادارة اوباما بمواجهة نقص الاهتمام الذي ابدته ادارة "جورج بوش الابن" اتجاه منطقة اسيا - الباسيفيك، وادراكه الاهمية المتزايدة للمنطقة، قررت اطلاقها مبادرة تعرف بـ "اسيا المحور او الانعطاف

نحو اسـيا pivot to Asia"، وبتقلد هيلاري كيلنتون منصـب وزيرة الخارجية في العام 2009، قامت بزيارة الى (اليابان، إندونيسـيا، كوريا الجنوبية، الصـين)، خلافا لوزراء الخارجية السـابقين الذي كان تركيزهم على (اوروبا، الشرق الاوسط، شرق اسيا)، في رسالة منهم الى اسيا والعالم مفادها عودة الولايات المتحدة الأمريكية الى الساحة الدولية، وهو ما اشارت اليه في مذكراتها "Hard Choices"، بأنه " علينا توسيع ارتباطاتنا مع الصين ووضع منطقة اسـيا والمحيط الهادئ في مقدمة اجندتها الدبلوماسـية"، وقد توقعت برفقة نائبها "Jim Steinberg"، "ان يكتب معظم تاريخ القرن الواحد والعشرين في اسيا"، فهيلاري كيلنتون كانت مهندسة "سياسة المحور pivot" او "اعادة التوازن Rebalance"، والفضـل يرجع اليها في اعادة توجيه الاهتمام الامريكي باتجاه اسـيا، في سـياق تأكيدها على أهمية التعاون الامريكي في اطار ضمان حرية الملاحة في المنطقة[28].

أكدت ادارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما على اولوية منطقة اسـيا - الباسـيفيك واهميتها في عدة وثائق رسـمية كان من ابرزها، اسـتراتيجية الامن القومي الاميركي 2010، اسـتراتيجية الدفاع الاميركية الجديدة 2012 او المراجعة الاستراتيجية Defense Review، واستراتيجية الامن القومي الامريكي 2015.[29]

مثلت سـياسـة المحور او اعادة التوازن (Pivot Policy or Rebalance)، الاسـتراتيجية الأمريكية خلال ادارة اوباما، فأوضحت بأن منطقة اسيا- الباسيفيك الممتدة من الهند الى نيوزيلندا ومن الجزر الباسيفيكية الى اليابان الشمالية وشبه الجزيرة الكورية تمثل اولوية جيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فأولت الأمريكية الادارة المنطقة درجة كبيرة من الاهتمام من خلال المبادرات الامنية والاقتصـادية والارتباطات الدبلوماسـية، وقد مرت هذه السياسية الجديدة بمرحلتين هما:

المرحلة الاولى 2011-2012: تم التركيز فيها على المبادرات العسـكرية، والابقاء على مسـتويات القوة والقدرات العسكرية بمنطقة اسيا -الباسيفيك رغم الاقتطاعات الكبيرة للأنفاق العسكري الاميركي، وتمثلت اهم التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة[30]:

1. تكثيف التواجد العسكري بالجهات الشمالية والغربية من المنطقة (مبدأ المرونة flexibility) من خلال النشر الدوري للقوات العسكرية بدلا من نشر القواعد الدائمة.
2. تعزيز اتفاقية التعاون الدفاعيEDCA مع الفلبين، والتي تضـمن نشـر طائرات المراقبة الدورية، النشـر الدوري للقوات العسكرية الأمريكية واجراء مناورات عسكرية مشتركة.
3. تزايد المسـاعدات العسـكرية الأمريكية المقدمة لدول المنطقة بعد احداث ال11 ايلول 2001، تلقت الفلبين 100 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية في صـورة مسـاعدات عسـكرية، كما بدأت تدريبات مشـتركة بين القوات الأمريكية والفلبين، كما اعطت الولايات المتحدة الأمريكية إندونيسـيا 50 مليون دولار في العام 2002 لمسـاعدتها في حربها على الارهاب، وفي نفس العام تم التوقيع على اعلان مشترك بين الاسيان والولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون لمكافحة الارهاب.

4. وسعيا منها لتحجيم دور الصين مقابل تقوية نفوذها في المنطقة، عملت الولايات المتحدة على ابرام اتفاقيات دفاعية مع اليابان، وتحديد اتفاقيتها مع الفلبين لبقاء القوات الأميركية فيها 10 سنوات، واعتراضها على بناء الصين للجزر الصناعية.

المرحلة الثانية 2012: بعد تعرضها للانتقاد بالتركيز المفرط على الجانب العسكري، قامت الادارة الأمريكية اواخر 2012، بتعديل تركيزها العسكري لصالح المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، كما دعت الى ارتباطات قوية مع الصين من اجل تقليل توتر العلاقات معها.

وفي اطار اقتراحها بناء نظام تجاري عادل حر وشفاف على اساس تعددي، تعد اتفاقية (الشراكة عبر المحيط الهادئ The Trans-Pacific Partnership)* عملا على التأسيس لهيمنة اقتصادية بالمنطقة، وقامت الولايات المتحدة باستبعاد الصين من الاتفاقية ومن مجموعة التجارة لأسيا- الباسيفيك بهدف تحجيم دورها المتنامي بالمنطقة وخوفا من تهديدها لمصالحها الاقتصادية، وكردة فعل للصين على هذه التحركات، عززت الصين من منظمة شنغهاي للتعاون، بضم روسيا، وتبنت المنظمة سياسات معادية للأهداف الأمريكية بالمنطقة وتهدف من وراء ذلك الى توسيع دورها الامني بالمنطقة، فكانت من اهم قراراتها هو معارضتها نشر الولايات المتحدة لمشروع "درع الدفاع الصاروخي" المضاد للصواريخ الباليستية، والدعوة لانشاء مركز اقليمي لمكافحة الارهاب كرسالة منها للولايات المتحدة بانها ليست الدولة الوحيدة القادرة على محاربة الارهاب[31].

كان هدف استراتيجية اوباما في منطقة اسيا- الباسيفيك، هو اعادة توازن السياسة الدفاعية الأمريكية واعادة توجيه اولويات الولايات المتحدة الأمريكية الى اكثر مناطق العالم اهمية واكثرها دينامية من الناحية الاقتصادية، من خلال تقليص نفوذها في الشرق الاوسط وزيادة التزاماتها ووجودها في منطقة اسيا-المحيط الهادئ، وتعهدها بتكثيف ادائها الدبلوماسي والعسكري نحو المنطقة في ضوء تحولها الى مركز الثقل الاستراتيجي والاقتصادي العالمي، وفي خطوة اكثر وضوحا تم استخدام مفهوم الاندو- باسيفيك في التقرير الذي قدمه قائد القيادة الأمريكية في اسيا- الباسيفيك الادميرال (صموئيل لوكلير)، الى الكونغرس الامريكي في العام 2013 والذي اشار فيه الى ان نطاق عمله يغطي ما وصفه بمنطقة (الاندو- باسيفيك).[32]

وبعد استلام "دونالد ترامب" رئاسة الادارة الأمريكية في العام 2016 رفع شعار" امريكا اولا"، وتبنى نهجا هجوميا اتجاه الادارات السابقة، ترجمت بتوقيعه مرسوم رئاسي في 2017، يقضي بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TTP) ، والتي وصفها بانها الاسوء على الاطلاق، جاء هذا الانسحاب في مرحلة شهدة فيها الاقتصاد الامريكي تراجع حاد، فحاول ترامب تحميل الدول الحليفة اعباء الحماية الأمريكية لها والاستفادة من نموها الاقتصادي لصالح الاقتصاد الامريكي،

وكان ذلك له اثاراً اقتصادية وسياسية سلبية على الولايات المتحدة ومنها[33]:

1. صعوبة تصدير السلع الأمريكية الى بقية العالم.

2. الصين الكاسب الاكبر في هذه العملية فهي في طريقها لخلق واقع تجاري واستثمار بديل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ.

3. بعد عام واحد من الانسحاب، قررت الدول الاحدى عشر المتبقية بقيادة اليابان وضع الاتفاقية موضع التنفيذ دون امريكا، وتم تغيير اسم الاتفاقية في العام 2018، الى (الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ) (*)، وكبديل لهذا الانسحاب اعاد ترامب تنشيط مسار اسيوي منفصل يركز على الصين سمي بـ" الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة"، الا انه وفي نوفمبر 2017، وخلال زيارة الرئيس دونالد ترامب الى خمس دول اسيوية (اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الفلبين)، اتخذ النهج الهجومي منحى تنازلي، اتضح من خلال مناقشاته حول اهمية سياسة "التوجه شرقا"، التي اتبعتها الادارات الأمريكية السابقة خاصة ادارة "باراك اوباما"، مؤكدا ان الولايات المتحدة لا يمكنها اتباع سياسة العزلة في المنطقة، فحدث ما يشبه التحول الكامل الى اعتماد مفهوم "الاندو- باسيفيك محل مفهوم "اسيا-المحيط الهادئ"، وهو ما يتوضح في الاستخدام المكثف له من جانب ترامب خلال زيارته للدول الاسيوية.(34)

وتجاوبت استراليا بشكل سريع مع هذا الطرح وصلت الى حد تضمينه في عدد من الوثائق الرسمية، ("استراليا في مرحلة القرن الاسيوي Australia in the Asian Century، Defense White Paper الصادرة عن وزارة الدفاع الاسترالية)، وتفاعلت دول جنوب شرق اسيا بدورها مع المفهوم، من خلال الكلمة المهمة التي القاها وزير خارجية إندونيسيا في "المركز الامريكي للدراسات الاستراتيجية والدولية، والتي تناول فيها الرؤية الإندونيسية لمفهوم "الاندو- باسيفيك"، اذ اقترح عددا من الضوابط للسياسات الدولية والاقليمية في المنطقة (بناء الثقة المتبادلة، التسوية السلمية للمنازعات، تعزيز الامن المشترك).(35)

ومن هنا يجب التمييز بين ثلاثة مستويات تعكس مفهوم الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الاندو-باسيفيك، وعلى النحو الاتي:

1-المستوى الاول(المفهوم الجغرافي):

الذي يعني التقاء المحيط الهندي بالمحيط الهادئ ويمتد من شواطئ شرق افريقيا الى ساحل المحيط الهادئ للأمريكيتين، ومن مضيق (بيرنغ) الى المياه المتجمدة في المحيط المتجمد الجنوبي، وتعكس هذه الفكرة الجغرافية لمنطقة الاندو-باسيفيك ازدياد حركة التجارة والتدفق البشري بين كل من (جنوب اسيا-شرق اسيا)، والذي اصبح مفهوم اسيا-الباسيفيك كافي للدلالة عليه(36).

2- المستوى الثاني (المفهوم الجيواستراتيجي) (*) والذي يتجسد من خلال:

أ- تم استخدامه حديثا من قبل رئيس الوزراء الياباني (شنزو أبي)، في كلمة له امام البرلمان الهندي في العام 2007 خلال حديثه عن التقاء "المحيط الهندي والمحيط الهادئ، والذي اقترح فيه ما أسماه "قوس الحرية

والرخاء في اسيا الموسعة "The Arc of Freedom and Prosperity in the Broader Asia"، مؤكدا وجود مصالح مشتركة بين القوى الدولية المرتبطة بالمحيطين في مجالات التجارة والجغرافيا الاقتصادية, هي (الولايات المتحدة، اليابان, الهند، استراليا)"[37].

ب- قيام الولايات المتحدة الامريكية بتقديم مفهوم استراتيجي يسمى "الاندو-باسيفيك حر ومنفتح Free and Open Indo Pacific"، بوصفه مفهوما مضادا لإعادة هيكلة المنطقة الذي تسعى اليه الصين وتبلور من خلال مشروعها (الحزام والطريق)[38] ، بالإضافة الى ذلك قدمت كل من (اليابان، استراليا، الهند، تجمع الاسيان)، مفهومها الخاص بشأن الاندو- باسيفيك[39].

ج- على الرغم من ان الصين لاعب رئيسي في منطقة الاندو- باسيفيك، غير انها مترددة في تعريف نفسها كجزء من الاندو- باسيفيك، اذ يعتقد القادة الصينيون ان الهدف الوحيد لتركيز الولايات المتحدة على مفهوم "الاندو- باسيفك والاستراتيجية الحرة والمفتوحة" في المنطقة، احتواء صعود الصين، فحتى الوقت الحالي لم تستخدم الصين في وثائقها الرسمية مصطلح "الاندو-باسيفيك"، ولكن عمليا، امتدت طموحات الصين الاقتصادية والاستراتيجية عبر المحيط الهادئ والمحيط الهندي[40].

3-المستوى الثالث (الطابع المؤسسي):

يتضمن هذا المستوى اضفاء الطابع المؤسسي على فكرة مصطلح "الاندو- باسيفك" لفهمه، والذي يتضمن بناء المؤسسات الاقليمية وتكوين مفهوم اقليمي اوسع نطاقا من مفهوم التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادئ (ابكـ)، وهذا البعد المؤسسي يمكن ان يشير الى نظام تحالف تقوده الولايات المتحدة الامريكية او منظمة اقليمية يمكنها أدارة الصراع وتعزيز التعاون، وهما مفهومان مختلفان تماما في طبيعتهما[41].

نظرا لتعدد مستويات المفهوم، وعدم توفر تصور موحد لحدود جغرافيته، اصبحت كل دولة تحدد مفهومها الاستراتيجي للمنطقة بما يتلاءم مع كل من (موقعها الجغرافي، مصالحها الوطنية)، واصبحت النتيجة وجود مجموعة كبيرة من التصورات المختلفة للمنطقة، الامر الذي ترتب عليه تغيير المفهوم نفسه داخل كل دولة بما يتلاءم مع معطياتها السياسية والامنية والاقتصادية[42].

وعلى الرغم من اشتراك كل من (استراليا، الولايات المتحدة الامريكية) في وجهة نظر جغرافية مماثلة فيما يخص الاندو- باسيفيك، اي "اسيا- الباسيفيك بالإضافة الى الهند"، غير ان المفهوم بالنسبة (لليابان، الهند) اوسع بكثير، اذ امتد ليشمل قارتي (اسيا، افريقيا)، و (المحيط الهادئ والمحيط الهندي)، اما بالنسبة لتجمع (اسيان)، فلا يهمه الحدود الملموسة للمنطقة طالما يحتفظ التجمع بمركزيته في الهيكل الاقليمي المستقبلي[43].ينظر الخريطة (2)

لقد عكســت اســتراتيجية ترامب لمنطقة المحيط الهندي والهادئ التنافس الاســتراتيجي المتنامي بين الولايات المتحدة والصــين في المنطقة، ومن ثم فأن كلتا الادارتين الامريكيتين في عهد باراك اوباما ودونالد ترامب تشتركان في عد الصين التهديد الاكبر لهيمنة الولايات المتحدة الاقليمية.

خريطة رقم (2) المجال الواسع لمنطقة الاندو- باسافيك

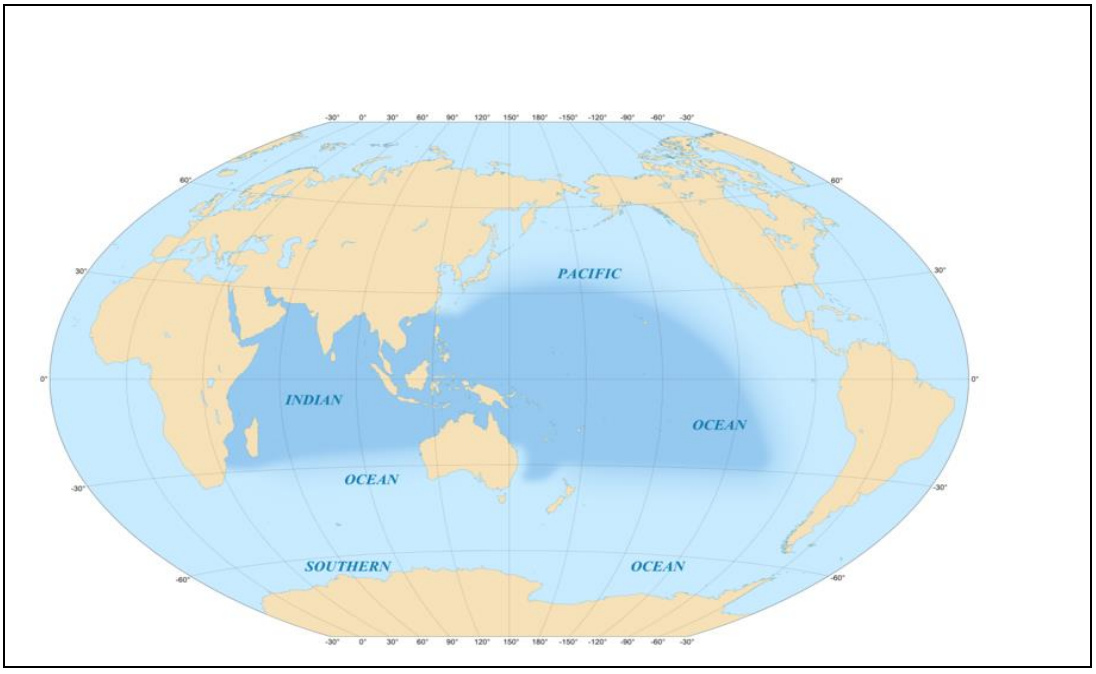

المصدر : نقلا عن عبد القادر دندن التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية اسيا- الباسفيك الى الهند - وباسافيك (دراسة حالة), مجلة السياسة الدولية , الملجد55 , العدد222 , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , 2020 , ص15

ان تبني مفهوم الاندو-باسيفيك جاء بدوافع اساسية شكلت متغيرات حديثة شهدتها المنطقة وتمثل في:

1- صعود الهند، وتزايد حضورها السياسي والاقتصادي داخل الأقاليم الآسيوية

أخذ هذا الحضور أبعاداً مستقرة ومؤسسية مع تبني الهند " سياسة "التحرك شرقاً" في العام 2014، هذا التوجه الهندي جاء جزءاً من ســياســة الانفتاح الهندي بشــكل عام وما اســتتبع تغيير نمط ارتباطاتها الخارجية، بهدف تســريع عملية التنمية الاقتصــادية. كما جاءت في مرحلة لاحقة جزءاً من التعاون الهندي مع الولايات المتحدة في إطار استراتيجية احتواء الصين.

رغم ان مفهوم "الإندو-باسيفيك" يشير بالأساس إلى المحيطين الهندي والهادئ، إلا أن استحضار "المحيط الهندي" هنا جاء - جزئياً – بوصفه نوعاً من الاستجابة لصعود الهند في هذه المنطقة المهمة، وتعبيراً عن عُمْق التحولات الجارية في الأقاليم الآسيوية التقليدية التي شكلت تاريخياً منطقة "آسيا-الباسيفيك"[44].

2- تنامي النفوذ الصيني[45]: وتجاوزه منطقة "آسيا - الباسيفيك" ليشمل منطقة المحيط الهندي, أخذ هذا التنامي أكثر من مستوى، الأول، طرح الصين مبادرتها الضخمة "الحزام والطريق" في العام 2013، والتي تضمنت مجموعة من الممرات ذات الصلة بالمحيطين الهادئ والهندي، شملت ممرين في إطار مكونها البحري (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)؛ الأول يبدأ من السواحل والموانئ الصينية مروراً ببحر الصين الجنوبي وصولاً إلى جنوب المحيط الهادئ. ويمتد الثاني من الموانئ والسواحل الصينية مروراً ببحر الصين الجنوبي ثم المحيط الهندي، والسواحل الأفريقية، وصولاً إلى القارة الأوروبية عبر البحرين الأحمر والمتوسط،[46] ويتضمن الممران بناء وتطوير سلسلة من الموانئ البحرية، ومناطق صناعية وخدمية بالقرب من هذه الموانئ، بالإضافة إلى بناء وتطوير مجموعة من السكك الحديدية والمطارات بهدف النفاذ إلى الأقاليم والدول البعيدة عن السواحل البحرية (مثل شبكة السكك الحديدية والمطارات التي تربط الدول الساحلية الأفريقية على المحيط الهندي بعُمق القارة). ينظر الخريطة (2)

كما يتضمن المكون البري من المبادرة (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) ثلاثة ممرات مهمة ستلعب دوراً كبيراً - حال تنفيذها - في توسيع حجم النفوذ الصيني داخل عدد من الدول المشاطئة للمحيطين الهادئ والهندي. الأول، ينطلق من الصين في اتجاه جنوب وجنوب شرقي آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي، ويعرف باسم "ممر الصين- شبه الجزيرة الهندية- الصينية"، ويبدأ من المنطقة الاقتصادية لدلتا نهر اللؤلؤ في مقاطعة قوانغدونغ جنوب الصين، في اتجاه الجنوب، ثم نانينغ وبينغشيانغ بمقاطعة قوانغشي في أقصى الجنوب، ثم هانوي بفيتنام، وصولاً إلى سنغافورة. والممر الثاني، هو "ممر بنجلادش-الصين-الهند-ميانمار". ويشمل بناء شبكة من الطرق البرية وشبكات للسكك الحديدية، وأنابيب لنقل النفط والغاز، بين الدول الأربع، بالإضافة إلى تطوير بعض الموانئ البحرية. والممر الثالث، هو "ممر الصين-باكستان"، وهو أحد الممرات المهمة التي تولها الصين اهتماما كبيرا. ويمتد من قشغار شمال غرب الصين إلى ميناء جوادر الباكستاني بطول 3000 كيلو متر. ويشمل تطوير ميناء جوادر الباكستاني على بحر العرب المرتبط بالمحيط الهندي، بالإضافة إلى بناء شبكة من السكك الحديدية، ومجموعة من المناطق الاقتصادية داخل باكستان[47]. ينظر الى الخريطة (3).

فضلا عن ذلك, ان تنامي القدرات العسكرية للصين وزيادة حجم انفاقها العسكري, وسعيها الى بناء ما يمكن وصفه ب(حوكمة بحرية جديدة) في منطقة المحيطين الهادئ والهندي, وقد اتضحت ملامح هذا التوجه مع اصدار الصين في العام 2017 الوثيقة المعنونة(رؤية للتعاون البحري في بناء الحزام والطريق) اذ بدأت الوثيقة بالتأكيد على اهمية البحار والمحيطات بوصفها مجالاً للتعاون الدولي.[48]

خريطة رقم (3) مشروع الحزام والطريق

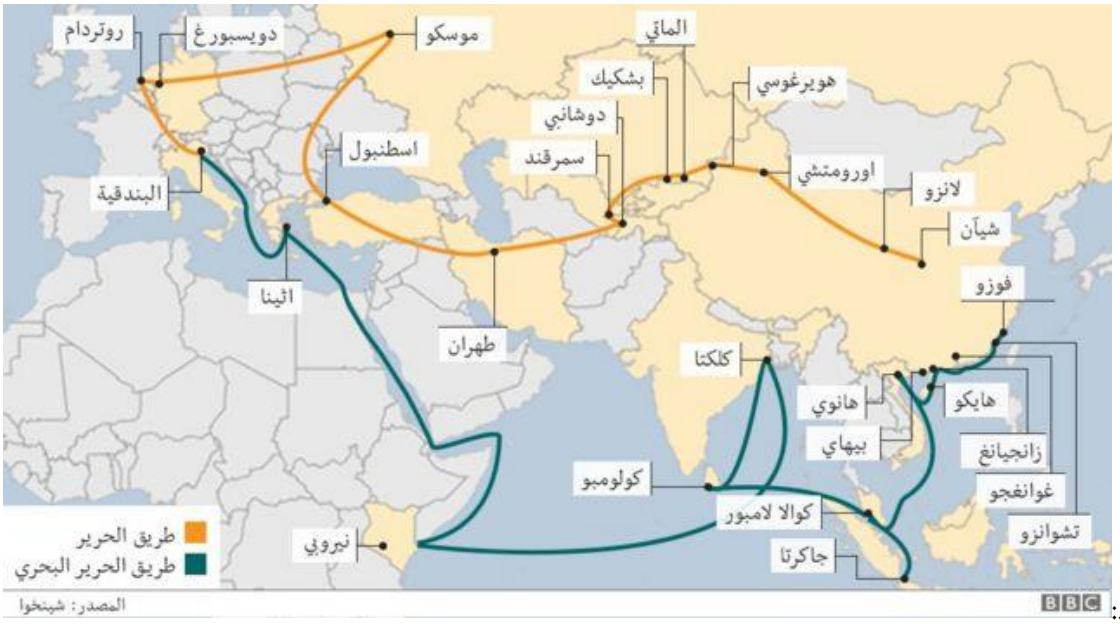

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/business-39922326.amp

3- تصاعد التهديدات والمصالح المشتركة

اذ تطورت مجموعة من المصالح المشتركة بين القوى التي وقفت وراء تطوير مفهوم "الإندو- باسيفيك" في مجالات عدة أبرزها تزايد الأهمية النسبية للاقتصاد البحري (الاقتصاد الأزرق)، والذي ارتفعت نسبة مساهمته في حجم اقتصادات المنطقة. وفي المقابل، تصاعد مجموعة من التهديدات المشتركة، تشمل الفيضانات، والزلازل، وحرائق الغابات، والقرصنة، والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والإرهاب[49]. ورغم أن هذه التهديدات لا تقتصر على الدول الرئيسة التي وقفت وراء تطوير مفهوم "الإندو-باسيفيك"، إلا أن تزايد هذه التهديدات عمق من المصالح المشتركة فيما بينها.

ان الدور الامريكي في الإقليم يستند الى ما يسمى بـ(سياسة الارتباط البناء)، والمتضمنة السعي لتأدية دور مركزي في شؤون تفاعلات الاقليم، والتمهيد لإقامة (نظام اقليمي جديد يقوم على اسس ومبادئ السياسة- الامن – الاقتصاد – الديمقراطية)، وذلك لأسباب هي[50]:

1. ان الولايات المتحدة هي دولة (باسيفيكية) (جغرافياً وتاريخياً).
2. الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الامريكي واقتصاديات الاقليم.

3. ان معظم دول الاقليم ترغب في رؤية استمرارية الدور الامريكي في الاقليم، وهذه الارادة نابعة من عدد من المدركات الاساسية لدول الاقليم والمتضمنة:

أ. رغبة دول الاقليم في تفعيل العلاقة الاقتصادية مع السوق الأمريكية

ب. عامل ايجابي في صنع الاستقرار والامن للإقليم.

ج. عدم ترك الفرغ (السياسي- الامني)، الذي يمكن ان يتسبب بصراعات وتنافسات بين القوى الاقليمية لملئه.

4. هناك العديد من التحالفات للولايات المتحدة في الاقليم، التي تعتمد عليها في تأمين استقرار المنطقة.

ابرزها تحالف كواد الذي يضم (الولايات المتحدة الامريكية, استراليا, الهند, اليابان) عقدت القمة الرباعية الأولى في 2021، وتم التأكيد فيها على ان هدفه هو الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد الليبرالية والذي تسعى الصين الى تقويضه من خلال تحدي تعديلي للوضع الراهن، ايضا تهدف الرباعية الى توليد تقارب تدريجي للتعاون في قضايا متعددة منها (Covid-19، مكافحة الارهاب، الامن السيبراني، تغير المناخ والتعافي من الكوارث) [51] .

كما تم تشكيل تحالف اوكوس (Aukus) اذ أعلنت كلا من (استراليا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)، في 15 ايلول 2021، عن الدخول في اتفاق أمني ثلاثي، اطلقوا عليها اسم (Aukus)، تؤكد الاتفاقية وفقا لبيان مشترك التزام الدول الثلاث بتعزيز القدرة الأمنية والدفاعية المشتركة وبناء علاقتها الثنائية طويلة الأمد، وستعمل على تعزيز تبادل المعلومات والتكنولوجيا بشكل اعمق، واعترافا بتقاليدها المشتركة كديمقراطيات بحرية، تلتزم بطموح مشترك لدعم استراليا في الحصول على غواصات نووية للبحرية الاسترالية من اجل تلبية تحديات القرن الحادي والعشرين.[52]

اذا التسليم بمركزية الدور الأمريكي في الإقليم يعد أمر (حتمي) ولا بد من التعامل معه لاسيما ان هذا الدور يفترض المشاركة الفعالة والانخراط في شؤون تفاعلات البيئة الإقليمية وإعادة صياغتها بما ينسجم مع متطلبات أهداف ومصالح الدور الأمريكي، ووجود التجاوب والقبول الإقليمي لمثل ذلك الدور الذي يهدف الى تحقيق[53]:

1. منع بزوغ أية قوة مهيمنة في الإقليم.
2. نشر الديمقراطية، ودعم حقوق الانسان
3. تفعيل العامل الاقتصادي وبقاء اقتصاديات دول الإقليم مفتوحة للاستثمارات والتعاملات الاقتصادية.
4. السعي لإنشاء ودعم البيئة الإقليمية المتعددة الاطراف.
5. دعم حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة في الإقليم (اليابان، استراليا، كوريا الجنوبية وتايوان).
6. السعي لبناء شبكة من التحالفات والعلاقات الثنائية المتحالفة والربط فيما بينها عن طريق الدور المركزي للولايات المتحدة، سبيلاً لإنشاء (النظام الاقليمي الجديد).

7. ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء من حيث (التملك) وحيازة التكنولوجيا اللازمة لصنعها أو لنقلها.

ولا تقتصر أهداف الدور الأمريكي على ما سبق ذكره فحسب، بل يتعداه الى أهداف فرعية أخرى لا تقل أهمية وشأناً عن تلك الأهداف، التي تتفاعل مع بعضها البعض في صياغة الإطار العام للدور الأمريكي، ولعل أهم تلك الأهداف هي[54]:

1. إيجاد البيئة الأمنية المناسبة لحل الأزمة النووية في كوريا الشمالية.
2. تشجيع العلاقات وتفعيلها مع الدول التي يمكن أن يكون لها دور مهم في الاقتصاد العالمي (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وماليزيا).
3. إنشاء نظام الدفاع الصاروخي (TMD) لمواجهة خطر الأسلحة البالستية وحماية حلفائها.
4. ضمان بقاء الدور الروسي بوضعه الراهن والمقيد بالنفوذ الأمريكي.
5. التطلع الى اليابان لتستمر في صياغة دور قيادي لها في الإقليم
6. استمرارية العمل مع أستراليا وكوريا الجنوبية.
7. المحافظة على بقاء القوات العسكرية لتعكس طبيعة الارتباط الامريكي البناء مع المنطقة.
8. تطوير المزيد من الاستراتيجيات الثنائية والمتعددة وخاصة مع دول ASEAN.

خلاصة ما تقدم أصبحت منطقة المحيطين الهندي والهادئ منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية، يشار الى صعود الصين اقتصاديًا وعسكريًا، على أنه السبب الرئيسي لتجديد التركيز العالمي في هذه المنطقة، فقد توصلت الاستراتيجية الاندو- باسيفيك الأمريكية، الى هدف رئيسي واحد وهو: احتواء صعود الصين.

الخاتمة:

استنادا الى المعطيات الجيواستراتيجية لمنطقة الاندو- باسافيك , فان الاستراتيجية الامريكية صيغت ضمن نسق شمولي يزاوج بين الابعاد السياسية والامنية والاقتصادية وفقا لمسارين , الاول : يضم الدول الحليفة وتهدف الى تعزيز علاقتها مع هذا المحور , والمسار الثاني ويضم الدول المنافسة لها وابرزها الصين وهي بذلك تسعى الى احتوائها , وتبعا لذلك فقد وسعت الولايات المتحدة الامريكية من مجال استراتيجيتها من اسيا - الباسفيك , الى الاندو- باسافيك , لتضم الهند الى دائرة حلفائها لتوظف كقوة موازن لتنامي الدور الاقليمي الصيني .

الهوامش:

(1) باقر جواد كاظم، الابعاد الاستراتيجية لأدوار القوى الكبرى في اقليم اسيا – الباسيفيك، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص10.

(3) المصدر نفسه، ص11.

(4) علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ص88.

(5) المصدر نفسه، ص101.

(6) Sung joo Han. South Korea and The United States: Past. Present and Future. in – Gerald L. Curtis and sung joo Han. the U.S. South Korea Alliance. (Toronto. Lexington Books. 1983.) pp 137 – 140.

(7) عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الامريكية في شرق اسيا (صياغة اسيوية)، مجلة السياسية الدولية، العدد (131)، مركز الدراسات الدولية، القاهرة، 1998، ص22.

(8) عماد جاد، اتجاهات التكامل الاقليمي في اسيا، في محمد السيد سليم محرراً، اسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الأ سيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص148.

(9) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره،ص16.

(*) اسفرت سياسة التعايش السلمي مع الغرب التي تبناها قادة الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين مؤشرا على بداية الخلاف العقائدي بين الصين والاتحاد السوفيتي، إذ تبنى القادة السوفييت سياسة التعايش السلمي مع الغرب، الانتقال السلمي للاشتراكية، وتأكيدهم على عدم حتمية الحرب مع الرأسمالية، الأمر الذي عده الزعيم «ماو» بأنه خروج عن المبادئ الماركسية اللينينية، وما أسماه بـــ «التحريفة السوفيتية»، مما حدا بـــ«ماو تسي تونغ» إلى التصريح بأنه خليفة لينين لقيادة الحركة الشيوعية، وساعدت عدة أحداث على تعميق الخلاف الصيني–السوفيتي، منها الاتفاقية النووية التي عقدت عام 1957، والتي بموجبها تعهد الاتحاد السوفيتي بمساعدة الصين على تطوير قدراتها النووية، وكان الاتحاد السوفيتي قد طلب الإشراف والسيطرة على الأسلحة النووية الصينية،= الأمر الذي رفضته الصين، مما

دفع الاتحاد السوفيتي إلى إلغاء الاتفاقية، كما أن زيارة خروشيف إلى واشنطن كان لها دور في تعميق الخلاف مع الصين، وهو ما أدى إلى القطيعة الكاملة بين البلدين عام 1960. للمزيد ينظر محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث 1949-1969، عمان، 1980.، ص37.

(10) باقر جواد كاظم، البيئة الامنية في شمال شرق اسيا بين النفوذ الامريكي والتأثير الصيني، مجلة العلوم السياسية، العدد (61)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2021، ص53. للمزيد ينظر الى: عبد المنعم سعيد، مستقبل التحالف الاطلنطي-الباسيفيكي، مجلة السياسة الدولية، العدد(2)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1985، ص68.

(11)Ok Nim Chung، Solving the Security Puzzle in Northeast Asia: A multilateral Security Regime، Brookings Institute، Washington D.C،(September2000(pp1.

(12) زينغينو بريجنيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امال الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص32.

(13) المصدر نفسه، ص184

(14) عبلة مزوزي: مدخل تعريفي لمنطقة اسيا (الهادي الباسيفيك)، في عبلة مزوري ومحمد بلعيشة، الثقل الاسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الاسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص243.

(15) فرنسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ والرجل الاخر، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993، ص119

(16) فرنسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ والرجل الاخر، مصدر سبق ذكره، ص 118

(17) صامويل هنتغتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة: طلعت الشايب، شركة سطور، القاهرة، 1999، ص178.

(18) المصدر نفسه، ص170.

(19) المصدر نفسه، ص179.

(20) صامويل هنتغتون، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص179

(21) فريد زكريا، عالم ما بعد امريكا، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص22.

(22)المصدر نفسه، ص45-50.

(23) باقر جواد كاظم، الابعاد الاستراتيجية لإدوار القوى،، مصدر سبق ذكره، ص98-101.

(24) Wu Xinbo. To Be an Enlightened Superpower. Washington Quarterly. Vol. 24. no3. (Summer 2001). p69.

(25) باقر جواد كاظم، الابعاد الاستراتيجية لادوار القوى..، ص101-102.

(26) فلاح مبارك برادان الدليمي، الوقائية في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص ص 12-14.

(27) Rommel C. Banloi، southeast Asian perspectives on the rice of china، regional security after 11/9 Us Army war college strategic studies institute. 2003، p.102

(28) امينة فلاح، الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق اسيا: من سياسة التجاهل الى سياسة اعادة التوازن، مجلة قضايا اسيوية، العدد(2)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، اكتوبر 2019، ص24. كذلك ينظر:

For more Details See: Hillary Clinton Rodham، Hard Choices: Simon& Schuster، U.K، 2014، pp171-172.

(29) المصدر نفسه، ص25.

(30) المصدر نفسه، ص26-28. كذلك ينظر:

For More Details See: Pivot to the Pacific? The Obama Administrations Rebalance toward Asia، Congressional Research Service (March 28، 2012) pp2.

(*) اتفاقية الشـــراكة عبر المحيط الهادئ Trans-Pacific Partnership: هي اتفاق للتجارة الحرة تضـــم 12 دولة (اســـتراليا، بروناي، كندا، تســـيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام، الولايات المتحدة الامريكية)، تعد الاتفاقية خطوة مهمة لبناء قواعد التعاون الاقليمي لا يقتصـــر على شـــرق اسيا فقط انما يمتد عبر المحيط الهادئ، واســـتهدفت تقليل الحواجز امام التجارة والاستثمار، وتزايد الصادرات وفرص العمل، للمزيد ينظر الى: شـــيرايشـــي تاكاشـــي، الاهمية الجيوستراتيجية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ، مارس 2016، على الموقع: https://bit.ly/2PIKQT4، تاريخ الاطلاع 2021/7/9

(31)Robert G.Sutter and Others، Balancing acts: the U.S Rebalance and Asia pacific stability،Sigur Center for Asian Studies،The George Washington University، (August 2013)، pp14.

للمزيد ينظر الى: خديجة عرفة محمد، الصـــعود الصـــيني وســـياســـية حســـن الجوار، 2006، على الموقع: https://bit.1y/2pbvo07. تاريخ الاطلاع 2021/7/10

(32) امينة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص31-32.

(33) امينة فلاح، المصدر السابق, ص31-32. كذلك ينظر

See also: Hugo Mejier، L Asia-Pacifique dens le debat strategique americain Obama، Trump et، la montee en puissance De La China، L Harmattan 33، 2019، pp60.

ايضـــا ينظر الى: محمد عمر، توجه ترامب نحو اســـيا..مألات النجاح والفشـــل، مركز البديل للتخطيط والدراســـات الاستراتيجية، نوفمبر 2017، https://bit.ly/2RZCkvJ. تاريخ الاطلاع 2021/7/10

(*) الـــاتفاقية الشـــاملة والمتقدمة لأتفاقية الشـــراكة عبر المحيط الهادئ (Coprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership) قـــامت 15 دولة من منطقة المحيطين الهندي والهادئ ومن بينها الصـــين، بالتوقيع على اكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم متعددة الاطراف والتي تم التوقيع عليها في مارس 2018، تضـــم الاتفاقية الدول ال(10) في رابطة الاسيان بالإضافة الى (الصين، استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا) للمزيد ينظر الى:

What's Next for the Trans-Pacific ، Andrew Chatzky and Anshu Siripurapu، James McBride Available at: ، 2021، Council on Foreign Relations،Partnership(TPP)? Date of access 2021/7/10 https://www.google.com/amp/s/www.cfr.org/.

(34) امينة فلاح, مصدر سبقة ذكره، ص32.

(35) محمد فايز فرحات: الاندو-باسـيفيك" بوصفه مسرحا جديدا للسياسيات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي، يونيو 2020، على الموقع https// epc.ae/ar/topic/indo-pacific-

(36) Udayan Das، what is the Indo-pacific? From The Diplomat site, July 13,.2019 At: https://thediplomat.com/07/2019/what-is-the-indo-pacific/

(*) ان ادبيات العلاقات الدولية ما عرفت اسـتخدام مفهوم " الاندو- باسـيفيك Indo-Pacific"، بالمعنى الجيو سياسي والجيواقتصادي الا منذ سنوات قليلة، ويرى البعض ان الاستخدام الأول للمفهوم يعود الى استاذ الجغرافية السياسية الألماني (كارل هاوسـهوفر)، عندما استخدمه عام 1920، لكن المفهوم لم يلق رواجا داخل ادبيات العلاقات الدولية حتى بدايات القرن الحادي والعشرين، وتحديدا في عام 2005 عندما استخدمه الاكاديمي النيوزيلندي (بيتر كوزينز) من خلال تناوله للتطورات البحرية خلال ستين عاما في منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي، اذ ذهب الى انهما يشكلان معا (كيانا استراتيجيا واحدا). للمزيد ينظر الى: محمد فايز فرحات، "الاندو-باسيفيك" بوصفه مسرحا جديدا للسياسيات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي، يونيو 2020،مصدر سبق ذكره

(37) See: confluence of two seas، speech by H.E Mr shinzo Abe، prime minister of Japan at the Parliament of the Republic of India، New Delhi. August 22 2007، Available at: https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/pmv0708/speech-2.html.

(38) Wu Shicun and Jayanath colombage، Indo-pacific Strategy and china's Response، Institute for China-America Studies، October 2019.

(39) Dingding Chen، The Indo-Pacific Strategy: A Background Analysis، ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES،4 June 2018، http://.www.ispionline.

(40) Kai He and Li Mingjiang،، Four reasons why the Indo-pacific matters in 2020، Op.cit..

(41) Rory Medcalf، in Priya Chacko، New Regional Geopolitics in the indo-pacific(Drivers، dynamics and consequences)، Routledge Contemporary Asia Series، 2016، pp7.

(42) Wu Shicun and Jayanath colombage، op.cit.

(43) Kai He and Li Mingjiang، op.cit.

(44) محمد فايز فرحات , مصدر سبق ذكره , ص2-3.

(45) عبد القادر دندن: التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية اسيا – الباسفيك الى الهندو- باسافيك (دراسة حالة), مجلة السياسة الدولية , الملجد55 , العدد222 , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , 2020 , ص16

(46) نقلا عن: وثيقة رؤية وخطط البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، لجنة التنمية والاصلاح القومية، الصين، على الرابط:

http://en.ndrc.gov.cn/newsreleas/. تاريخ الاطلاع 2021/7/12

(47) محمد فايز فرحات, مصدر سبق ذكره, ص3

(48) المصدر نفسه, ص4

(49) for more Details see: Synjay Pulipaka and Paras Ratna، The Indo-Pacific and Non-Traditional Security Issues، In Indo—Pacific report 2019: Indo-Pacific Partnership، Realising the Benefits of Economic and Maritime Foundation، 2019، pp150-163.

(50) باقر جواد كاظم، الابعاد الاستراتيجية لادوار القوى..، مصدر سبق ذكره، ص98-100.

(51) Siti M. Mushowwirho and Alicia Anzai، Indo-Pacific Region: The Rise of Quad and Future Clash of Civilization، Airlangga Conference on International Relations،2021، pp 151.

(52) Joint Leaders Statement on Aukus،، The White house، Washington، 2021 Available at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/09/15/joint./ Date of access: 2022/3/16.

(53) باقر جواد كاظم، البيئة الامنية في شمال شرق اسيا..، مصدر سبق ذكره، ص51-52.

The ، The United States:Asia-Pacific Policy and thr Rise ot thr Dragon،See: Chris Mills pp4.، 2014، Australian Defense College،Center for Defense Research

(54) باقر جواد كاظم، الابعاد الاستراتيجية لأدوار القوى..، مصدر سبق ذكره، صص112-113.

الهند واستعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي

أ. أسماء بن مشيرح، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر

asma.benmechirah@ummto.dz

ملخص

حاولت الهند الاستفادة من موقعها الجيوبوليتيكي في الهندوباسيفيك كمجال حيوي جديد للتنافس الدولي، من خلال إعادة التموقع البحري والعسكري لتحقيق هدفين أولهما صد التوسع البحري الصيني في الممرات البحرية في المحيطين الهندي والهادي، ومواجهة المشاريع الجيواستراتيجية الصينية تحت غطاء مبادرة الحزام والطريق، والهدف الثاني هو محاولة الخلاص من التطويق الاستراتيجي الأمريكي، الذي أصبح يفرض قيودا استراتيجية على الهند وتطلعاتها لتكون قوة عالمية، فرغم اتفاق كواد عام 2021م لكن الهند مازالت تسعى لفرض ارادتها بعيدا عن الهيمنة الأمريكية. تحاول هذه الدراسة تحليل دينامية التفاعل الهندي في منطقة الهندو باسيفيك وأهدافها انطلاقا من إشكالية مدى قدرة الهند على صياغة استراتيجية مستقلة تضمن لها صعودا لمصاف الدول الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الهند-الهندوباسيفيك-الصين-التطويق الاستراتيجي-الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

India has tried to take advantage of its geopolitical position in the Indo-Pacific, as a new vital area for international competition, by repositioning the naval and military to achieve two goals, the first of which is to repel the Chinese naval expansion in the sea lanes in the Indian and Pacific Oceans, and to confront Chinese geostrategic projects under the Belt and Road Initiative. The second goal is to try to redeem From the American strategic encirclement, which has become imposing strategic restrictions on India, and its aspirations to be a global power, despite the Quad Agreement in 2021, but India is still seeking to impose its will away from American hegemony. This study attempts to analyze the dynamics of Indian interaction in the Indo-Pacific region and its objectives, based on the problem of India's ability to formulate an independent strategy that guarantees its rise to the ranks of major countries.

Key words: India-the indo pacific-china-strategic encirclement-the United States.

مقدمة

انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بالحرب على الإرهاب، معتمدة في ذلك على التعاون مع حلفائها في آسيا لمساعدتها أمنيا واستراتيجيا، وكانت الهند من أهم هؤلاء الحلفاء حيث وقعت شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة عام 2004م، تلتها مساعدات اقتصادية وعسكرية جعلت من الدور الهندي في جنوب آسيا والمحيط الهندي يصبح أكثر دينامية. ومع تولي ناريندرا مودي رئاسة الوزراء في الهند عام 2014م، ظهر مسار جديد في السياسة الخارجية الهندية، يركز هذا المسار على إعطاء الهند الدور الذي يليق بقدراتها الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية. انشغلت الهند في البداية بعملية البناء الداخلي التنموي، ومواجهة عدم الاستقرار السياسي داخليا وإقليميا، بسبب التوترات العرقية والمواجهات الحدودية بينها وبين جوارها الإقليمي. ثم سرعان ما حاولت الخروج من هذا التطويق بعد التحركات الاستراتيجية الصينية في المحيط الهندي، والذي تعتبره الهند مجالا حيويا خاصا بها، لا يمكن لأية قوة إقليمية أخرى السيطرة عليه. تزامن هذا مع ظهور مفهوم الهندوباسيفيك في النقاشات الدولية الاكاديمية والاستراتيجية، التي جعلت منه فضاءً جديدا للتنافس الدولي.

ترتبط إشكالية هذه الدراسة بقدرة الهند على استغلال مواردها وموقعها الجغرافي المطل على المحيط الهندي، والانفتاح على المحيط الهادي ومحاذاة طرق التجارة الدولية، من أجل فرض هيمنتها كقوة إقليمية مهمة في آسيا، وفي التوازنات الدولية أيضا دون التخلي عن استقلالها الاستراتيجي، نحدّد الاشكالية في السؤال التالي:

"ما مدى قدرة الهند على استعادة قوتها في الهندوباسيفيك، محاولة التوازن مع الصعود الصيني من جهة، والخلاص من التطويق الاستراتيجي الأمريكي من جهة أخرى."

تندرج تحتها مجموعة من **الأسئلة الفرعية**:

1- ماهي خلفيات وأسس الدور الاستراتيجي الجديد للهند؟
2- كيف يؤثر الصعود الصيني في الهندوباسيفيك على البيئة الإقليمية، وعلى تحركات الهند الاستراتيجية؟
3- هل يمكن للهند البقاء تحت مظلة الحماية الأمريكية، دون التخلي عن استقلالها الاستراتيجي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نطرح **الفرضية** التالية: كلما تمكنت الهند من بناء نموذج خاص للهيمنة بعيدا عن التصور الأمريكي، ستستعيد قوتها في الهندوباسيفيك وستتمكن من موازنة الصعود الصيني.

سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة **محاور** أولها خلفيات الدور الهندي من خلال سياسة الجوار أولا والخروج من العزلة الجغرافية الإقليمية والاستراتيجية الهندية نحو منطقة الهندوباسيفيك، ثم في المحور الثاني سيتم تحليل التواجد الصيني بالمنطقة وتداعياته على التحرك الاستراتيجي الهندي من اجل التوازن، وأخيرا ستتم دراسة الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقدرة الهند على الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي.

المحور الأول: من الجوار أولا إلى ما بعد الجوار: التغير في الاستراتيجية الهندية

تقع الهند في موقع جغرافي يجعلها دولة مهمة في ديناميكيات منطقة جنوب آسيا، وبسبب مجاورتها لكل دول المنطقة ما عدا الدول الجزرية (سيرلانكا وجزر المالديف)، لا يمكن لدولتين ربط خطوط التواصل والنقل التجاري إلا عن طريق الهند. ورغم هذه الميزات الجيوبوليتيكية لكن الواقع السياسي والأمني في المنطقة يجعل من هذا الموقع أكثر تأثرا بالنزاعات وعدم الاستقرار السياسي. توضح الخريطة التالية موقع الهند في منطقة جنوب آسيا.

خريطة رقم01: الموقع الجغرافي للهند ضمن جنوب آسيا

Source: press books, world regional geography, south Asia, in: https://bit.ly/3wUzjCs , (27/05/2022).

بعد الاستقلال الهندي عن بريطانيا عام 1947م، حاولت الهند التركيز على النمو الاقتصادي والبناء الداخلي للمؤسسات، في ظل تزايد النمو الديموغرافي الذي سبب عدة تحديات اقتصادية اجتماعية وبيئية. هذا الوضع جعل من علاقتها الإقليمية محدودة خاصة وأن الاستعمار البريطاني ترك مخلفات سياسية كثيرة أثناء تقسيم الدول، نشبت بعدها نزاعات حدودية إقليمية بين دول المنطقة.

جاءت زيارة راجيف غاندي عام 1977م نحو دول جنوب شرق آسيا واليابان والصين، لإعطاء ملامح جديدة للعلاقات الصينية مع جيرانها، من خلال رؤية "التوجه شرقا". تطورت هذه الرؤية مع مجيء رئيس الوزراء ناريندرا

مودي الذي اقترح مبدأ "الجوار أولا"، وأعلن خلال اجتماع للأمم المتحدة أن أولويات عمل حكومته ستكون بتحسين علاقاتها مع جيرانها. ومع أن الهند تعاني مما أسماه براهما تشيلاني بـ "الاستبداد الجغرافي"[1]، لكن محاولتها للعب دور قوة كبرى في النظام الدولي، مرهون بقدرتها على إدارة علاقاتها الإقليمية أولا، في ظل استمرار النزاعات الإقليمية التي تتشارك فيها الأطراف النووية الثلاث الصين الهند وباكستان، كالنزاع في كشمير، والتبت، إضافة إلى النزاعات الحدودية مع الدول الأخرى.

بدأت المخاوف الأمنية الهندية تتزايد بعد التجارب النووية الباكستانية عام 1998م، ثم التوجه الاستراتيجي الباكستاني بالشراكة مع الصين، حيث اقترحت هذه الأخيرة المساعدات العسكرية والتقنية لباكستان ما اعتبرته الهند محورا مضادا لها.

بعد هذه الأحداث أصبح من الضروري على الهند "عزل باكستان استراتيجيا"[2]، خاصة بعد الحرب على الإرهاب والتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، والذي أصبحت بعده باكستان متهمة بدعم الجماعات الإرهابية في المنطقة. لكن سعيها لتحقيق التوازن مع الهند كمنافس إقليمي، جعلها تسعى الى تعديل موقعها في المنطقة، عن طريق إصلاح علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

إضافة الى ذلك، تحاول باكستان جذب الدول الأخرى اليها باستمالة نظام الحكم في أفغانستان، وتقديم المساعدات للدول الصغرى في المنطقة، وهو ما تعتبره الهند منافسة لها على الزعامة الإقليمية. من جهة أخرى يعد التغلغل الصيني بالجوار الجغرافي للهند تهديدا آخر، يجعل من القوة الهندية حبيسة التوترات التي تميز جنوب آسيا، دون الانطلاق الى ما بعد الجوار القريب.

شكّل النزاع في كشمير أهم تحدي في العلاقات الهندية الباكستانية، فقد تزايدت الصدامات الحدودية بعد حادثة الهجوم على البرلمان الهندي، وتواصلت الردود من الطرفين، ففي عام 2019م قامت الهند بضربات جوية في بالاكوت الباكستانية ردا على هجمات بولواما بمنطقة جامو بكشمير، والتي أعلن جيش محمد الباكستاني مسؤوليته عنها.[4] إضافة إلى النزاع في التبت، والذي يعد أهم نقطة توتر في العلاقات الهندية الصينية، خاصة وأن المنطقة تعد منطقة عزلة طبيعية استراتيجيا ضد الصين، كما توفر للهند الموارد الطبيعية، أبرزها الموارد المائية التي تأتي من نهر براهمابوترا الذي تريد الصين استكمال مشروع بناء سد به، وهو ما يهدد الأمن المائي الهندي.

أما مع الدول الصغرى في الجوار الجغرافي فقد حاولت الهند الانفتاح دبلوماسيا واقتصاديا معها، مع تفادي انتقال التوترات الأمنية والعرقية وعدم الاستقرار السياسي من هذه الدول في ظل دينامية انتقال النزاعات من المستوى المحلي الوطني الى المستوى الإقليمي، نظرا للتشابه العرقي والديني بينها.

في هذا السياق شكّلت الحروب الأهلية في كل من نيبال وسيرلانكا مصدرا لانتقال التهديدات الأمنية الجديدة نحو الهند، كالمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وحتى حركات التمرد التي تتحرك من منطلقات عرقية.[5]

وبناء على هذه التهديدات يعرّف المركب الأمني لجنوب آسيا تداخلا بين الشكل التقليدي وغير التقليدي لها، فالأمن الإقليمي في المنطقة يخضع لترتيبات التوازن بين القوى النووية والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى القدرة على التحكم في انتقال التهديدات غير التقليدية بين الدول. لهذا تجد الهند نفسها – كقوة مهيمنة-اللاعب الرئيسي الذي عليه الحفاظ على الأمن الإقليمي، دون تحمل تكاليف تمنعها من الانفتاح على ما بعد جوارها الجغرافي خاصة في المحيط الهندي.

يعد الخروج من التطويق الجغرافي أهم تحد بالنسبة للهند، فالموقع الجغرافي وإن كان يشكل "معضلة أمنية" بالطرح الواقعي، لكنه أيضا يوفر فرصة مهمة لاستعادة النفوذ خاصة في المجال البحري، من خلال الانفتاح على المحيط الهندي وخليج البنغال ثم التوجه شرقا نحو الباسيفيك.

بدأت الهند بتغيير استراتيجيتها للخروج من هذا التطويق، عن طريق تجديد تعاونها مع دول جنوب شرق آسيا، كان أخر اجتماع بين وزراء خارجية دول آسيان مع الهند في 16 جوان 2022م، حيث تمت الإشارة إلى ضرورة اتخاذ استراتيجيات جديدة للتعاون في منطقة الهندوباسيفيك، في ظل الصعود البحري للصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، ويكون هذا من خلال التعاون في مجالات الاقتصاد الأزرق والمعدات البحرية، إضافة الى قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود.[6]

يأتي هذا التعاون كرد فعل لدول جنوب شرق آسيا مع الهند على استمرار الصين في تطوير قدراتها العسكرية البحرية، وبناء المنشآت والموانئ على طول المحيطين. كما تعود رغبة الهند في استعمال دول آسيان كقوة صاعدة اقتصاديا ضد تنامي صعود الصين، خاصة أن هذه الدول تجاور الصين جغرافيا وترتبط معها بشراكات اقتصادية من جهة، وتتواجه معها في نزاعات بحر الصين الجنوبي كالفلبين مثلا من جهة أخرى، وهي فرصة بالنسبة للهند للاستثمار في خلافات الصين مع جيرانها لإنشاء محور آسيوي مضاد لها.

كما يأتي هذا الاجتماع أيضا ليعيد إحياء مشروع الطريق السريع الهند-ميانمار-تايلاند، والذي من المتوقع أن يتم مده نحو كل من كمبوديا وفيتنام.[7] يوفر هذا المشروع للهند أسواقا جديدة لمنتجاتها نحو دول الآسيان، ويخلق مبادلات تجارية أكبر معها، بدلا من الاعتماد على النقل البحري.

إضافة إلى ذلك بادرت الهند بإنشاء مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصاديBIMSTEC عام 2004م، تجمع هذه المبادرة 5 دول من جنوب آسيا (الهند بنغلاديش سيرلانكا بوتان ونيبال ما عدا باكستان)، إضافة الى تايلاند وميانمار.

أما شمالا فتسعى الهند لتوطيد علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، عن طريق المشاريع الطاقوية التي أهمها مشروع خط أنابيب تركمنستان أفغانستان باكستان الهندTAPI، إضافة الى تعاونها مع إيران من خلال الاستثمار في ميناء تشابهار، الذي يمكن الهند من الاتصال بآسيا الوسطى دون المرور بباكستان.

يضاف الى هذا التحرك –برا-التوجه الهندي للنفوذ في المحيطين الهندي والهادي، والذي لا يعود لأسباب أمنية فقط، بل لأبعاد استراتيجية أهمها التحكم في خطوط نقل النفط والتجارة الدولية عن طريق التواجد بالممرات البحرية كمضيق ملقا، الذي تمر منه 40% من تجارة الهند.[8] وإن كان ناريندرا مودي قد أكد خلال حوار شنغريلا عام 2018م، أن مفهوم الهندوباسيفيك تعتبره الهند مفهوما جغرافيا وليس استراتيجيا.[9] ومع ذلك تغيرت استراتيجية الهند البحرية لضمان تواجد الهند بالمحيطات والبحار، وعدم الاكتفاء بالمحيط الهندي، وبدا ذلك في المناورات التي كثفت الهند من مشاركتها بها في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي الى جانب الولايات المتحدة.

المحور الثاني: التوسع البحري الصيني والاستجابة الهندية لتحقيق التوازن

أدت المسيرة التنموية للصين الى زيادة حاجياتها من الموارد الطاقوية من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن أسواق لتصدير منتجاتها. يتبع هذا تحرك بحري صيني للتواجد الدائم بالقرب من الممرات البحرية في آسيا وافريقيا. ففي بحر الصين الجنوبي يستمر التواجد الصيني عن طريق القوات البحرية، إضافة إلى مشاريع الجزر الاصطناعية.[10]

تستمد الصين قوتها البحرية من محاولة سيطرتها على الكثير من الموانئ في المحيطين الهندي والهادي، من خلال استراتيجية عقد اللؤلؤ string of pearls ضمن مبادرة الحزام والطريقBRI في شقها البحري، أو ما يسمى بطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. حيث تمكنت الصين من عقد اتفاقيات شراكة مع باكستان في إطار الممر الاقتصادي الباكستاني الصيني CPEC، إضافة للاستثمار في ميناء جوادار بباكستان الذي سيمكّن الصين من الوصول الى المحيط الهندي، ثم بعد ذلك الى الخليج العربي وافريقيا. ويعتبر الميناء منفذا بحريا ستتمكن من خلاله الصين من نقل الصادرات النفطية والسلع من خلال ربطه برا بممر كوراكورام السريع، وبهذا تستطيع الهروب من مأزق مضيق ملقا الذي تمر منه أكثر من 82% من وارداتها النفطية. توضح الخريطة التالية الممرات البرية والشبكة البحرية لمبادرة الحزام والطريق الصينية والتي تضمن التواجد بالمحيط الهندي وإمكانية التوجه شرقا نحو الباسيفيك، ويظهر في الخريطة حجم التطويق الذي تعاني منه الهند بسبب هذه المبادرة برا وبحرا.

خريطة رقم 02: الخطوط البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق الصينية

المصدر: الجزيرة نت، إعادة التمركز ميناء جوادار والدور الجديد لباكستان في آسيا، (2018/01/02)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/34rlGgd ، (2022/06/30).

كما وقعت الصين اتفاقيات مع كل من سيرلانكا وبنغلاديش لاستئجار ميناءي همبانتوتا وشيتاغونغ، فبالنظر لموقعهما الاستراتيجي في كل من المحيط الهندي وخليج البنغال، ستصبح الصين دائمة التواجد بمنطقة لم تكن تستطيع الوصول اليها إلا عن طريق مضيق ملقا.

إضافة الى ذلك تعزز الصين من حراكها الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي، والذي ترى فيه مجالا حيويا يهدده التواجد الأمريكي، خاصة مع التحالفات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة كإندونيسيا والفلبين. كما تثير القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي -والتي تمكّنها من التواجد الدائم بالمحيط الهندي-جدلا كبيرا وتخوفا لكل من الولايات المتحدة والهند. حيث توفر القاعدة ضمانا لدينامية الصين البحرية، بعيدة عن نقاط الاختناق والتوتر في شرق آسيا.

تثير القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي-بإنشاء قوات دولية مشتركة (CTF-151) لحفظ الأمن ومواجهة القرصنة في بحر العرب-مخاوف الهند بتمكن الصين من التواجد الدائم بهذه المنطقة وبالتالي المحيط الهندي.[11] إضافة الى التغيرات الجيوبوليتيكية في النظام الدولي التي أرغمت الهند على إيجاد طرق بديلة وأكثر حيوية لوارداتها الطاقوية، وهو ما يخلق تنافسا كبيرا على الممرات البحرية، والنفوذ في البحار والمحيطات. هذا الواقع يجعل من منطقة المحيط الهندي مهمة لأمن الطاقة الهندي، خاصة في الجهة الغربية منه باتجاه بحر العرب، والذي يربط الهند بدول الخليج العربي.

فمثلا تصدر السعودية 77% من انتاجها النفطي نحو آسيا مقابل 10% فقط نحو أوروبا، بينما تصدر الكويت 80% من صادراتها النفطية نحو منطقة آسيا والمحيط الهادي.[12]

يجدد هذا الواقع التصورات الجيوبوليتيكية لكل من الصين والهند اتجاه منطقتي المحيطين الهندي والهادي، ويوسع من التنافس الذي كان محصورا في جنوب آسيا من خلال التنافس على النفوذ وتحقيق المكاسب في ظل النزاعات الإقليمية.

المحور الثالث: التحالف الهندي الأمريكي شراكة استراتيجية أم تطويق استراتيجي

للحفاظ على موقعها كقوة مهيمنة في جنوب آسيا، حاولت الهند توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع الدعم الأمريكي لباكستان ككتلة مضادة للمد الشيوعي. ظهرت بعدها بوادر تحالف جديد أصبحت بموجبه الهند حليفا مهما للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب.

وقعت الهند شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004م، وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في زيارتها للهند عام 2005م، أن الولايات المتحدة تسعى لجعل الهند قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين".[13] يدخل هذا المسعى في ظل كسب حلفاء إقليميين للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا ضد كل من الصين وروسيا، وصل الى حد الدعم الأمريكي للهند في حصولها على الفيتو في مجلس الأمن كعضو سادس، ودعمها عسكريا والتغاضي عن تطوير برنامجها النووي. إضافة الى اليابان التي يتواجد بقواعدها أكثر من 50 ألف جندي أمريكي، والتي من مصلحتها عدم انفراد الصين بالنفوذ في آسيا.[14]

في سعيها نحو التحديث العسكري قامت الهند بعقد اتفاقيات شراكة لاستثمارات أمريكية في قطاع المعدات البحرية والتكنولوجيا والتقنيات العسكرية البحرية.[15] وكانت الهند قد تبنت عام 2015م خطة الأمن والنمو للجميع في منطقة المحيطين الهندي والهادي، من خلال مشروع ساغارمالا Sagarmala project، الذي بموجبه يتم تحسين الخدمات اللوجستية وتطوير الموانئ والبنى التحتية للمنشآت البحرية.[16]

من جهة الولايات المتحدة فقد تم الإعلان عن أهمية منطقة الهندوباسيفيك (المحيطين الهندي والهادي) رسميا، في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2017م، وأكد ترامب أن هذه المنطقة تعد ذات أولوية في الاستراتيجية الأمريكية.[17] لكن الاهتمام الأمريكي بها بدأ مع الرئيس أوباما، الذي بدأت الولايات المتحدة في حكمه تتجه نحو آسيا والمحيط الهادي، وتقلل من تركيزها على منطقة الشرق الأوسط.[18]

مع مجيء بايدن زاد توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الهندوباسيفيك، حيث تعهد بتخصيص ميزانية وموارد أكبر للاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة[19]، يأتي هذا في ظل التحرك الاستراتيجي الصيني في المحيطين،

والذي تحاول من خلاله الصين عقد شراكات مهمة مع عدد من الدول في المنطقة، خاصة الدول الجزرية، كان آخرها جزر سليمان التي أعلنت الصين أنها توصلت الى اتفاق أمني معها شهر أفريل 2022م.[20]

في المقابل من ذلك ترى الولايات المتحدة في هذا التحرك الصيني تهديدا لهيمنتها العالمية، وفي هذا الإطار تم عقد اتفاقيات مهمة لصد هذا التحرك، كاتفاق أوكوس AUKUS الأمني الذي يجمع بين الولايات المتحدة استراليا وبريطانيا، والذي برزت أهميته خلال أزمة الغواصات الأسترالية عام 2021م، ما يجعله اتفاقا طويل الأمد بأهداف استراتيجية أهمها النفوذ في الهندوباسيفيك، ومواجهة الصعود الصيني.

كما تم إحياء اتفاق كوادQUAD عام 2021م والذي يضم الولايات المتحدة الهند اليابان وأستراليا، وهو ما يشكّل أهم تحالف بحري في الهندوباسيفيك حاليا، تريد الولايات المتحدة من خلاله الإبقاء على حلفائها الإقليميين في مواجهة الصين، وبهذا تبقى الهند مرتبطة عسكريا بالتدريبات والمناورات المشتركة معها في ظل نقص معداتها البحرية مقارنة بالصين، التي تتفوق من حيث التكنولوجيا والتقنية وتعداد القوات البحرية.

تأتي مبادرة كواد بالنسبة للهند كمدخل لإعادة دورها في المحيط الهندي، وتعزيز تعاونها مع اليابان باعتبار أن كلا القوتين تسعيان لمنع انفراد الصين بالزعامة في آسيا. فقد تم رفع مستوى الشراكة اليابانية الهندية عام 2015م الى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الخاصة"، ثم توسعت هذه الشراكة الى اقتراح مبادرة مشتركة مهمة هي مبادرة ممر النمو آسيا-إفريقيا AAGC ، حيث جاء في البيان المشترك حول الرؤية الهندية اليابانية 2025م، أنه "يجب بناء نظام تجاري منفتح مستقر، تحقق فيه المساواة بناء على القواعد الدولية في منطقة المحيطين الهندي والهادي".[21]

وتعد فكرة الممر الأفرو آسيويAAGC فكرة جيوبوليتيكية تهدف إلى استخدام الجغرافيا للربط بين أقاليم مهمة في حركة التجارة العالمية، كبديل عن مبادرة الحزام والطريق الصينية، فقد تم الإعلان عنه عام 2017م من طرف رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال الاجتماع الـ 52 لبنك التنمية الإفريقي في مدينة غوجارات بالهند.[22] ويهدف الممر الى تبادلات تجارية مهمة بين الدول الافريقية والآسيوية برعاية هندية يابانية، ويظهر هنا الاهتمام الهندي بالبحث عن مبادرات بعيدة عن هيمنة الولايات المتحدة.

من جهة أخرى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز مشاركتها بحريا مع الهند، وإن كانت لا تتوقع تخلي الهند عن استقلالها الاستراتيجي[23] لكنها تريد الإبقاء على مستوى مهم من الشراكة الاستراتيجية، للحد الذي يسمح للولايات المتحدة بضمان صد الهند للصين إقليميا، ويأتي هذا في إطار التغير في استراتيجية الولايات المتحدة من أولوية الهيمنةprimacy of hegemony ، إلى التوازن خارج الحدودoff shore balancing، والتي كان قد طرحها كل من كريستوفر لاين وجون ميرشايمر، حيث تدفع هذه الاستراتيجية بالولايات المتحدة الى عدم التدخل المباشر والتقليل من تكاليف الحماية، مقابل دعم الحلفاء الإقليميين لاحتواء وصد أية قوة إقليمية صاعدة.

كما أدت أزمة أوكرانيا 2022م إلى تغيرات جيوبوليتيكية كبيرة في النظام الدولي، مست المحاور الاستراتيجية، وسلاسل التوريد، وأحدثت تداعيات سلبية على أمن الغذاء وأسعار السلع، وتشكل منطقة الهندوباسيفيك أهم منطقة تمر منها حركة التجارة الدولية، كفضاء مفتوح على التنافس البحري بين القوى الكبرى. وإن كان موقف الهند من هذه الأزمة متوازنا دون اعلان دعم للموقف الغربي أو تأييد للعقوبات الاقتصادية على روسيا، فإن رغبتها واضحة في إبقاء علاقات شراكتها مع روسيا.

وكخلاصة لهذا فإن الهند لم تصل للثقة الاستراتيجية الكاملة بالولايات المتحدة[24]، وهو ما يفرض عليها إيجاد مصادر أخرى للتموين بالمواد الأولية والمساعدات العسكرية، بما أن الولايات المتحدة معروفة بتغيير الحلفاء.

الخاتمة

دفعت التغيرات الجيوبوليتيكية -كصعود الصين وعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على موقعها كقطب وحيد في النظام الدولي-الهند الى استغلال هذا التنافس الجيواستراتيجي، الذي يعاد فيه تشكيل النظام الدولي وتوزيع القوة العالمية. لهذا بدأت بتعزيز توجهها شرقا ضمن استراتيجية الجوار أولا، وإصلاح علاقاتها بمحيطها الإقليمي، لما له من تأثيرات كبيرة على الأمن الهندي، ثم الانطلاق إلى ما بعد الجوار في منطقة الهندوباسيفيك. خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

- تتأثر محاولة الهند للتوسع في الهندوباسيفيك بالواقع الأمني للجوار الجغرافي الهندي الذي يعد مصدرا لانتقال التهديدات الأمنية في شكلها التقليدي والجديد، وهو ما يعد تحديا لها للهروب من المأزق الأمني، والالتفات لإكمال مسيرتها الاقتصادية والتنموية. فالنزاعات الإقليمية مازالت تقيد السلوك الخارجي الهندي، في ظل استمرار المواجهات الحدودية مع كل من باكستان والصين.
- يشكّل الصعود الصيني مصدر قلق للهند بما يؤثر به جيوبوليتيكيا على دينامية التفاعل الهندي كقوة إقليمية، فمبادرة الحزام والطريقBRI تشكل شبكة برية وبحرية تطوّق حركة الهند في جوارها الجغرافي، هذه المبادرة التي منحت الصين طرقا جديدة لنقل حاجياتها النفطية وتجارتها الخارجية، بعيدا عن مأزق ملقا والحصار الأمريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي. وهو ما يعطيها التفوق على الهند التي تتنافس معها على الموارد الأولية.
- رغم التحالف الهندي الأمريكي، لكن رغبة الهند في الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي تدفعها لاتخاذ مواقف متوازنة، لا يظهر فيها التأييد المطلق للقرارات الأمريكية، وهو ما يؤكد رغبة الهند في عدم الارتباط استراتيجيا بالولايات المتحدة بشكل يؤثر على علاقاتها مع القوى غير الغربية الأخرى.
- ترتبط إمكانية الهند للعب دور قوة عالمية كبرى، بقدرتها على خلق توازن وتنويع في علاقاتها الاستراتيجية (بشكل يشبه عدم الانحياز في وقت سابق)، فتعاونها مع الولايات المتحدة سيضمن لها الحماية العسكرية خاصة في المحيط الهندي، من جهة أخرى يتشكّل محور آخر مع روسيا التي تضمن لها التزود بالأسلحة، إضافة الى التقارب الروسي الهندي والاتفاق على ضمان الأمن الغذائي مع تداعيات الأزمة الأوكرانية.

الهوامش:

[1] يرتبط الاستبداد الجغرافي بالنسبة للهند بالقوس الجغرافي الذي يحيط بها، والذي يشمل الدول الفاشلة التي تنقل التهديدات الأمنية، لمزيد من المعلومات انظر: براهما تشيلاني، (2010)، سياسة الهند الخارجية في عالم متغير، في: الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص.152.

[2] Milad Elharathi, sadia mahmood falki, aisha shahzad, (2020), strategic autonomy or isolation: an analysis of major dynamics of Pakistan's foreign policy, Margalla papers, issue I, p.112.

[3] Leva Karpaviciute, (2007), security dynamics and power division within the south Asian region, ECPR joint of work kshops, (N°09), p.18.

[4] Milad Elharathi, sadia mahmood falki, aisha shahzad, **op.cit,** p.14.

[5] Leva Karpaviciute, **op.cit,** p.16.

[6] Dipanjan Roy Chaudhury, India and Asean look to partner on indo pacific amid china's inroads, the economic times, (17/06/2022), in: https://bit.ly/3HEfWSQ, (19/06/2022).

[7] Ibid.

[8] Vinaya kaura, (2018), securing India's economic and security interests in the indo pacific, Indian journal of Asian affairs, vol 31, N°1, p.40.

[9] Ren Yuanzhe, wu lin, (2020), implications of india's indo pacific strategy on china india relations: a chinese perspective, in raja Mohan, chan jia hao, (ed), navigating india china rivalry perspectives from south asia, institute of south Asian studies, p.80.

[10] كتب المفكر الأمريكي جوزيف ناي بعد فوز الرئيس بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، مقالا بعنوان "مثلث بايدن الآسيوي"، يشرح فيه التغير في السياسة الخارجية الأمريكية مع بايدن، خاصة مع الصين التي طالب بإعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية اتجاهها، وتفادي الصدام الذي كان بين البلدين في فترة حكم الرئيس ترامب، مع التركيز على التصدي للصين من خلال انشاء التحالفات، التي سيكون أهمها التحالف الياباني الأمريكي. لمزيد من المعلومات انظر:

Joseph Ney, Biden's Asian triangle, project syndicate, (04/02/2021), in: https://bit.ly/3Otc2yu, (22/06/2022).

[11] David Robert jones, **op.cit**, p.63.

[12] انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، الممر الآسيوي: مستقبل التفاعلات بين دول الخليج ومنطقة الهندوباسيفيك، (2022/06/07)، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3OrPSNi، (2022/06/15).

[13] فيديا نادكارني، (2014)، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 212.

[14] Joseph Ney, **op.cit**, in: https://bit.ly/3Otc2yu, (22/06/2022).

[15] David Robert jones, (2017), advancing defense cooperation in the Asia pacific and the US rebalancing strategy: the reality of an American Indian strategy partnership, in: Sarah siddiq aneel, emerging security order in Asia pacific, Islamabad, policy research institute, p.55.

[16] Vinaya kaura, **op.cit**, p.38.

[17] Ibid.

[18] انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، مرجع سابق، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3OrPSNi، (2022/06/15).

[19] TRT world, us vows more engagement with pacific islands amid Chinese influence, (24/06/2022), in: https://bit.ly/3yhGJ4r, (24/06/2022).

[20] السيد صدقي عابدين، دلالات الاختراق الصيني جنوبي المحيط الهادي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2022/04/24)، نقلا عن: https://bit.ly/3Ndht3L، (2022/06/20).

[21] Amrita Jash, (2019), **India japan and the AAGC: geopolitics driven by infrastructure investment**, in: India and japan: growing partnership and opportunities for cooperation, center for strategic studies, Kochi, India, p.11.

[22] Takuya Taniguchi, (2020), should we forget about the Asia Africa growth corridor, letter de centre Asia, N°87, IFRI, p.01.

[23] Yang xiaoping, (2017), managing leadership in the indo-pacific: the United States south Asia strategy revisited, china quarterly of international strategic studies, vol3, N°04, p.466.

[24] أسماء بن مشيرح، (2022)، الاستراتيجية الأمنية الهندية في جنوب آسيا: من المأزق الأمني الى التوسع في الهندوباسيفيك، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد (07)، العدد(01)، ص. 565.

تحالف اوكوس "AUKUS" من حلف الأطلسي الى حلف الهادي

دراسة مستقبلية لطبيعة الحلف وأسباب انطلاقه والمهام الموكله اليه وفقا لتأثير القوة البحرية جيوسياسا

أ.د. زياد طارق عبد الرزاق

ملخص البحث:

تأتي هذه الدراسة لتوضيح وبيان أسباب نشوء تحالف اوكس ومقاصده واهدافه من خلال استخدام واستثمار وتحشيد الإمكانات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وأستراليا لمواجهة امتداد وترسيخ النفوذ الصيني من بحر الصين الجنوبي بأتجاه المنطقة الإقليمية اسيا الباسفيك والاندوباسفيك وبالانطلاق من فكرة الاطواق العسكرية البحرية والضغط المستمر في مواجهة التكتيكات الصينية بتوظيف القوات غير الرسمية في المناطق الرمادية البحرية التي لاتخضع للغطاء او الوجود العسكري المباشر من دول أخرى تنفيذا للكتاب الأبيض الذي يلخص مسار الاستراتيجية والعقيدة العسكرية الصينية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

تحالف (AUKUS) - نظرية القوة البحرية – اتفاقية "UKUSA" الاستخبارية - اسيا الباسفيك – الاندوباسفيك – المنطقة الرمادية "areas gray" - التحالفات التعددية المصغرة – تحالف "كواد" (Quad) - الضربة المضادة المابعدية (post-emptive) - "محور الارتكاز الآسيوي Pivot to Asia" - "إعادة التوازن rebalance".

Research Summary:

This study comes to clarify and clarify the reasons for the emergence of the Oaks Alliance, its purposes and objectives through the use, investment and mobilization of the military capabilities of the United States of America, the United Kingdom and Australia to confront the extension and consolidation of Chinese influence from the South China Sea towards the regional region of Asia-Pacific and Indo-Pacific and based on the idea of naval military cordons and constant pressure in the face of tactics The Chinese are employing unofficial forces in maritime gray areas that are not subject to cover or direct military presence from other countries, in implementation of the white paper that summarizes the course of the Chinese military strategy and doctrine in the region.

المقدمة

يعد تحالف اوكاس (AUKUS) الذي تم تشكيله في سبتمبر من عام ٢٠٢١ وهو موضوع دراستنا هذه ليس وليد اللحظة وخصوصاً لهكذا نوع من التحالفات، والواقع ان له خلفية تاريخية وفقا لاتفاق استخباراتي مشابه عقد بين القوى الدولية العظمى والكبرى في منتصف القرن العشرين ، واشير هنا الى ذلك التحالف السري الذي عقد بين كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا وكندا و نيوزلندا ، والذي يعرف بتحالف "Five Eyes" والمعروفة اختصارا "FVEY"، (العيون الخمسة) وهو تحالف استخباري كان الهدف منه مراقبة تحركات الاتحاد السوفيتي انذاك وبالذات إلى فترة ما بعدَ الحرب العالمية الثانية... وخِلال فترة الحرب الباردة، طورت دول "الانكلوسكسون" تحالف الخمس أعين او ما يعرف أيضا بنظام المُراقبة "إيكيلون" المنبثق من اتفاقية "UKUSA" الأمريكية البريطانية، للتعاون في مجال التجسس والمراقبة ويستخدم حالياً لمراقبة الاتّصالات في جميع أنحاءِ العالم.

ان الغاية من الربط بين تحالف اوكوس "AUKUS" وتحالف العيون الخمسة المنبثق من اتفاقية "UKUSA" يخضع لعدة اسباب سوف نذكر بعضاً منها وهي علنية ومعروفة ، يعود السبب الاول الى متانة العلاقات الامريكية البريطانية الاسترالية وتاريخ التحالفات التي بينهما عبر مر التاريخ وخصوصا ان سر متانة تلك العلاقة يعود لاسباب ثقافية لكونها ناطقة باللغة الانجليزية التي تعرف بدول (الانجلوسكسون) وكذلك اسباب براغماتية تحكمها جيوسياسية المواقع ومكانة كل منهم الدولية .

ففي هذه الدراسة سوف يتم ذكر الاسباب والغايات التي ادت الى عقد هذا التحالف بين استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وفق استراتيجيات الدول الثلاث وخصوصا الاستراتيجية الاميركية ومرورها عبر عدة رؤساء حول رؤيتها لاهمية منطقة دول اسيا الباسفيك ودول شرق اسيا ، وخصوصا غاية هذا التحالف في تكوين عملية طوق شاملة لمحاصرة تحركات الصين.

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التوصل لمعرفة اهمية تحالف اوكاس بالنسبة لاستراتيجيات الدول الثلاث المملكة المتحدة والولايات والمتحدة واستراليا في منطقة المحيطين الهندي والهادي التي تشكلت تلك الاستراتيجيات وفق عدة اسباب سيتم التطرق اليها في هذه الدراسة انطلاقا من التوزيع الجيوسياسي لمناطق النفوذ في منطقة اسيا الباسفيك والاندوباسفيك.

ثانيا : منهجية الدراسة

سيتم اعداد هذه الدراسة بالاعتماد على استخدام منهجين اساسيين المنهج التحليلي والمنهج المستقبلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لغرض توثيق المعلومات التي حصل عليه الباحث ومعرفة (الخلفيات التاريخية*) التي مهدت الى تشكيل تحالف اوكاس بين كل من استراليا واميركا وبريطانيا ، كما وتم استخدام المنهج الوصفي لوصف طبيعة علاقات دول اوكوس داخل التحالف، اما سبب استخدام المنهج التحليلي هو لمعرفة اثر ذلك التحالف على المنطقة التي شكل فيها تحالف اوكوس من خلال تحليل النتائج التي كونها ذلك التحالف ، بينما تم استخدام المنهج الاستشرافي المستقبلي للتوصل لرؤية مستقبلية حول استمرارية التحالف بين التقدم والثبات والتراجع .

ثالثا : مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة من السؤال حول ما هي اسباب تشكيل تحالف اوكاس وما الربط الجيوسياسي بين المحيطين الاطلسي والمحيط الهادي ؟ والذي يتفرع منه الاسئلة الاتية:

1- ماهي رؤى واستراتيجيات دول اوكاس لمنطقة المحيطين الهندي والهادي ؟
2- هل الغاية من تشكيل تحالف اوكاس هي لمحاصرة الصين في شرق اسيا ام لغايات أخرى ؟
3- هل يعد توجه اميركي لتشكيل تحالف جديد ومن ثم الابتعاد عن حلف الشمال الأطلسي ؟
4- لماذا شكلت اميركا هذا التحالف مع بريطانيا واستراليا فقط ؟

رابعا : فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة بأن الغرض الرئيسي من تشكيل تحالف اوكاس بين كل من استراليا والمملكة والمتحدة والولايات المتحدة هو تقدم اميركي خطوة الى الامام من اجل تطويق تحركات الصين في منطقتي المحيط الهندي والهادي ، كما وتعد وضع رؤيا جديدة للاستراتيجية الاميركية حول دول اسيا الباسفيك.

خامسا: حدود الدراسة

من المعروف ان قياس حدود البحوث تكون من ناحية الزمان والمكان ، فالزمان هنا معلوم هو موعد تشكيل القوة البحرية المشتركة كأساس للاتفاقية الأمنية والمكان ايضا مفهوم ويتعلق بتثبيت حدود انطلاقات مشروع مواجهة الصين وفقا للاستراتيجيات المطروحة من قبل الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة الامريكية وما يحمله من اسقاطات على الشكل الثاني من هذه الحدود الا وهو منطقة الباسفيك ومنطقة الاندو باسفيك وما جاورها في الاقليم كون الصين لاعب رئيسي في المنطقة بات يؤدي دورا اكبر واعمق من المتوقع وربما مناطق النفوذ التقليدية الغربية في الجوار الاقليمي الذي هو احد اهم واكبر الدوافع والمحركات لانشاء هذه القوة .

المبحث الاول

دور الاحلاف في إرساء النفوذ بمنطقة اسيا الباسفيك وأهمية القوة البحرية كأحد ادواتها الرئيسة

تعد الأحلاف العسكرية شكلا من اشكال التعاون بين الدول في الشؤون العسكرية والأمنية والدفاعية وهي صورة ليست بجديدة شهد العالم منها صورا عديدة على مر العصور بداية بالتحالفات البسيطة ثم الاتفاقيات الثنائية لتنظيم أمور الدفاع بين دولتين ثم تطورت لتشمل اتفاقيات المعونة المتبادلة التي تتعهد من خلالها دولتان أو أكثر بتقديم العون والمساعدة اللازمة إذا ما تعرضت إحداها لعدوان(1). وعندما يكون للدول مصالح مشتركة فأنها يمكن ان تضيف اليها احكاما قانونية او تنظيمية وتنشئ جهازا للتنفيذ المشترك لسياستها بعقد تحالفات والحلف هنا يمثل تعبيرا عن مجموعة مصالح سابقة الوجود والحلف الذي لايمثل هذه المصالح المشتركة فأنما هو عبارة عن صياغة ورقية بدون قيمة او معنى(2) .

وفي المنطقة الجغرافية مدار البحث تنتشر العديد من التحالفات وما اضفى الحيوية والاهمية منطقة المحيطين الهندي والهادئ هي وقوع بحر الصين الجنوبي في دائرتها الجغرافي حيث يقع بحر الصين الجنوبي بين شرق المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ وهناك تسع دول تحيط به هي الصين وفيتنام وكمبوديا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وبروناي والفلبين ويحتوي بحر الجنوبي على مجموعة كبيرة من الجزر الصغيرة والمهمة وتنبع ألاهمية الاستراتيجية الكبيرة لبحر الصين الجنوبي كونه يقع في نطاق طرق الشحن البحرية الأعلى كثافة في العالم والتي يعبر منها ما يزيد عن نصف التجارة الدولية وهو الأمر الذي جعل بحر الصين الجنوبي منطقة تنافس بين دول المنطقة والقوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة لضمان تأمين مصالحهاالجيوسياسية (3).

خريطة رقم /1 – المنطقة الجغرافية لوصف اسيا الباسفيك والاندوباسفيك

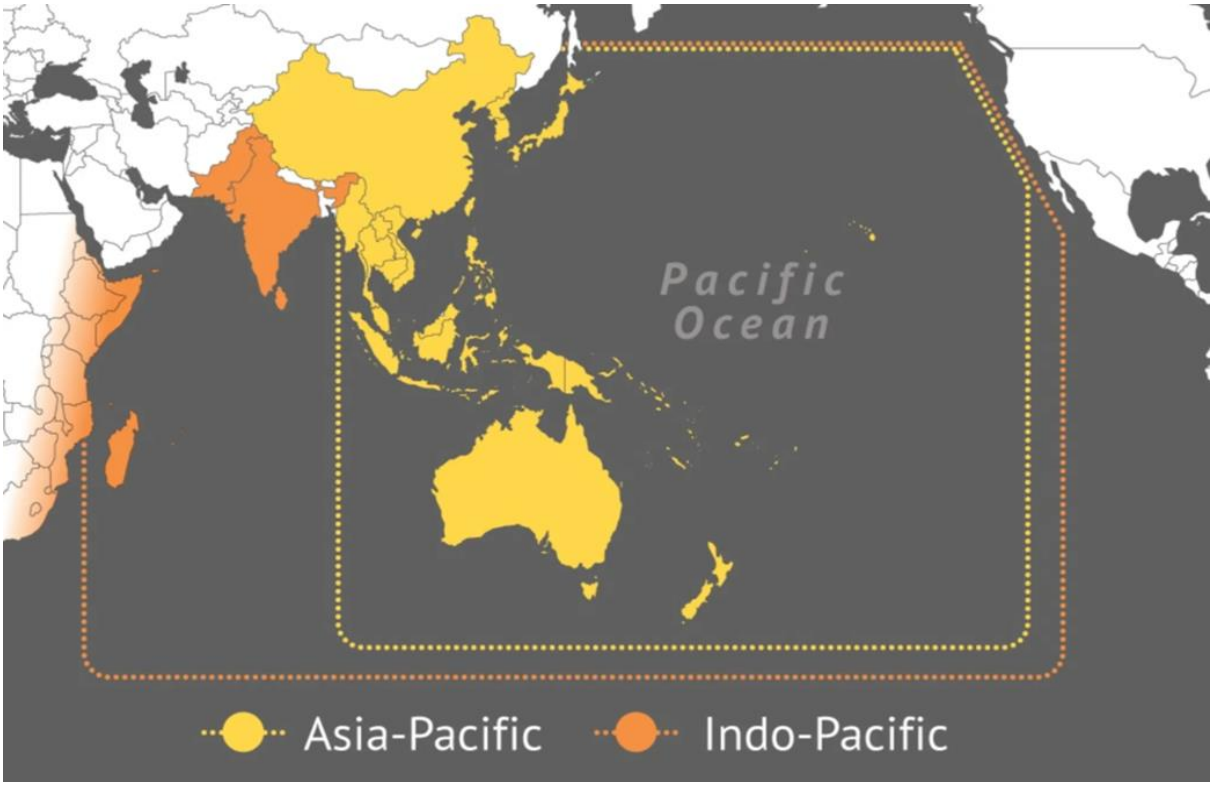

مالآت دولية – العدد/ 24 – 24 أكتوبر 2021 –نشرة سياسية الكترونية - تصدرعن موقع أسباب .3 ص – https://www.asbab.com

المطلب الاول :

التعريف بمفهوم الاحلاف وبروز أهميتها في منطقة اسيا الباسفيك

تعد الاحلاف ايضاً من اكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى أذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الاحلاف ولاسيما أن الاحلاف قد اثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول وبصورة وجدت الاحلاف الدائمة والمؤقتة ذات الصيغة المتغيرة وتطبيقاتها بشكل مستمر في تاريخ اوربا الحديث هنالك من يرى بأن التحالفات على نوعين احلاف هجومية واحلاف دفاعية وكلاهما يتعلق بتوازن القوى , و بالنسبة للحلف الهجومي فانه يسعى لإفساد التوازن لصالح اطرافه و الاحلاف الدفاعية تهدف لإعادة التوازن أو قلبه لصالح الدول التي تقوم بتشكيل الحلف, ومن الصعب التمييز بين حلف دفاعي واخر هجومي لأن كليهما بنظر صانعيه هي احلاف دفاعية وهذه العبارة تجعل الاحلاف مؤسسات مشكوك بها(4) ويعتبرها كثيرون ان التحالفات عبارة عن الية رئيسة للدبلوماسية الدفاعية وتكون في منزلة ردع للخصوم وإظهار التزام اقتصادي وعسكري للشركاء والحلفاء وتوفر خيارات استراتيجية وتكتيكية في اوقات الازمات وقد عرف ستيفن والت التحالف بأنه التزام رسمي للتعاون الامني بين دولتين أو أكثر من أجل زيادة القوة (5) وللتحالفات ايضاً انماط مختلفة فمنها ما يكون عسكري ومنها سياسي وما هو سري ومفتوح وما هو بسيط او منظم بصورة ملحوظة وقد يكون قصير او طويل الاجل او انه يقام بهدف دفاعي او بقصد تحقيق تفوق عسكري والتمهيد لدخول حرب متوقعة (6) كما وليس بالضرورة ان يفهم من تشكيل أي تحالف دولي عسكري ام سياسي بأنه اعلان حرب مثلاً ان ليس بالضرورة ان يفهم او يضن بأن تحالف دولة (س) هو تحالف ضد دولة أو تحالف دول (ص) وكذلك العكس لأن الضروف هي من تحتم على الحلفاء ضمن تحالف معين بأن يعلنوا الحرب ام لا كما جاء في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية بان الحلفاء هم من يحددون الظروف التي تستدعي ان يكون هنالك رداً عسكرياً(7).

وللتحالفات مزايا عديدة منها انها تعود هذه على الأطراف المشاركة فيها بأرباح عديدة ، فهي تساعدها أولا على التخلص من تكلفة الدفاع , إذ إنه من الأوفر لدولة ما أن تتحالف مع دولة أقوى منها تمتلك قدرات نووية من أن تنشئ بنفسها بنيتها التحتية وخبرتها التكنولوجية ومنظومة إيصال الأسلحة وأن تحافظ عليها لذلك غالباً ما تكون الأحلاف محط أنظار الدول الصغيرة والضعيفة وهي ايضاً توفر أرباحاً اقتصادية كبيرة عبر زيادة التبادل التجاري والمساعدات والقروض بين الدول الأطراف في الحلف , بالإضافة إلى أن نشر قوات عسكرية أجنبية قد يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي , و ايضاً ترى القوى العظمى في التحالفات تقدماً استراتيجياً على أعدائها الحاليين أو المحتملين, فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أقامت عدداً من التحالفات الثنائية بعد عام 1945 من أجل الحصول على حقوق الهبوط في المطارات والرسو في المرافئ واستخدام المنشآت العسكرية في مواقع استراتيجية مهمة محيطة بالاتحاد السوفياتي السابق ، وقد تساعد هذه التحالفات أيضاً على احتواء عدو أو السيطرة على منطقة ذات أهمية استراتيجية ، أضف إلى ذلك أن التحالفات تساعد الدول إلى حد بعيد على فرض سيطرة مهيمنة على حلفائها مشجعة إياها بذلك على الاصطفاف وراء القوة العظمى بدلا من مواجهتها(8).

ومن الملحوظ تزايد وتعقيد التحالفات وبالذات في المنطقة الجغرافية مدار البحث بحيث بنيت شبكاتها الراهنة في ظل اعتبارات وحاجات متعددة فمنها سعي دول المنطقة هذه الى تكثيف استراتيجياتها للتحوط لموازنة ابعاد مختلفة مع الاهتمام بزيادة الأدوار الأمنية لهذه التحالفات الإقليمية المختلفة وتزايد دور الفاعلين من غير الدول وصعود أنماط الاحلاف العابرة للحدود بالتناسب وفق علاقه طردية مع بروز التهديدات الجديدة مما افضى الى

تطوير أنماط متعددة من الاتفاقات الأمنية والتحالفات الصلبة والناعمة من الاقتصادية والثقافية الى الامنية والعسكرية حتى بات مايعرف بطابع الشبكة متعددة الأطراف لغرض تعزيز الاتصالات المباشرة بين الحلفاء وفق نسق ثنائي او متعدد وهناك امثلة عديدة منها الحوار الاستراتيجي الثلاثي الأمريكي الياباني الكوري الجنوبي والترتيبات الثلاثية الامريكية اليابانية الكورية الجنوبية لتشارك المعلومات بالإضافة الى الحوار الاستراتيجي الهندي الياباني الأسترالي (9).

المطلب الثاني :

التعريف بمفاهيم اسيا الباسفيك والاندوباسفيك واهميتها كأقاليم جيوسياسية

يوجد فرق كبير بين منطلق الدراسة في الجغرافيا السياسية وبين منطلقه في الدراسات الجغرافية عامة بما في ذلك فروع الجغرافيا البشرية والاقتصادية فالاقليم وحدة الدراسة في الفروع الجغرافية والإقليم عبارة عن تجميع نظري ينتج عن تركيب عدد من المقومات والصفات المتشابهة اقتصاديا وطبيعا وبشريا في منطقة جغرافية متشابهة لها تميزها وتفردها عن المناطق المجاورة وبذلك فإن الإقليم الجغرافي كوحدة دراسة لها من الثبات الذي يستمد من التوافق التدريجي بين المكونات الطبيعية للأرض والامكانات التنظيمية والبشرية والتكنيكية مع تغيرات كمية تأتي نتيجة زيادة السكان او تغير نمط استخدامهم لارض الإقليم اما في الجغرافيا السياسية فان وحدة الدراسة هي الدولة وبما ان الدول بالنتيجة تجمعها او تقع ضمن اقاليم فلا بد من دراستها جيوبوليتيكا وهذا طبعا أكثر صعوبة لأنها أي الجيوبوليتيكا تقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والنموذج الواقع من الاستراتيجية السياسية والعسكرية ولهذا يتردد دائما مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية التي سبق ان اطرت بنظريات معروفة وبما أن الجيوبوليتيكيا في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو حتى العالم فانها اقل موضوعية من الجغرافيا السياسية لكنها ضرورة متلازمة مع الفكرالسياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه(10).

وانطلاقا مما تقدم طورالفكرالاستراتيجي للدول نطاقات او حدود جغرافية ذات خلفيات سياسية واستراتيجية واقتصادية متشابهة وحتى ثقافية وحضارية لذلك غالبا ما توصف نسبة للغالب عليها من سمات باعتبارها نطاقات او فضاءات جيوستراتيجية - اقتصادية - ثقافية أوكنطاقات متعددة الأبعاد والمزايا وهذا النوع من النطاقات وما يدور فيه من تفاعلات بات يحظى باهتمام كبيرأكاديميا وعسكريا وسياسيا وزادت اهميته في المقابل يتضاءل هذا الاهتمام عبر فترات زمنية أخرى اعتمادا على مدى نتائج التفاعلات العالمية والإقليمية فيها ويمكن ملاحظة المكانة التى تميزت بها هذه النطاقات او الأقاليم عبر تاريخ العلاقات الدولية كما كان عليه الحال مثلا فى المجال عبر الأطلسي وفي منطقة الشرق الأوسط وبعدها "منطقة آسيا المحيط الهادى" أو آسيا الباسيفيك Asia- Pacific لكن التوجه التحليلي الاستراتيجي حاليا يسوده شيء جديد يعبرعنه مصطلح"منطقة الهندوباسيفيك" أو "منطقة **The Indo-Pacific Region**) والذى أضحى توصيفا في الأدبيات الاستراتيجية للقوى الكبرى كوصف مباشروبديل عن مصطلح الهادى-الهندى او "آسيا المحيط الهادى" الذي كانت له دلالات جيوستراتيجية الذي يبدو أن الاهتمام العالمي بدا يبتعد عنها أو أخذت أهميتها تتراجع على الأقل من حيث التعامل معها كمنطقة منفردة بينما تكتمل هذه الأهمية وتكبر بعد ان يتم توصيفها بربط اقليمين متجاورين فمقتضيات التحولات الاستراتيجية الحالية تتطلب

توسيع ذلك النطاق ليمتد نحو جواره المباشر في المحيط الهندي ليتم الربط فى اللغة السياسية المتداولة بين المحيطين ضمن نطاق جيوسياسي وجيواقتصادي واسع المدى والدلالات كساحة ممتدة للتنافس الاستراتيجي تتفاعل ضمنها أكثر من 30 دولة موزعة في عدة قارات(11).

اما منطقة اسيا الباسفيك فهي منطقة المحيط الهادي والدول التي تطل عليه من الجهتين الشرقية والغربية تعتبر اقليما ذو شق اسيوي يشمل الدول الاسيوية المتشاطئة للمحيط الهادي من الجهة الغربية (12).

كما إن منطقة المحيطين الهندي والهادئ كفكرة للتفكير الاستراتيجي ليست جديدة وأول من تناولها ضمن مجموعة من التقسيمات لكن بأشكال أخرى ماتعرف بمدرسة ميونخ وتحديدا كارل هاوسهوفرKarl Haushofer تحت مسمى اسيا الشرقية الكبرى وهذه تضم كل من اليابان والاتحاد السوفيتي السابق وجنوب شرق اسيا وبورما واندونيسيا وأستراليا ومعظم منطقة المحيط الهادي حتى انها تسميها بالمناطق القارية المزدوجة حتى ان هاوسهوفر خصص الفلبين باعتبارها منطقة الاحتكاك الحقيقي في الإقليم المشترك (13).

واضافة الى اخرين .. تم صياغته فكرة منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمرتكز للتفكير الاستراتيجي عندما قدم جوربريت كورانا مقالته في التحليل الاستراتيجي عام 2007 بعنوان "أمان خطوط النقل البحري: آفاق التعاون بين الهند واليابان ". وفي مقالته تلك، تم استخدام المصطلح للإشارة إلى فضائين استراتيجيين وسياسيين ذوات شمول جغرافي تمتد في المحيطين الهندي والهادئ ولطالما كان هذا التصور مألوف لمن هم في دائرة صنع السياسة الأمريكية على سبيل المثال، قيادة منطقة المحيطين الهندي والهادئ التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية تدعى Pacific Command بأعتبارهما منطقتين مائيتين تحكم بأدارة عسكرية جيوستراتيجية واحدة ومترابطة(14).

وبينما اعتمدت واشنطن على مصطلح "المحيطين الهندي والهادئ" لوضع تصور للمنطقة وصياغة سياساتها الخارجية سابقا، فإن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اول من اتجه لاستخدام المصطلح ووضع ذلك في وثيقة وطنية وهي استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 (NSS) ، التي توضح سياسة ادارته الخاصة بالمحيط الهادئ والتي تمت صياغتها في ضوء النظر للصين بأنها القوة الصاعدة وتمت هذه الصياغة السياسة على أساس الافتراض أن الصين والولايات المتحدة تخوضان صراعًا على النفوذ في تلك المنطقة والعالم انطلاقا من مخاوف بدافع أول الا وهو التنافس بين الولايات المتحدة والصين(15).

المطلب الثالث

التعريف بمفهوم النظرية البحرية وأهمية استخداماتها في تعزيز مواقع النفوذ

يعتبر الباحث ان اسم الحلف ودلالة مركز قوته "الغواصات النووية فائقة التطور" تفضي بشكل او اخر نحو الارتكاز على نظرية القوة البحرية لتحليل وبناء وحتى تأطير حدود نمط ونفوذ الوجود الأمريكي والبريطاني والاسترالي في المنطقة مدار البحث والا لكان أساس الاتفاق يدور حول تعاون امني فقط او معلوماتي او انشاء قواعد عسكرية جديدة لكن هذا لم يحصل فكل ماذكرناه عدا رأس الحربة في الحلف "الغواصات النووية فائقة التطور" موجود ومتوفر ومسبق التنسيق وحتى ممتد على اطراف خريطة التفاعل في تلك المنطقة المشتركة بين المحيطين الهندي والهادي لكن الجديد فيه وغير المسبوق ان يتم نشر الأسلحة النووية ليس كمرتكز صاروخي او جوي وانما أيضا

بحري تحت الماء صعبة الاكتشاف سهلة الوصول الى سواحل الخصم شديدة التهديد ذات قدرات للعمل زمنيا اضعاف مضاعفة للغواصات الحالية.

ومثل ماهو معروف لعب الموقع الجغرافي للدول دورا كبيرا في التاثير على سلوكيات كثير من الامبراطوريات والحضارات القديمة فوجود بعضها على سواحل المحيطات منحها القدرة على تنمية تجارتها وتطوير أساليب حربية معينة فيما يشكل الموقع الجزري حماية طبيعية للدول من الخطر الخارجي سابقا الا انه تحول الى سلاسل حصار حاليا كما ان التاريخ شهد لمواقع امبراطوريات في الجبال او ذات تضاريس وعرة كانت سببا في ارهاق الخصم وهزيمته وكسب المعارك الحربية(16).

ولكون موضوع الدراسة مرتبط أساسا بالنظرية البحرية فأن التعريف بهذه العلاقة سيبدأ من تماس العلاقة بين النظريتين البرية والبحرية ومن هنا نستطيع القول : أن عالم الجيوبولتك الأمريكي "سبيكمان" وفي كتابه جغرافية السلام عرض مقاربه تركز على المنطقة المحورية التي يدور حولها التنافس الدولي بين القوة البحرية والبرية واعتبر ان الهلال الهامشي الكبير الذي اسماه حافة الأرض الذي يشمل كل من اوربا وشبه الجزيرة العربية واسيا الوسطى وايران وأفغانستان والهند وجنوب شرق اسيا والصين وكوريا وهو المنطقة الوسطى الواقعة بين قلب الأرض روسيا بنظره والبحار المتشاطئة مهم جدا لكن ليس الى درجة المبالغة كما يقول "انموذج ماكندر" فالتاريخ الجغرافي لحافة الأرض قد نشأ من تلقاء نفسه وليس بتأثير من قلب الأرض الذي يعتبر مصب طبيعي لروافد الحضارة من المنطقة الشاطئية وعلى هذا الأساس تعد حافة الأرض الشريان الذي يمد هذا القلب بالحياة بحكم ماتحتوي عليه من مقومات جيواستراتيجية فهي تملك ثلثي سكان العالم وتنتج ثلثي الإنتاج العالمي ويتضمن اكبر دولتين من حيث عدد السكان إضافة الى موارده الطبيعية الغنية وممراته البرية والبحرية وقدراته النووية الامر الذي يجعل من تلك المنطقة "هامش الاض – الحافة" مفتاحا للسياسة العالمية في حين ان قلب الأرض يمكن اعتباره ميت لانه حبيس تلك الحافة وهو بالأساس منطقة باردة متجمدة قليلة الثروات الطبيعية وعليه فأن سبيكمان خلص الى ان من يهيمن على الأرض الاطار او الهامش يسيطر على اوراسيا وهذه الرؤيا تحقق فعلا خلال الحرب العالمية الثانية عندما حقق الحلفاء نصرا في الحرب بعد سيطرتهم على الشواطئ كمرحلة أولى ثم اليابسة في اغلب مناطق الحواف الأرضية او هوامش اليابسة او الهلال الهامشي الكبير(17).

وللدلالة بشكل اكبر ولتثبيت موضوع الربط بين أهمية عامل هامش الحافة الأرضية ونظرية ماهان البحرية فمنذ العام 1895م أي قبل عشر سنوات عن عام 1905م الذي شهد تقديم ماكندر في مقالته "المحور الجغرافي للتاريخ" والذي ادرج الولايات المتحدة في عداد الدول البرية الداخلة في سياق "الهلال الخارجي" كمجرد استمرار استراتيجي نصف استعماري لانجلترا البحرية منذ ذلك التاريخ تنبأ "ماهان" لامريكا بالذات بمصير كوني ان تصبح دولة بحرية قيادية تترك اثرها على مصير العالم وقد اكد هذا في كتابه "اهتمام أمريكا بالقوة البحرية" ان على الولايات المتحدة لكي تصبح دوله عالمية ان تنجز الأمور التالية (18):

1- التعاون بفاعلية مع الدولة البحرية البريطانية العظمى.
2- إقامة العراقيل في وجه الطموحات الألمانية.
3- المراقبة اليقظة للتوسع الياباني في المحيط الهادي ومقوماته.

4- تنسيق العمليات المشتركة مع الاوروبيين ضد شعوب اسيا.

ورأى ماهان مصير الولايات المتحدة لا في ان تشارك بطريقة سلبية في السياق العام لدول الأطراف في "الهلال الخارجي" بل في ان تلعب الدور القيادي في العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية وحتى الايدولوجية .. وتوصل الى ان الخطر الأكبر على الحضارة البحرية يتمثل في دول الاوراسيا القارية في الدرجة الأولى "روسيا والصين" وفي الدرجة الثانية المانيا وكان الصراع مع روسيا مع هذه الكتلة القارية المتواصلة للامبراطورية الروسية الممتدة من غرب اسيا الصغرى وحتى خط الطول الياباني في الشرق يمثل بالنسبة للقوة البحرية المهمة الاستراتيجية المستديمة وقد نقل ماهان الى المستوى العالمي مبدأ "الاناكوندا" الذي استخدمه الجنرال الأمريكي مك-كليلان في الحرب الاهلية في الشمال الأمريكي خلال سنوات 1865/1861 ويتجسد هذا المبدأ في حصار الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية وهو مايؤدي تدريجيا الى الاستنزاف الاستراتيجي للعدو , وبما ان ماهان كان يرى ان عضمة الدولة يتحدد بقدراتها على إقامة القوة البحرية ففي الحالة المعاكسة تصبح المهمة الاستراتيجية الأولى هي الحيلولة دون بناء تلك القوة في معسكر العدو وعليه فأن مهمة المواجهة التاريخية لامريكا هي تعزيز مواقعها في البنود المذكورة أعلاه واضعاف العدو في تلك البنود المذكورة فينبغي ان تكون امادها الساحلية تحت السيطرة اما المناطق المطابقة لذلك عند العدو فينبغي العمل بكل الوسائل على قطعها عن الكتلة القارية ثم بما ان مبدأ "مونرو" في جزئه الخاص بالتكامل الترابي يعزز قدرات الدولة فلا ينبغي على العكس من ذلك معاملة العدو او المنافس وهو في حالة ماهان : الدول الاوراسية الكبرى "روسيا-الصين-المانيا" بالعمل على ان تخنق الكتلة القارية في اصفاد "مبدأ الاناكوندا" وان تسحق عن طريق سحب المناطق الساحلية من تحت سيطرتها واغلاق منافذها على المجال البحري بقدر المستطاع (19).

ولو اردنا ان نختصر مقولة ماهان "قوى البحر تتفوق دائما على قوى البر" فأن هذه المقولة ترتكز على ان قوى البحر اكثر حصانه لاحاطة المياه بها من كل جانب وهي التي تتحكم في حركة التجارة البحرية اثناء السلام والحرب وهي مقولة تعاكس ماذهب اليه ماكندر .. وحدد ماهان ستة شروط لانشاء قوة بحرية علما ن هذه الشروط الستة تاليا تبناها الرئيس الأمريكي روزفلت عمليا (20):

1- ميزة التموضع الجغرافي.
2- مساحة كبيرة من الأرض.
3- شواطئ مناسبة للموانئ وموارد كبيرة ومناخ مناسب.
4- كتلة سكانية تسمح بالدفاع.
5- مجتمع مولع بالبحر والتجارة.
6- حكومة راغبة بالهيمنة على البحار.

وبرأي الباحث فأن النقاط الستة أعلاه متوفرة وموجودة عن اطراف تحالف اوكوس سواء كانت الولايات المتحدة ام المملكة المتحدة ام استراليا.

المبحث الثاني

ماهية حلف اوكوس (AUKUS) ومضمونه واستراتيجيات دوله مقابل الصين

شهدت هياكل التحالفات في المناطق الاستراتيجية الرئيسة في العالم عدة تغييرات، ويعد التحول نحو "التعددية المصغرة" Minilateralism إحدى السمات البارزة والمميزة لهذه التغييرات ويقصد بالتعددية المصغرة "التعاون متعدد الاطراف على مستوى مصغر لتحقيق أهداف استراتيجية محددة" وذلك في مقابل التحالفات الموسعة أو متعددة الاطراف الاوسع نطاقا ومع تصدع الهيكل الامني الذي أنشأته الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ضوء ما كشفت عنه التحولات في التركيبة السكانية والناتج المحلي الاجمالي والانفاق العسكري من تراجع في القوة النسبية للدول الغربية في مقابل صعود الصين وروسيا اتجهت الولايات المتحدة الى بناء تحالفات وشراكات أكثر مرونة وتكيفا تأخذ في الاعتبار التغييرات الحاصة في موازيين القوى(21) وهناك ثلاثة تحالفات في المنطقة للولايات المتحدة دور اساسي فيها وهي(22):

1- التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وذلك في مواجهة التحديات العالميةعلى رأسها ما يرتبط بأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لاسيما التهديدات الصاروخية المتطورة لكوريا الشمالية.
2- الحوار الامني الرباعي المعروف باسم "كواد" (Quad) والذي يجمع بين "الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند" ويلتزم خلاله الشركاء الاربعة بجعل "منطقة الهند والمحيط الهادئ مفتوحة وحرة" وعقدت الدول الأربع مؤتمرا مصغرًا وموازياً في العاصمة الفلبينية مانيلا في نوفمر 2017 ،على هامش انعقاد قمة "رابطة دول جنوب شرق آسيا"، المعروفة اختصارًا باسم "آسيان"، الحادية والثلاثين وقمة "شرق آسيا" الثانية عشرة، وأعلنت الدول الاربع عن إنشاء "الحوار الامني الرباعي" Dialogue Security Quadrilateral الذي عرف لاحقا بأختصار "كواد"(Quad) (23).
3- تحالف أوكوس الامني AUKUS والذي يضم أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ويسعى الى حماية مصالح هذه الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وموازنة النفوذ الصيني هناك وتأسس في 15 سبتمبر 2021(24).

وهناك ثلاثة اتجاهات استراتيجية رئيسية تقود النزعة الاحادية الجديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومن المرجح أن تستمر في فعل ذلك الأول هو صعود الصين ، والعصر الناتج من المنافسة بين الصين والولايات المتحدة ، والتي تشمل أيضًا القوى الوسطى مثل الهند واليابان والثاني هو ضعف الأمن الإقليمي متعدد الأطراف القائم على الترتيبات التي لم تتمكن من حل الكثير التحديات الأمنية الملحة ، مثل المطالبات البحرية في بحر الصين الجنوبي ، مما يترك فجوة صغيرة جديدة تسعى لملئ الفراغات بين هذه الترتيبات والثالث هو الاهتمام المتزايد بالأمن الآسيوي الذي تظهره مجموعة من خارج قوى المنطقة ، والأكثر وضوحا من أوروبا حيث ان العديد من هذه القوى لم تلعب دورًا مهمًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العقود الأخيرة ، ولكنهم يبحثون الآن عن شراكات قد تساعدهم على القيام بذلك وتظل العلاقة المتدهورة والتجاذبات والتوترات بين الصين الولايات المتحدة هي الديناميكية المركزية في أمن آسيا والمحيط الهادئ .. وإدراكا لضخامة التحدي الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الذي تمثله الصين الصاعدة ، فقد كانت الولايات المتحدة عمومًا هي أبرز فاعل في تطوير العديد من الشراكات الصغيرة الجديدة لمساعدتها في جهودها للحد من هذا الصعود وهنا بالذات تدرك قوى دول الوسط الإقليمي مثل اليابان والهند حدود

الفوائد الجماعية المنبثقة من العمل المنسق الجماعي لمواجهة الصين في تلك المنطقة وربما ما أتت به إدارة ترامب بأنه لا يمكن أن يتوقع من الولايات المتحدة أن تتحمل كل شيء إلى أجل غير مسمى من الثقل الاستراتيجي في موازنة بكين كان غريبا في حينه الا انه اثبت عمليته أيضا في نفس الوقت من خلال أن تكون الشراكات الصغيرة القائمة حاليا في آسيا مع دول متعددة وتعميق التعاون فيما بينها ستصبح طويلة الأمد وتتمتع بالميزة الحيوية لبنية جديدة لأمن المنطقة والمقصود هنا طبعا اسيا الباسفيك وممكن توسيعها جغرافيا الى الاندوباسفيك(25).

المطلب الاول :

ماهية حلف اوكوس (AUKUS) ومضمونه

تشكيل حلف "أوكوس" يأتي على خلفية خدمة استراتيجية سلاح البحرية الأميركي والتي من أبرز أركانها السيطرة على "نقاط الاختناق" في الممرات البحرية العالمية اذ ان الحلف ليس لتعزيز قدرات الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهاديء فحسب بل من أجل تقريب اوثق الحلفاء في أوروبا المملكة المتحدة لتوحيد الجهود الاستراتيجية وتعزيز التعاون بين القوات البحرية للدول الثلاث (26).

ويغطي اتفاق اوكوس مجالات رئيسية مثل الذكاء الاصطناعي والحرب الإلكترونية والقدرات تحت الماء وقدرات الضربة بعيدة المدى كما يشمل عنصرا نوويا قد يقتصر على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يتعلق بالهياكل الأساسية للدفاع النووي ويركز الاتفاق على القدرات العسكرية وفصلها عن تحالف تبادل المعلومات الاستخباراتية العيون الخمسة الذي يضم أيضا نيوزيلندا وكندا وأول مبادرة رئيسية لهذه الغواصات ستكون تسليم أسطول غواصات تعمل بالطاقة النووية إلى أستراليا خلال اشهر وتطوير مجال الإدارة النووية في أستراليا ما يمنحها ثقلا بحريا في المحيط الهادي (27).

وأهم ما كشف عنه حلف أوكوس أن نهج "أمريكا أولاً" ما كان حكراً على الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وإنما هو تعبير عن نهج يدخل في صلب استراتيجية أمريكية بدأت مع الرئيس السابق باراك أوباما كما أن سياسة بريطانيا بعد "بريكست" والميل الحاد ناحية واشنطن سوف يمثلان عبئاً كبيراً على الأمن الأوروبي من جهة وعلى التفاعلات داخل الناتو من جهة ثانية(28).

ويعد "أوكوس" نقلة نوعية مختلفة إذ إن صفقة الغواصات وحدها توطد وجود الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة لعقود قادمة بل والأكثر طموحا هو أنه يسعى لأن يفوز بسباق التكنولوجيا الجاري مع الصين عبر شحذ الموارد ودمج خطوط الإمداد المتعلقة بالصناعات والعلوم ذات الارتباطات العسكرية ومن ثمَّ تصبح أهدافه طويلة الأمد ومتعددة الجوانب، فهو مشروع عابر يخوض سباقا لكي يظفر بالريادة في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والتكنولوجيا السيبرانية(29).

المطلب الثاني :

استراتيجيات دول اوكوس (AUKUS) في المحيطين الهندي والهادي

اوكوس هو تطور جديد فيما يتعلق بما يسمى منطقة المحيطين الهندي والهادئ،ويمثل منعطفًا جديدًا في سياسة "انجلوسفير" وهو مصطلح يعني "الدول الناطقة بالانكليزية" لكنه يعتمد أيضًا على الجذور العميقة للتحالفات الإستراتيجية الأنجلوأمريكية والموروث من الامبراطوريات الإمبريالية "بريطانيا العظمى" التي عملت منذ فترة طويلة على الاستفادة من تضخيم النفوذ الإقليمي لليابان سابقا وللصين حاليا لغرض التنافس معه ثم تهميشه عبر مجموعة مصالح مع دول وشعوب المحيط الهندي وأوقيانوسيا المحيط الهادئ بينما قد يبدو أن القوة الاستعمارية البريطانية السابقة ، التي امتدت بالفعل الى هناك بحلول أواخر القرن التاسع عشر، اثرت بشكل كبير على اعداد وتصميم السياسة الأمريكية الخارجية (التي أدت في النهاية إلى حقبة "المحيط الهادئ الأمريكية" بعد الحرب العالمية الثانية(30).

والشكل الخطيرمن المنافسة مع اليابان ثم مع الصين ، كان السيناريو أكثر تعقيدًا من المواقف البريطانية تجاه مسؤولياتها الاستعمارية ، وهنا بالذات استفادت الولايات المتحدة الامريكية من الوجود البريطاني السابق ووظفته لاحقا لتعزيز مصالح الوجود في المنطقة وتم تعزيز هذه المنافسات في مظهر من مظاهر الإمبريالية الأنجلو سكسونية وفكرة النظام الأعلى من"الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية" وتم الترويج لهذه الفئة المميزة في كتابات تيدي روزفلت (في الجزء الأول من كتابه فوز الغرب الذي كان بعنوان "انتشار الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية") وكان هذا الشعور ساريًا بعد الحرب العالمية الثانية في كتاب ونستون تشرشل "تاريخ الشعوب الناطقة بالإنجليزية"(31).

وليس بعيدا عن هذا الامتداد التاريخي فالواقع الحالي يسير بنفس الاتجاه حيث ركزت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن "Joe Biden" على تشكيل تحالفات جديدة مع شركاء الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حول العالم وإعادة تشكيل تلك التي مضى فيها الرئيس السابق دونالد ترامب "Donald John Trump" كأحد ابرز أدوات استراتيجيته لاستعادة الدور والمكانة الامريكية عالميا لاسيما في منطقة الاندو- باسفيك بشكل خاص ، وتعكس سياسة التحالفات الامريكية دون شك تنافس وتوازنات القوى بل والتنافس فيما بين هذه التحالفات وما بين سياسة الردع والتطويق التي تحاول الولايات المتحدة الامريكية من خلالها إعادة الاعتبار لنفوذها في نصف الكرة الغربي بعد ان وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع المنافس الصيني الذي استطاع توظيف فترة مابعد الحرب الباردة وانشغال واشنطن بدورها المتفرد في زمن الأحادية القطبية الذي اقرته دون إرساء تسويات دولية واضحة لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتنطلق إدارة بايدن من منهج واقعي براغماتي يميل الى نقل مهمة الحماية للدول الأخرى وعدم التدخل في الصراع مع الصين بمفردها من خلال نقل تكلفة المواجهة الى الدول الأخرى والموازنة بين الحلفاء ، وبناء عليه حددت محاور المواجهة مع المنافس الصيني في قضايا رئيسية تمثلت في انتهاكات الصين الاقتصادية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وسلوكها العدائي في تلك المنطقة وانتهاكاتها لحقوق الانسان والملكية الفكرية ودعم أسس الحوكمة الديمقراطية عالميا بينما وصفت إدارة ترامب التحدي الذي تمثله الصين بأنه تحدي مختلف لانها الدولة الوحيدة التي تملك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنلوجية لتحدي النظام الدولي المستقر والطرق البحرية المفتوحة بشكل جدي (32).

اما بالنسبة للملكة المتحدة فقد شكل بعد خروجها فعلياً من عضوية الاتحاد الأوروبي وفق خطة "بريكسيت" "British exit" التي صوت عليها البرلمان الأوروبي بصورة نهائية جعلت بريطانيا أكثر حرية لجهة رسم سياساتها

الخارجية والدفاعية ولاسيما حيال الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وهي المناطق الثلاث التي تشكل مرتكزات لهذه السياسات كونها الأهم لجهة المصالح الاقتصادية البريطانية وبالتالي ضرورة بناء نفوذ فيها , ولأن منطقة آسيا/ الباسيفيكي هي الأسرع نمواً على الصعيد العالمي ولأنها تشهد تنافساً جيوبوليتكياً حاداً بين العملاقين الأمريكي والصيني فإنها هي التي تجذب اهتمام لندن أكثر من المنطقتين الأخريين ولأن أستراليا واليابان هما أقرب حلفاء لندن فإنهما الأولى بالاهتمام والتركيز من قبل البريطانيين ضمن منطقة آسيا/ الباسيفيكي وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، إغفال التركيز على دول جنوب شرق آسيا التي من بينها ما ارتبطت بروابط كولونيالية قديمة مع بريطانيا وتربطها بها حالياً مصالح من خلال منظومة الكومنولث البريطاني وفي هذا السياق قيل إن قيام لندن مؤخراً بافتتاح بعثة خاصة لها في العاصمة الأندونيسية جاكرتا، حيث يوجد مقر السكرتارية الدائمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً باسم آسيان، يندرج ضمن اهتمام السياسة الخارجية البريطانية الجديدة بتعميق روابط المملكة المتحدة مع الدول العشر الأعضاء في هذا التكتل بشروطها الحرة، أي خلافاً لما كان يحدث سابقاً حينما كانت لندن مقيدة بمرئيات وسياسات الاتحاد الأوروبي إزاء هذه الدول ولعل ما يشجع بريطانيا على هذه الخطوات حيال آسيا هو التحديث في سياسات بلاده الخارجية والدفاعية وأعلنها جونسون ووزير خارجيته "دومنيك راب" بصراحة ضرورة الإقدام على تغييرها وتطويرها للمرة الأولى منذ العام 1989 لتتلاءم مع وضع بريطانيا السيادي الجديد ومكانتها كلاعب عالمي وعضو دائم في مجلس الأمن ومنه تبين التحول في السياسات الخارجية والدفاعية نحو انخراط أعمق وأوضح مكان لها في آسيا/الباسيفيكي باعتبارها منطقة معقدة أمنياً ومقبلة على تنافس أشد خطورة بين واشنطن وبكين من ذي قبل، بل تتصاعد أهميتها التجارية لبريطانيا وأهميتها الأمنية للعالم ككل في المستقبل المنظور، لكن مع إيلاء اهتمام خاص باليابان التي وقعت معها بريطانيا في عام 2017 اتفاقية للتعاون الأمني ومن ضمن المقترحات التي اقترحها خبراء الشأن الآسيوي على لندن خلال جلسات استماع سرية، تم استبدال مصطلح "الشرق الأقصى" الذي تستخدمه الخارجية البريطانية إلى مصطلح "آسيا/الباسيفيكي" أي على غرار مافعلته واشنطن منذ عام 2017، والتحرك سريعاً دون إبطاء نحو تفعيل سياستها الآسيوية الحرة الجديدة وتتمتع حالياً بحضور عسكري وأمني واستخباراتي ولوجستي لافت وكاف، حيث تحتفظ بقوات من "الغوركا" في سلطنة بروناي، وتملك قاعدة لوجستية في سنغافورة، وتشترك مع كل من أستراليا ونيوزيلندا وماليزيا وسنغافورة في المجموعة المعروفة باسم "الأعين الخمس"، التي سبق ان نوهنا عنها في مقدمة البحث كما أنها حجر الزاوية في الشراكة الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا، بدليل قيامها بإجراء تمرينات عسكرية دورية مشتركة مع القوات الماليزية والقوات السنغافورية وقامت بريطانيا بنشر سفنها الحربية في المنطقة لأول مرة من بعد غياب دام لعدة سنوات، بل أن هذه السفن شاركت في عمليات بالقرب من جزيرة (باراكال) المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وهو ما أثار حفيظة الصينيين آنذاك وجعل بكين تعترض وتهدد، وتعتبر العمل البريطاني خرقاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي(33).

ونقل موقع defense-arab المتخصص في الشؤون الدفاعية تقريرا مفصلا عن جريدة التلغراف البريطانية حدد ملامح الاستراتيجية الدفاعية البريطانية بالتفصيل ابتداءا من مقدار النفقات وأنواع التسلح الى مواقع الانتشار المباشر وتطوير العلاقات الأمنية والعسكرية ولما يخص النفقات تعتزم بريطانيا رصد أكثر من 80 مليار جنيه إسترليني 111,3 مليار دولار لتحديث قواتها المسلحة خلال السنوات الأربع المقبلة على أن حجم الأموال المخصصة لهذه الأغراض قد يصل خلال 10 سنوات إلى حوالي 200 مليار جنيه إسترليني اي 278.4 مليار دولار والتركيز على

منطقة المحيطين الهندي والهادئ في أعمق مراجعة للاستراتيجية الدفاعية منذ الحرب الباردة في إطار مفهوم "بريطانيا العالمية" الذي أعلنه رئيس الوزراء بوريس جونسون كنموذج جديد لوضع البلاد في الساحة الدولية بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي(34).

بالنسبة لأستراليا فسياستها الخارجية أولا تابعة للتاج البريطاني وثانيا هي أصلا في مرحلة توتر بسبب سياسات الصين في القطب الجنوبي وغيرها من القضايا ورغم العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأستراليا تعود إلى العام 1972 وقد حققت العلاقات بين البلدين منذ ذلك التاريخ تطوراً كبيراً وصلت إلى حد توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة عام 2014، وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأستراليا لكن هذه العلاقات بدأت تشهد فتوراً بدءاً من العام 2018 عندما رفضت أستراليا السماح لعملاق الاتصالات الصيني "هواوي" ببناء شبكات الجيل الخامس على أراضيها وشهد العام 2020 تدهوراً سريعاً في العلاقات بين الصين وأستراليا، بعدما دعت الأخيرة في نيسان / إبريل الماضيمن العام نفسه إلى فتح تحقيق في أصل وباء فيروس كورونا المستجدّ، وبعد أن أقرت الصين قانون الأمن القومي في هونغ كونغ في حزيران / يونيو قررت أستراليا إنهاء معاهدة تسليم المجرمين مع هونغ كونغ ووضعت السفارة الصينية في كانبيرا ملفاً فيه 14 وجهاً للخلاف بين الجانبين الصيني والأسترالي منها التمويل الحكومي للأبحاث المناهضة للصين في معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي، ومداهمات للصحفيين الصينيين وإلغاء التأشيرات الأكاديمية، بالاضافة إلى شن هجمات إعلامية على الصين بسبب تايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ وما آثار غضب الصين أيضاً توقيع أستراليا اتفاقية دفاع مع اليابان بهدف مواجهة تنامي الوجود الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما انضمت أستراليا إلى الولايات المتحدة برفض مطالبات بكين بالسيادة في بحر الصين الجنوبي ثم توالت القطيعة الاقتصادية بين البلدين(35).

وقد عبَّرت الوثائق الأميركية الرسمية عن أهمية الدور الاسترالي حيث ذكرت وثيقة لوزارة الدفاع تحت عنوان: "الحفاظ على القيادة العالمية للولايات المتحدة: أولويات القرن الواحد والعشرين الدفاعية" أن حوالي 60 % من قدرات الولايات المتحدة البحريَّة والجويَّة سيتم نقلها إلى المسرح الآسيوي بحلول عام 2020 لتحقيق التوازن المطلوب في منطقة آسيا - الهادئ وضمن هذا المنظور الواسع تأتي أهميَّة أستراليا لاسيما من الناحية الجيوستراتيجية فالولايات المتحدة الشريك الأمني الأول لكانبيرا التي تقع في موقع جغرافي ممتاز يتلاءم مع التوجه الأميركي الجديد، ويجعل منها بمثابة قاعدة لوجستيَّة للاستراتيجية الأميركية التي تهدف إلى تعديل ميزان القوى في المنطقة وتمتلك البنية التحتيَّة الملائمة وبما أن أستراليا تمتلك القيم الغربية والموقع الآسيوي، وتتمتع أيضًا بقوات مسلحة محترفة ومؤهله للعمل هناك، فإن هذه المعطيات تجعل المؤسسات الأمنيَّة الأميركية ترى فيها شريكا متزايد الأهمية، ولا يمكن تعويضه وبهذا المعنى فإن أستراليا تقع في صلب الاهتمام الأمني الأميركي في منطقة الهند – الهادئ بما يمكن لها أن توفر دعم للعمليات المخصصة لمواجه المخاطر القادمة من الشمال، ومنصة مراقبة لواشنطن وبوابات جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي ومحطة متابعة للأمن الملاحي في منطقة هي بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية عبر البحر بالإضافة إلى ما يمكن أن ت محطة دعم لوجستي لقواتها في المنطقة(36).

وهناك مذهبين تقليدي وحديث للاستراتيجية الاسترالية وللمذهب التقليدي القائم على "الحليف الخارجي" "التحالف كعنصر رادع" أنصار في أوساط المفكرين والباحثين وصانعي القرار الأستراليين لعلَّ أبرزهم الداعين إلى تقوية

التحالف مع الولايات المتحدة إلى أقصى حد ممكن فهؤلاء يعتبرون أن المصالح الأسترالية مع الولايات المتحدة وعلى أستراليا توثيق علاقاتها مع اميركا إلى الحد الأقصى لموازنة الصعود الصيني الذي قد يُشكل خطرًا محتملا خلال مرحلة لاحقة لاسيما مع تصاعد القدرات العسكرية الصينية والنزاعات الإقليمية ويرى أنصاره أن هناك تصاعدا في الحزم الصيني على المستوى الإقليمي وأنه يجب على أستراليا أن تتخذ مبادرات تعبّر من خلالها عن تضامنها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وذلك بما يُسهم وبشكل فاعل في تقوية التحالف مع واشنطن ويشجع هذه الأخيرة على أن تحافظ على التزاماتها الأمنية الإقليمية، وعلى الرفع من درجة متانة ومصداقية ويرى هؤلاء أن الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هو أن تمتلك أستراليا القدرات التي تخولها الإسهام الفعلي والفعال في التعامل مع أي أزمة أو نزاع إقليمي، وأن تمتلك القدرة العسكرية التي تخولها الدفاع عن أراضيها بشكل فعال أمام أي هجوم من أي قوة آسيوية لا بل أن تنقل المعركة أيضًا بمساعدة الولايات المتحدة إلى أرض العدو وخلال السنوات القليلة الماضية مذهب استراتيجي جديد ألا وهو "الاستقلال الاستراتيجي" وهذه المدرسة تؤمن بفعالية "الاستقلال الاستراتيجي" وينطلق هؤلاء في تسويق هذه الفكرة من معطيات يرون أنها تشير إلى أن قدرة الولايات المتحدة على المدى البعيد آخذة في التراجع كما أن رؤيتهم المستقبلية للمنطقة تعتمد على المتقدم كضامن أمني يتمتع بالاستقرار ضمن فرضية استمرار الصعود الصيني والتراجع الأميركي ،، ومع توقيع اتفاقية تحالف (AUKUS) يبدو ان الغلبة تميل لانصار المذهب التقليدي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية(37).

المطلب الثاني :

استراتيجية الصين في المحيطين الهندي والهادي

انتقل التركيز الصيني من القوة البرية الى القوة البحرية منذ فترة التسعينات حيث أن الاولوية العليا التي تعطيها النخبة السياسية والعسكرية الصينية لتحديث البحرية الشعبية هي دليل علي تقييمها أن القوات البحرية الصينية وليس قواهتا البرية هي التي ستكون في خط المواجهة في الدفاع عن مصالح الصين في العقود المقبلة ومن الادلة الاخرى على هذه الاهمية التي تعلقها قيادة جمهورية الصين الشعبية على تحديث القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني وكان استعراض المناورات البحرية التي أجريت في جنوب الصين في تشرين الاول/أكتوبر 1995 والتي قاد فيها جيانغ تسه مين مجيع أعضاء اللجنة العسكرية المركزية وفي الاستعراض ألزم كل أعضاء اللجنة بدعم تطوير القوات البحرية كأولوية عاجله و مثال آخر في تعيين نائب الادميرال تشانغ دينغفا Zhang Dingfa رئيسا لاكاديمية العلوم العسكرية ، وهي أعلى هيئه للأبحاث العسكرية في جيش التحرير الشعبي الصيني وشكل ارث هيمنة القوة البرية عائق كبير في السابق حول إمكانية تطوير القوات البحرية الصينية ،حيث تتشكل الثقافة الداخلية لجيش التحرير الشعبي الصيني من تراثه كقوة عرفت منذ أيامه الاولى بالاهمية المحورية للحرب البرية و لقد تم الانتهاء من هيمنة جيش التحرير الشعبي البري PLAA على اللجنة العسكرية المركزية CMC بداية من عام 2004 ، عندما تمت ترقية رؤساء الاركان للقوات الجوية لجيش التحرير الشعبي PLAAF و القوات البحرية لجيش التحري الشعبي PLAN و سلاح المدفعية لجيش التحرير الشعبي الصيني PLASAF في توسيع اللجنة العسكرية المركزية وفي عام 2012 تمت ترقية قائد القوات الجوية الجنرال شو كيليانغ Qiliang Xu General ليكون أول جنرال من خارج

القوات البرية يكون نائب لرئيس اللجنة العسكرية المركزية وقد أعاقت الهيمنة الثقافية للجيش منذ فتره طويلة تفكير جيش التحرير الشعبي في الصراع المسلح و استخدام القوة والتواصل(38).

وتتضمن الاستراتيجية العسكرية البحرية للصين ببساطة وهذا في المقام الاول منع الولايات المتحدة أو القوات المتحالفة من إثناء الصين عن إنفاذ مطالبها البحرية والسيطرة على الاقاليم البحرية والدفاع عن خط ساحل جمهورية الصين الشعبية في حال نشوب أي صراع مع أي خصم إقليمي وهذا يشمل بناء القدرات التي يشبه كثير منها قدرات مقاومة التدخل الالزمة في حال حدوث أي حالات طوارئ تتعلق بتايوان وتحقيق مجموعة متنوعة من المطالب في المعالم الجغرافية الاخرى في بحري الصين الجنوبي والشرقي وخصوصا بالسيادة على الجز الصينية والتصدي للنزاعات على الحدود البحرية وكذلك الدفاع عن مطالبات الصين بمنطقتها الاقتصادية الخالصة التي تخوضها الصين حاليا مع العديد من البلدان في المنطقة بما في ذلك اليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وفيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي والتي لاتزال الاحداث الاخيرة تشير إلى إمكانية التصعيد في المنطقة بدلالة الممارسات من دول الإقليم ضد المراكز العسكرية في جزر باراسيل وسبراتلي وعمليات المواجهة في مياه جزيرة سكاربورو مع الفلبين وسوء التفاهم الاخير مع اليابان وفيتنام في جزر "باليابانية سينكاكو/ والصينية دياويو" بالاضافة إلى ذلك أصبح استقرار المنطقة البحرية ضرورة أساسية للقيادة الصينية حيث يتزايد اعتماد النمو الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية على التجارة البحرية واستغلال احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في البحر والوصول إلى الثروات السمكية والموارد الطبيعية الأخرى وهذا يعني بالنسبة إلى جيش التحرير الشعبي ضمان الوصول إلى خطوط المواصلات البحرية الاقليمية الرئيسية وتوسيع عمق الصين الاستراتيجي والعملياتي(39).

والاستراتيجة أعلاه لمن تكن وليدة الصدفة وانما أتت بناءا على ما يعرف بـ "الكتاب الأبيض" بالتسلسل التاسع حول الدفاع تحت عنوان "الإستراتيجية العسكرية الصينية" فى محاولة لإبراز إلتزام الصين بالتنمية السلمية وبالشفافية العسكرية ويعد الكتاب الأبيض بالسلسة الاخيرة مؤلف من قرابة 9 آلاف صفحة وهو أول كتاب من نوعه يركز تحديدا على الإستراتيجية ويبحث الموضوعات الأشد حساسية والمتعلقة بالسياسة العسكرية والأمنية الصينية وجوهرها وأشار الكتاب الأبيض إلى أن الإستراتيجية تركز على المبدأ التوجيهى "الدفاع النشط" وتتمسك بوحدة الدفاع الإستراتيجى والهجوم التكتيكى والعملياتى وبأن الصين "لن تهاجم ما لم تُهاجم، ولكننا سنشن بالتأكيد هجوما مضادا إذا ما تعرضنا لهجوم" وقد إحتوت النسخة المترجمة من الوثيقة الصينية المنشورة فى وسائل الإعلام الصينية على مقدمة و6 محاور هي : حالة الأمن القومى الصينى، والبعثات والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة الصينية،والمبدأ التوجيهى الاستراتيجى للدفاع النشط ،وبناء وتطوير القوات المسلحة الصينية، والتحضير للصراع العسكري، والتعاون العسكرى والأمن(40).

ويعد المفهوم الاستراتيجى للدفاع النشط هو جوهر الفكر الاستراتيجى العسكرى للحزب الشيوعى الصينى وقد وضعت قوات الشعب المسلحة الصينية مجموعة كاملة من المفاهيم الاستراتيجية للدفاع النشط، والذى يتلخص فى: التمسك بوحدة الدفاع الاستراتيجى والهجوم العملياتى والتكتيكى والالتزام بمبادئ الدفاع، والدفاع عن النفس والضربة المضادة المابعدية (post-emptive) والتمسك بالموقف القائل بـ "نحن لن نهاجم إلا إذا تعرضنا لهجوم، لكننا سوف نقوم بهجوم مضاد بالتأكيد اذا تعرضنا لهجوم" ونصت الوثيقة على أنه لتنفيذ المبدأ الاستراتيجى

العسكرى للدفاع النشط فى الوضع الجديد، فإن القوات المسلحة الصينية سيكون عليها التمسك بالمبادئ التالية(41):

a. أن يكون تابعا لـ وفى خدمة الهدف الاستراتيجى الوطني، وتنفيذ نظرة شمولية للأمن الوطني وتعزيز الإستعداد للنضال العسكرى ومنع الأزمات وردع الحروب والانتصار فيها.
b. تعزيز الموقف الاستراتيجى المواتى للتنمية السلمية للصين والتمسك بسياسة دفاع وطنية ذات طبيعة دفاعية والمثابرة فى التنسيق الوثيق بين العمل السياسى والعسكرى والاقتصادى والدبلوماسي والتعامل بإيجابية مع التهديدات الأمنية الشاملة التى يمكن أن تواجهها البلاد.
c. تحقيق توازن بين حماية الحقوق وصيانة الاستقرار ووضع التخطيط الشامل لكليهما وحماية السيادة الوطنية الصينية على أراضيها وحقوقها ومصالحها البحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار على طول محيط الصين.
d. السعى إلى أخذ زمام المبادرة الاستراتيجية فى الصراع العسكري والتخطيط للصراع العسكرى على نحو استباقى فى كل الاتجاهات والمجالات واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري والإصلاح والتنمية.
e. استخدام استراتيجيات وتكتيكات تضمن المرونة والتنقل واطلاق العنان للفعالية الشاملة العمليات مشتركة وتركيز قوات متفوقة والاستفادة المتكاملة من جميع الوسائل والأساليب العملياتية.
f. اتخاذ الاستعدادات الجادة للتعامل مع السيناريوهات الأكثر تعقيدا وصعوبة ودعم التفكير الجوهرى والقيام بعمل قوى فى جميع الجوانب وذلك لضمان الاستجابة المناسبة لمثل هذه السيناريوهات بكل سهولة فى أى وقت وفى أى ظرف من الظروف.
g. افساح المجال كاملا للمزايا السياسية الفريدة لقوات الشعب المسلحة ودعم القيادة المطلقة للحزب الشيوعى الصينى على الجيش والتأكيد على زراعة الروح القتالية وفرض الانضباط الصارم وتحسين الكفاءة المهنية وقوة القوات وبناء علاقات أوثق بين الحكومة والجيش وكذلك بين الشعب والجيش ورفع الروح المعنوية للضباط والرجال.
h. اطلاق العنان للقوة الشاملة لمفهوم الحرب الشعبية والإستمرار فى توظيفها كسلاح رئيسى للانتصار على العدو وإثراء محتويات وطرق ووسائل مفهوم الحرب الشعبية والمضى قدما فى التحول من التركيز على الموارد البشرية فى تعبئة الحرب إلى التركيز على العلوم والتكنولوجيا.
i. توسيع نشاط التعاون العسكرى والأمني وتعميق العلاقات العسكرية مع القوى الكبرى والدول المجاورة والدول النامية الأخرى وتشجيع إنشاء إطار إقليمى للأمن والتعاون.

وفي ترجمة عملية لاعلاه وفي اول رد على تحالف (AUKUS) عملت الصين على توقيع "اتفاقية جزر سليمان"(42) وهي أرخبيل الجـزر الواقعة إلى الشمال من أستراليا، في مارس 2022 وتتمثل أبرز بنود هذه الاتفاقية في التالي(43):

1. تسهيالت لوجستية: تتضمن المسودة بنداً يقر بأحقية الصين في المرور والبقاء في موانئ جزر سليمان فضلاً عن إمكانية استخدام المنافذ والخدمات اللوجستية للجزيرة بعد موافقتها مع توفير جزر سليمان كل التسهيلات اللازمة لذلك.

2. الدعم الشرطي والامني: تسمح الاتفاقية أيضاً للشرطة الصينية المسلحة بالانتشار بناء عى طلب من جزر سليمان لارساء "النظام الاجتامعي" في إشارة الى التدخل لدعم الجزيرة في مواجهة أي احتجاجات أو السماح للقوات الصينية بحماية النظام من الاضطرابات الداخلية والحفاظ على "سلامة الافراد الصينين" ومشاريع كبرى في الجزر ما قد يتخذ شكل هذا الوجود بقواعد عسكرية.
3. تعاون أمني غامض: يتضمن الاتفاق بنداً يحتم السرية بخصوص بعض المهام الي قد توكل للقوات الصينية والتي تتعدى القوات الشرطية وتصل إلى إرسال قوات خاصة عالية التدريب، إذ إنه من دون الموافقة الخطية للطرفين أي بكين وهونيارا لايمكن أي منهما الكشف عن هذه المهات. .. انظر الخريطة التالية للموقع الاستراتيجي لجزر سليمان(44) :

خريطة رقم / 2 - موقع جزر سليمان

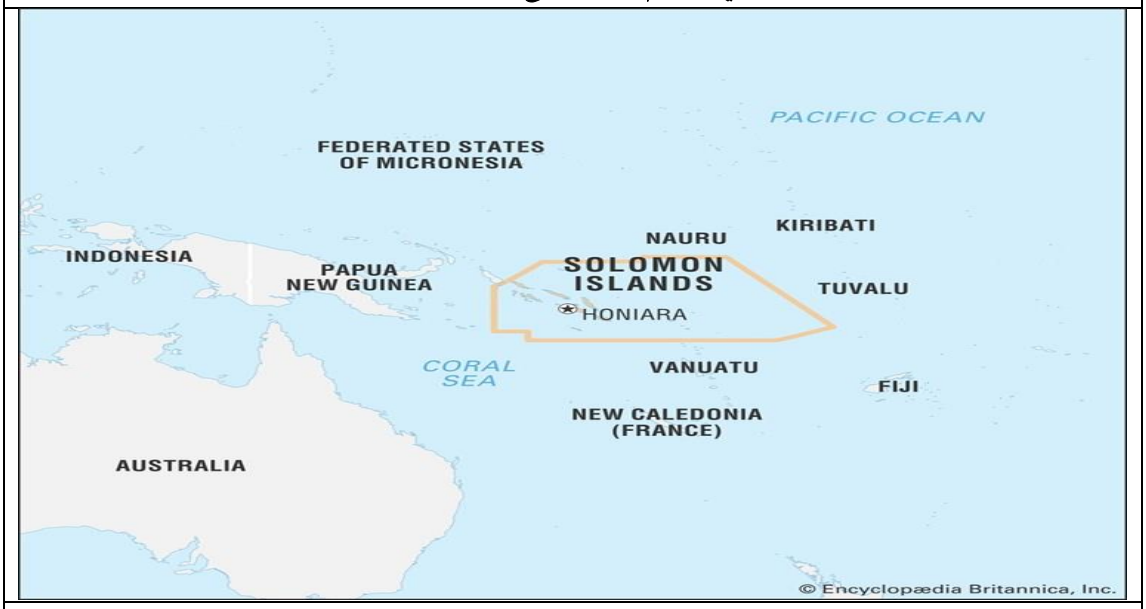

islands and nation, Pacific Oceanhttps://www.britannica.com/place/Solomon- -Solomon Islands .Islands

وهو ما أثار مخاوف أستراليا ونيوزيالندا نظراً لان الجزيرة كانت حليفاً رئيسياً لهما كما أن الدولتين تخشيان من أن تمهد هذه الاتفاقية الطريق أمام أول وجود عسكري صيني في جنوب الهادئ، في حين اعتبرت الولايات المتحدة ذلك خطوة تصعيدية من بكين لنشرها قوات في مناطق النفوذ الاسترالي والامريكي في جنوب الهادئ (45).

المبحث الثالث :

تحالف (AUKUS) انتقالة اطلسية الى الهادي ام تعزيز الوجود في المنطقة الرمادية "رؤية مستقبلية"

تداخل الروابط في كافة المجالات على الساحة الدولية ووتيرة سرعة التغيير التي يسير عليها لاتخدم كل الدول لمواكبة هذه التطورات بسبب أوضاعها الداخلية او الخارجية فكثير منها لم يكن مهيئا للسير في هذا المسار وأدى

إلى تآكل بنيتها السياسية ومركزها السياسي دوليا والروابط المختلفة متعددة المراكز لاتستطيع الدول مواجهتها فرادى فانفلتت مشاكل وحاجات الشعوب من الحدود الى الاقليمي خاصة مع زيادة مطالبهم واحتياجاتهم فلا تجد الدول سبيلا لاستعادة الامن والاستقرار سوى القوة وهنا يبدأ التوتر خاصة عندما تستخدم القوة كإجراء وقائي لحفظ القانون وفقا لرؤية تلك الدولة والنظام العام وهنا الحلقة التي مهدت لظهور المناطق الرمادية "areas gray" وهو مصطلح متعدد الاستعمالات ويستغرق الكثير من المفاهيم ويحتمل العديد من الاوضاع واحيانا مرتبط بإطار زماني ومكاني مبهم كما تطلق المناطق الرمادية على تلك المناطق التي تسودها حالة مبهمة نتيجة غياب سلطة القانون ويرجع السبب إلى وقوع أزمات الى ما نهاية لها وكأنما أزمات مزمنة لايلوح لها في الافق أي حل وكأنما هذا توصيف لخلافات الصين مع مجموعة من دول اسيا خصوصا في الحدود البحرية(46).

وهنا بالذات هناك تباين في تعريف كل من الولايات المتحدة و حلفائها لمصطلح "الهجوم المسلح" و"المنطقة الرمادية"، ويبدو أن الصين قد استغلت هذا التباين من أجل تأكيد مطالبتها بمجموعة من الجزر من خلال القيام بأنشطة في المنطقة الرمادية على نحو يتسم بالتحايل على إلتزام أمريكا بالدفاع عن حلفائها بموجب المعاهدات الأمنية مع اليابان او كوريا الجنوبية وبالتالي هناك حاجة إلى ادراك مفهوم "المنطقة الرمادية" جيدا حتى لايعيق الفهم غير الدقيق لهذا المصطلح جهود تعاون التحالفات من أجل تحقيق ألاهداف ألامنية المشتركةعادة ما تنتهك عمليات المنطقة الرمادية سيادة الدول الاجنبية ومصالحها الوطنية على نحو لا يرقى إلى مستوى الهجوم المسلح وتمثل هذه الاشكال من تكتيكات النفاذ الى المنطقة المستهدفة سريعا فاللعمليات الرمادية غير التقليدية أساليب لتغيير الوضع الراهن دون الحاجة إلى اللجوء إلى الهجمات العسكرية فهي تشكل مجموعة واسعة من المواقف التي ليست سلما ولا حربا ولكنها تستمر لفترة طويلة فالصين تستخدم نهج المنطقة الرمادية هذا لزيادة السيطرة الصينية على البحار المحيطة مع تجنب الصراع المباشر أو الاستجابة القوية من قبل الولايات المتحدة الامريكية وهنا بدأت الولايات المتحدة وحلفائها تحاول تعريف واضح ومتفق عليه للتمييز بين مفهوم عمليات المنطقة الرمادية والهجوم المسلح الذي يستدعي التدخلات العسكرية مع الادراك الكامل لمدى تعقد الموقف الحالي مع الصين، كما يجب التمييز بشكل واضح بين الوسائل العسكرية التقليدية وغير التقليدية مع الاخذ في الاعتبار أن أنشطة القوات البحرية الصينية استطاعت أن تحقق عدًدا من المكاسب وفقا لهذا الأسلوب (47).

وفي السنوات الاخيرة استخدام ما سمي بتكتيكات النزاع البارد او "المنطقة الرمادية" بشكل واسع أو ما تعرف بالاجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الراهن من خلال خطوات رغم أنها استتباعية فإنها في الوقت ذاته تخضع لتقدير مدروس لتظل دون المستوى الذي قد يستدعي رد فعل مسلح أو سيلقي بعبء التصعيد على دول الوضع الراهن والصين إحدى الدول البارزة المطبقة لهذا النهج وقد أدرجته ضمن مكون جوهري من مكونات الاستراتيجية السياسية العسكرية الاقليمية الشاملة لبكين بما في ذلك استخدامها مباشرة في مجالات البحر والفضاء الالكتروني مع احتمالية إدراج مجال الفضاء الخارجي فيما بعد وتسعى الصين إلى تحويل توازن القوى الاقليمي لصالحها وتقويض مصداقية التزامات "الردع الممتد" الامريكية أو الوعود التي تقطعها الولايات المتحدة بأنها لن تردع الهجمات التي تتعرض لها فحسب بل وستردع الهجمات التي يتعرض لها حلفاؤها مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا في سبيل ذلك تستعين الصين برجال يطلق عليهم اسم الرجال الزرق الصغار"Men Blue Little " يعرفون على أنهم صيادون تجاريون بالوكالة وتدعمهم الصين عن طريق سفن إنفاذ القانون البحري وقوات بحرية عابرة

للمحيطات وهم قوات او ميلشيا بحرية إقليمية باعتبارهم غطاء لعملياتها البحرية ويمكن استخدام أولئك في مثل هذه الحرب الباردة وأنشطة وقت الحرب بالفعل وهؤلاء يرغبون في تحقيق أهدافهم المكلفين بها من خلال الجمع بين الاصول العسكرية والمدنية، وانتهاك القواعد المرتبطة بالمحاربين النظاميين، ومحاولة إجبار قوى الوضع الراهن على نشر قوات عسكرية غايته استنزافها واشغالها وبغية تحقيق تأثيرات استراتيجية بعيدة المدى دون أن تواجه الصين عواقب أفعالها مباشرة(48).

المطلب الأول

طبيعة التحالف وأسباب النشأة والتأثيرات على وحدة حلف الاطلسي

شهد العقد الأخير من القرنِ الحادي والعشرين تحولا في الاستراتيجية الأمريكية إزاء الساحة الأسيوية، وتمّثل ذلك بزيادة الانتقال التدريجي والنفوذ نحو دول شرق آسيا بهدف محاصرة جمهورية الصين الشعبية وبدأت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما حينها تدرك وتعترف بالأهمية الاقتصادية المتزايدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتحديات الأمنية التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة مستقبلاً في هذه المنطقة وهو ما يعكس توجها أمريكيا عرف في البداية بمسمى "محور الارتكاز الآسيوي Pivot to Asia" ثم أصبح يسمى لاحقا "إعادة التوازن rebalance" وتقوم نقطة ارتكازه على دعم الروابط الدبلوماسية، والعلاقات التجارية، وكذلك الأمنية للولايات المتحدة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ(49).

وتوسع هذا التوجه مع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب واتخذ منحى أكثر فاعلية في عهد الرئيس الحالي جو بايدن إذ اتخذت إدارة الرئيس جو بايدن خلال المدة من 15 آب/ أغسطس ولغاية 15 أيلول/ سبتمبر 2021، أي على مدار ثلاثين يومًا فقط، قرارين، كان توقيتهما مُفاجئًا إلى حد ما لغالبية دول العالم وبضمنهم حلفائها في دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقد عكس القرار الأول انسحابًا عسكريًا أمريكيًا سريعًا من أفغانستان والذي أُعلن في 15 آب/أغسطس 2021 ونفذ في غضون أسبوعين فقط بينما تمثل القرار الثاني بإعلان الرئيس جو بايدن في 15 أيلول/ سبتمبر 2021 عن تشكيل تحالف أمني استراتيجي جديد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ تحت مسمى تحالف أوكوس (AUKUS) ويضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (بريطانيا) وأستراليا وهو إختصار الحروف الأولى لأسماء دول التحالف (50) .. ويمكن إيجاز الأهداف المعلنة للتحالف الجديد بالآتي(51):

1- وفقًا للإعلان المنشور في الموقع الرسمي للبيت الأبيض الأمريكي من رؤساء دول التحالف الجديد (AUKUS)، كل من: الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون، ورئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون. بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 2021، سيتم تزويد أستراليا بأسطول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية مع تأكيد الرؤساء الثلاثة بعدم تسليح هذه الغواصات بأسلحة نووية في الوقت الحاضر، وذلك بهدف مواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين.
2- استهدف التحالف الدفاعي الجديد، المُحافظة على الأمن والاستقرار في المحيطين الهندي والهادئ، وستحصل أستراليا بمقتضى هذا الاتفاق على اثنتي عشرة غواصة تُدار بالطاقة النووية. وبذلك، تصبح أستراليا الدولة السابعة في العالم التي تمتلك هذا النوع من الغواصاتِ بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا

وروسيا والصين والهند وتضمن اتفاق الشراكة بإن تقوم الولايات المُتحدة بتسليم أستراليا غواصات تعمل بالدفع النووي، وهي أول مرة تزود بها واشنطن تلك التكنولوجيا إلى دولة أخرى غير بريطانيا كما ستحصل أستراليا على صواريخ كروز أمريكية بعيدة المدى من طراز توماهوك وعلاوة على ذلك ستعمل دول تحالف الأوكوس على تعزيز التعاون في مجالي الدفاع السيبراني والذكاء الاصطناعي، وستحفز من تعزيز القدرات المُشتركة وإمكان التشغيل البيني العسكري بين البلدان الثلاثة.

3- موازنة النفوذ الصيني في المحيطين: سيتم دعم أستراليا بالغواصات النووية، نظرًا إلى موقعها الاستراتيجي الحيوي في المحيطين الهادئ والهندي، وكذلك كونها الفناء الخلفي للصين. ولذلك يمكن القول إن هذه الشراكة ستسمح لأستراليا أن تصبح لاعبًا قويًا بطريقة قد تغير توازن القوة البحرية في منطقة كانت، ولا تزال، ضمن الأهداف التوسعية للنفوذ الصيني .

وبالعودة تاريخيا إلى المؤرخ والمفكر البريطاني إريك هوبسباوم ونظريته المتكاملة عن القرون نجد أنه لا يراها بعدد السنين "مائة سنة لكل قرن" ولكنه يقيسها بطول الصراعات الفكرية والسياسية والعسكرية الفاعلة والحاكمة في زمانها ومن ثم فهو يعتبر أن هناك قروناً طويلة وقروناً قصيرة وبوحي هذه النظرية، فإن هوبسباوم أصدر كتاباً عن القرن العشرين سماه "زمان التطرف: القرن العشرين القصير" واعتبر هوبسباوم أن القرن العشرين بدأ مع الحرب العالمية الأولى 1914 بتصدع الأوضاع الدولية الموروثة من القرن التاسع عشر وقيام أوضاع جديدة برزت أكثر بالثورة البلشفية وظهور الاتحاد السوفياتي ثم انتهت بسقوطه سنة 1991 ساحباً معه مجموعة أوروبا الشرقية برمتها وبهذا القياس يمكن اعتبار نشوء وارتقاء تحالفين جديدين على سطح الكرة الأرضية وهما تحالف "أوكوس" وتحالف "كواد" بداية حقيقية للقرن الحادي والعشرين ونهاية القرن العشرين حيث ظهر حلف الناتو أو الأطلسي في مواجهة حلف وارسو وتبقى أستراليا في حقيقة الأمر كلمة السر في اتفاق أوكوس، وما هو غير معلن عنه في بيان الانطلاق، وإن كان معروفاً للقاصي والداني هو أن التحالف الجديد غرضه الرئيس مواجهة النفوذ المتصاعد للصين في المحيط الهادي بشكل خاص وفي المجال الآسيوي بنوع عام لكن خيار أستراليا الاستغناء عن العقد الذي (52) كان يربطها بفرنسا من 2016 لاقتناء غواصات تقليدية والتوجه للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية يتعدى كونه تقنياً فحسب وبحسب تحليل المجلة الأميركية الشهيرة"بيزنس إنسايدر" فإن خيار كانبيرا أملته دواع استراتيجية تتقدمها الحاجة إلى تحديث أسطولها في مواجهة التهديد الصيني وعلى الجانب التقني تبدو الغواصات الأميركية في المياه الإقليمية الأسترالية ذراعاً غربياً طويلاً يطال الصين بكل تأكيد ذلك أنها قادرة على تدمير قطاع جوي على بعد عدة آلاف من الكيلومترات بينما الغواصة التي تعمل بالطاقة التقليدية (ديزل/ كهرباء) ليس لها نفس النطاق وتبدو أستراليا درة التاج الغربي والأميركي بنوع خاص في القرن الجديد الذي يتحدث عنه هوبسباوم قرن المواجهة مع الصين لا سيما وأنها تستفيد من موقعها قبالة اليابان في هاواي وعلى الجانب الآخر من منطقة المحيطين الهندي والهادي حتى الشرق الأوسط لمراقبة المطامع الصينية ومن هنا تبدو الخطة الأميركية /الأسترالية/ البريطانية الساعية لتوحيد القوى الأنجلوساكسونية القديمة في إطار محدث بهدف احتواء توسع بكين في المنطقة(53).

وعن دور حلف شمال الاطلسي في منطقة الإندوباسيفيك فإنه ينظر الى ان ميل التفوق الاقتصادي نحو الصين هناك بالرغم من التفوق الأمريكي عسكريًا واستراتيجيًا وسياسيًا في المنطقة نفسها يزيد من أمد الصراع ، ونظر أيضا الى ان هناك ما يحد من فرص الولايات المتحدة في تقويض الصين اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا ويصعب في

الوقت نفسه على الحلف التدخل بشكل مباشر في منطقة الإندوباسيفيك رغم اعتباره للصين مصدرًا للتهديد المباشر بعد روسيا لسببين الأول: أنه بموجب المادة الخامسة أي تطبيق مبدأ الدفاع المشترك والأمن الجماعي للناتو حتى وإن شاركت القوات الأمريكية عند حدوث حرب في منطقة أسيا المحيط الهادئ لاسيما أن هذا يتطلب موافقة مجلس الأمن وهو أمر يستحال حدوثه لكون الصين عضو دائم في مجلس الأمن والثاني هو الردع النووي والاقتصادي فعلى الرغم من إدراك أعضاء الحلف بخطورة الصين إلا أنه من غير المتوقع الوصول لتوافق بين الأمريكيين والأوروبيين خلال الأجل القريب حول كيفية التعامل مع الصين ومن غير المتوقع أن يتخلى الأوروبيون عن تعاونهم الاقتصادي مع الصين وكذلك الولايات المتحدة وأيضا الصين لاتستطيع التخلي عن الاوربين ولا الولايات المتحدة خاصة في مجال التكنولوجيا ومن ثم، يمكن القول إن التعاون مع الصين وفق وجهة نظرهم يخدم مصالح الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والسياسية ولكنه في الوقت نفسه سيسعى للحفاظ على علاقاته الوثيقة والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي سيظل حلف الناتو هو المظلة الحاكمة لمنظومة التعاون الأمني بين أوروبا وأمريكا ما لم تتفوق الصين اقتصاديًا وتكنولوجيًا على الولايات المتحدة ، ولتجنب حدوث ذلك على الولايات المتحدة دراسة قدرات الدول الأوروبية التكنولوجية في مواجهة التحديات غير التقليدية من خلال معرفة الاستثمارات الصينية هناك (54) وهذا لايعني الانفصال او فراق الأهداف بين اوربا الغرب وامريكا وبريطانيا الغرب والدليل التضامن الأطلسي في قضية الحرب الروسية على أوكرانيا ، وأخيرا فهذه الأزمة أفضت إلى إنهاء الشكوك حيال إخلاص بعض الدول من أعضائه والمقصود فرنسا المتمردة الأزلية على المنظمة والتي كانت غادرتها في 1966 بناء على طلب الجنرال ديغول قبل أن تعود إلى الانضمام في حقبة الرئيس السابق نيكولا ساركوزي في 2007 حيث وضعت اليوم ترددها جانبا وبشكل خاص بعد إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن في 24 فبراير/شباط عن أنه سيدافع عن كل "شبر من أراضي الناتو" بمواجهة روسيا(55).

وقبل تناول المشاهد المستقبلية يجب ان يتم توثيق مواقف الدول والتحالفات المحيطة والقريبة والمتأثرة من هذا التحالف رغم اعتقاد الباحث ان المواقف المعارضة او الرافضة او غير المرحبة لن تؤثر في الحلف اطلاقا ولربما كانت فرنسا اشد المتأثرين اقتصاديا من الموضع خاصة بعد الغاء استراليا اتفاقيتها للتعاون العسكري معها والتي كان جزء رئيسي منها انتاج غواصات فرنسية لحساب البحرية الأسترالي ووصف وزير الخارجية الفرنسي حينها جان إيف لودريان الحلف بأنه "طعنة في الظهر" تشكل " سلوكًا غير مقبول بين الحلفاء والشركاء وفي خطوة غير مسبوقة تقريبًا بين الحلفاء أمر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون باستدعاء سفيري بلاده في واشنطن وكانبيرا والغت الوزيرة فلورنس بارلي مع وزير الدفاع البريطاني، بن والاس، في لندن هذا الأسبوع اجتماعا تنسيقيا عسكريا وامنيا واستخباراتيا(56). وفي ردود فعل منظمة رابطة الأسيان وصفوا الحلف بأنه صفعه قويه على الوجه بالنسبة للرابطة وتصرف ينم عن عدم احترام من جانب اقدم الشركاء المحاورين للرابطة وتعتقد الرابطة ان كواد واوكوس الان يعكسان موقف واشنطن التصادمي الحاد تجاه الصين ويؤدي الى نشوب حرب باردة جديدة ويقوض الاستقلال الاستراتيجي الذي حافظ أعضاء أسيان على تنميته مايؤدي بالضرورة الى انحياز أعضائها لاحد الطرفين (57).

وكان الموقف الروسي واضح في القلق من الحلف اذ وصف سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف الحلف بأنه "نموذج أولي لحلف شمال أطلسي (ناتو) آسيوي" وأضاف أن "واشنطن ستحاول إشراك دول أخرى في هذا التحالف الذي يهدف بدرجة أساسية إلى اتباع سياسات مناهضة للصين وروسيا" وشارك بعض المسؤولين

الدبلوماسيين الروس نظراءهم الصينيين في التعبيرعن القلق حيال تطوير أستراليا لغواصات تعمل بالطاقة النووية (بمساعدة أمريكية وبريطانية) واعتبروا أنه أمر من شأنه أن يقوض معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية و(التعجيل بسباق التسلح) في المنطقة واقترحوا روسيا أن يكون بناء أسطول الغواصات النووية بإشراف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو اقتراح من المستبعد أن تقبله أستراليا(58).

اما الموقف الياباني الذي يحتفظ أصلا بتحالف متعدد الاشكال مع الولايات المتحدة فأن الواقع يقول بأنها ضمن هذا الحلف عمليا وليس بشكل تفصيلي وقد تشهد الأشهر المقبلة انضماما كاملا ورغم ان هناك تصريحات إعلامية تفيد ان الحكومة اليابانية تلقت مقترحات غير رسمية للانضمام إلى تحالف "أوكوس" الأمني الذي عقدته الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا لاهتمام هذه الدول بالدرجة الأولى بمشاركة القدرات اليابانية في استخدام آخر الإنجازات العسكرية وعلى وجه الخصوص في إنتاج أسلحة فرط صوتية ووسائل الحرب الإلكترونية والسيبرانية والذكاء الاصطناعي وأنظمة التشفير الا ان مايدور رسميا لم يوضح الموقف الرسمي الياباني من هذا الموضوع (59).

المطلب الثاني

مستقبل تحالف اوكوس بين بقاءه على ماهو عليه او التقدم او التراجع

المشهد الأول :

استمرار تحالف "اوكوس" وتقدمه وتوسعه بانضمام اليابان خصوصا ان الأخيرة لديها سلسلة من الاتفاقات الأمنية تعود لاكثر من 70 سنة وربما حتى كوريا الجنوبية وربط سلسلة القواعد الامريكية العسكرية في الفلبين وغيرها من الدول بقيادة موحدة ويؤكد هذا التوجه ان الإدارة الامريكية سعت ومنذ مجيء جو بايدن الى البيت الأبيض لابتكار خارطة تحالفات جديدة تتناسب مع أولويات أمريكا في المرحلة المقبلة خارج اطر التحالفات التقليدية التاريخية الكبرى وخارج اطار الناتو و بالتالي فان اضعاف الرئيس السابق دونالد ترامب للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لم تكن الا نهجا أمريكيا وسياسة تتبناها واشنطن وهذا ما يفسر مضي الرئيس جو بايدن نحو التحالف مع عدد محدود من الدول وابعاده الشركاء الاوربيين في حلف شمال الأطلسي فعلا ليس قولا مع ايمانه ان هذا الاتفاق الذي يؤسس لتحالف على الحدود البحرية للصين في هذه المنطقة الهامة من العالم حدثا ليس عاديا وانما تحول تاريخي في خريطة التحالفات العالمية سيؤثر في بنية النظام الدولي الامنية وفي طبيعة التنافس والصراع العالمي في تلك المنطقة .

المشهد الثاني:

يبقى في هذا المشهد وضع التحالف على ماهو عليه خصوصا بعد تأكد الامريكين من ان مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي" في الفترة القادمة اخذ بالتحقق لامحالة وهو المسار الذي يؤيده الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" ومع ذلك، فإن أغلب الخبراء الأوروبيين يؤكدون أن دول الاتحاد لاتزال تواجه تحدي توفير التمويل اللازم من أجل تعزيز صناعاتها العسكرية بصورة مستقلة عن الحليف الأمريكي أي أنه ليس من الوارد أن تتمكن أوروبا من تحقيق هذا الاستقلال في شكل عاجل وهذا بالذات مايدفع الولايات المتحدة الى الموازنة بين مصالحها الاوربية في

مواجهة روسيا ومصالحها في منطقة الاندو باسسفيك في مواجهة الصين وهو المشهد الأقرب للتحقق وفقا لوجهة نظر الباحث كما يجري الان فعليا.

المشهد الثالث :

يبقى فيه تحالف اوكوس ضعيفا ويتراجع دوره وتأثيره المتوقع بسبب فقدان الدعم من حلفاء الجناح الغربي الأوربي وفي هذا المشهد يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل قوة عسكرية منفصلة للعمل بشكل مستقل بعد تأكد الحلفاء ان الولايات المتحدة تحمل فعلا توجها جديدا يفصل بين مسارات المصالح الغربية عبر الأطلسي خصوصا بعد الانسحاب من العسكري الأمريكي من أفغانستان دون تنسيق مع شركاء الناتو قبل البدء به ويعزز هذا التوجه عدم ابلاغ الامريكين والبريطانين حلفائهم من الدول الاوربية بأنهم ينون توقيع اتفاقية اوكوس مع استراليا في مواجهة الصين خصوصا ان دول الاتحاد الأوربي لم تتبلغ أصلا بهكذا مشروع وقد بدات اتصالاتها بالدول المعنية لتقييم الموقف حسب تصريحات المسؤولين ألاوروبيين وهنا يجب ان لاننسى الرغبة الفرنسية الألمانية في تكوين قيادة عسكرية اوربية منفصلة للدفاع عن اوربا وصياغة سياسة امنية منفصلة عن الولايات المتحدة.

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن واشنطن جو بايدن تمضي قدماً لانتهاج سياسة دونالد ترامب نفسها الهادفة إلى خفض الأعباء المادية عن واشنطن ومحاولة استفادة الولايات المتحدة من المخاوف الأمنية لحلفائها وترجمتها في صورة "مادية" عقود مربحة لشركاتها الدفاعية كما أن التحالف مع أستراليا يؤشر إلى استراتيجية واشنطن إلى تنفيذ سياستها التي سعت لتحقيقها وهي زيادة وتعزيز وجودها العسكري في جنوب وشرق آسيا لتطويق الصين من كافة المسارات البحرية.

وبدت واشنطن في سياساتها تتجه أكثر نحو إعادة ترتيب تحالفاتها القديمة لكي تناسب مع شكل الواقع الجديد خصوصا انها أخذت على عاتقها حماية مصالحها الاستراتيجية بدلاً من الحفاظ على دور حلفائها الأوروبيين التقليديين في القيادة العالمية إلى جانبها وأدوارهم كشركاء معها في التنافس مع الصين وروسيا وربما يعزز ظهور التحالف الأمني (AUKUS) بين واشنطن ولندن وكامبيرا فجأة ودون تنسيق مع الحلفاء الآخرين حالة من انعدام الثقة المتزايدة في العقد الأخير وهو ما يرجح أفقاً مجهول المعالم في خارطة التحالفات القديمة فضلاً عن إعادة الحضور في منطقة قريبة من حدود الصين وتلك المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية والزاخرة بالطرق البحرية التي أصبحت يشار إليها في تقارير الأمن القومي الأمريكي بانها موقع التهديد الأساسي المتأتي من المنافس الوحيد للولايات المتحدة القادر على تحدي النظام الدولي في تلك المنطقة المهمة من العالم والحفاظ عليها كمسارات منفتوحة ومستقرة.

الهوامش والمصادر

الهوامش

(1) مرغني حيزوم بدر الدين - دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة - مجلة العلوم القانونية والسياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة الشهيد حمة لخضر . الوادي - عدد /8 . جانفي 2014- ص92.

(2) محمد عزيز شكري – مصطفى ناصف – الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية – سلسلة عالم المعرفة/7 – المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – الكويت – يوليو 1978- ص9.

(3) مالآت دولية – العدد/ 24 – 24 أكتوبر 2021 –نشرة سياسية الكترونية - تصدر عن موقع أسباب https://www.asbab.com – ص 4.

(4) سعد حقي توفيق - مبادئ العلاقات الدولية - ط ج - المكتبة القانونية بغداد - بغداد – 2018 - ص 372/272.

(5) هاني البسوس – الدبلوماسية الدفاعية القطرية – استراتيجية التحالفات العسكرية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – دراسات – 27 كانون الأول ديسمبر 2021 – قطر / الدوحة - ص 7.

(6) مصطفى عبدالله خشيم - موسوعة علم العلاقات الدولية – ط/2 - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان - ليبيا – 2004 - ص 139.

(7) غراهام ايفانز - جيفري نوينهام - قاموس بينغوين للعلاقات الدولية - ط/1 - مركز الخليج للأبحاث - دبي – 2004 – ص/22-21.

(8) مارتن غريفيش - تيري اوكالاهان - المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية - ط/1 - مركز الخليج للابحاث - دبي - 2008 - ص 195/194.

(9) علي جلال معوض - التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بن الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي - مجلة اتجاهات - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة – العدد / 22 - اغسطس 2017 – الامارات / ابوظبي - ص10/9.

(10) محمد رياض – الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا – مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – 2014 – مصر القاهرة – ص 11/10/9.

(11) عبد القادر دندن – التحول في تشكيل التوازنات: اسيا الباسفيك الى الهندوباسفيك – مجلة السياسة الدولية – العدد/222 – أكتوبر 2020 – المجلد/55 – دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الاهرام – القاهرة/مصر – ص 14.

(12) بلعيشة محمد – الأهمية الجيوسياسية للقارة الاسيوية – الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية) ط/1- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية – برلين / المانيا – ص 6.

(13) محمد رياض – الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا – مصدر سبق ذكره – ص 76/67.

(14) Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit, "The Impact of the Trump Administration's Indo- Pacific Strategy on Regional Economic Governance", Policy Studies N: 79, The East West center series, Honolulu, Hawai'i, 2019. p.3.

(15) - Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.4.

(16) محمد طي – الجيوبولتك منذ منصف القرن التاسع عشر حتى الان – دراسات وتقارير- سلسلة غير دورية - المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق – العدد/19 – كانون الأول 2019 - – ص 6.

(17) سفيان بو سنان - جغرافية آسيا الوسطى و أهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي - المجلة الجزائرية للدراسات السياسية - المجلد 3- العدد /2- 1/12/2016.

(18) الكسندر دوكين – أسس الجيوبولتيكا / مستقبل روسيا الجيوبولتيكي – تعريب:عماد حاتم - دار الكتاب الجديد المتحدة- ط/1- حزيران / 2004- طرابلس / ليبيا – ص 100.

(19) المصدر السابق - ص/100-101.

(20) جاسم سلطان – الجغرافيا والحلم العربي القادم / جيوبوليتك عندما تتحث الجغرافيا – تمكين للأبحاث والنشر – ط/1 – يناير / 2013 – لبنان / بيروت – ص 64-65.

(21) هاجر جمال – تغيير هياكل التحالف – افاق ستراتيجية - دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري– العدد/5 – مارس / 2022 – القاهرة / مصر – ص 253.

(22) المصدر السابق – ص 254.

(23) محمد سنان – الحوار الرباعي / الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا – دورية أتجاهات الاحداث – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث - العدد/24 – نوفمبر / ديسمبر 2017 - ص 86.

(24) علي الدين هلال – حدود اختلاف المصالح والثقة بالتحالفات .. "اوكوس انموذجا" – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث - https://futureuae.com/ar-AE/Search/Index?page – 2021/10/5 – ص 3.

(25) Changing Alliance Structures –The International Institute for Strategic Studies IISS – Middle East - Chapter 3: Asia-Pacific- Manama / Kingdom of Bahrain - December/ 2021 - P 20.

(26) اوكوس حلف واشنطن الجديد يصدع الناتو- قضايا استراتيجية – شبكة النبأ المعلوماتية - https://m.annabaa.org/arabic/strategicissues - الأثنين 20 ايلول 2021.

(27) اتفاق اوكوس ما هي تفاصيل الحلف – اندكو - https://andakoo.com - 21 سبتمبر 2021.

(28) يحيى التليدي - "أوكوس".. أكبر من تحالف أمني – سياسة – https://al-ain.com/article/ocos-is-more-than-a-security-alliance - وكالة عين الإخبارية - الجمعة 24/9/2021.

(29) أبعد من مجرد غوَّاصات.. تفاصيل تحالف "أوكوس" لمواجهة الصين وسر استبعاد فرنسا - https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics - East Asia Forum - 11/10/2021.

(30) Jeffrey Geiger- AUKUS: Recalling Legacies of Anglo-Saxonism and Muffling the Voices of Island Nations -E-International Relations academics -https://www.e-ir.info/2021/09/25/aukus-recalling-legacies-of-anglo-saxonism-and-muffling-the voices-of-island-nations/ - P 1/4.

(31) Jeffrey Geiger- AUKUS :Op. Cit. p.4.

(32) رنا أبو عمرة – سياسة التحالفات الامريكية في منطقة الاندو – باسفيك بين الردع والتطويق – مجلة السياسة الدولية–ملحق تحولات ستراتيجية – المجلد /57 - العدد/227 – يناير 2022 – ص 5.

(33) عبد الله المدني - السياسات الخارجية البريطانية بعد بريكست - جريدة البيان - مؤسسة دبي للإعلام - 11 - https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-02-11-1.3775427 فبراير 2020.

(34) تعرف على أبرز ملامح استراتيجية الدفاع البريطانية الجديدة - https://defense-arab.com/news/51298 13 - مارس، 2021.

(35) تمارا برّو - ماذا يجري بين الصين وأستراليا؟ وإلى أين يمكن أن يصل الصراع بينهما – صحيفة رأي اليوم – تقرير – https://www.raialyoum.com - بدون تاريخ.

(36) علي حسن باكير – الحسابات الاسترالية بين الصعود الصيني والتراجع الأمريكي – تقارير – مركز الجزيرة للدراسات - 11 فبراير/شباط 2014 - ص 4-7.

(37) علي حسن باكير – المصدر السابق - ص 4-7.

(38) عبد المالك حطاب - إبراهيم مشعالي - الصعود البحري الصيني و تأثيره على الامن الاقليمي في جنوب شرق آسيا - مجلة المعيار- جامعة العلوم الاسلامية - قسنطينة /الجزائر – مجلد/ 23 - عدد/ 46 - السنة 2019 - ص729/728.

(39) Cooper. A Cortez - Gunness Kristen- Heath. R Timothy – دراسة - إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي / االستراتيجية العسكرية واستراتيجية الامن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية - مؤسسة RAND - سانتا مونيكا/ كاليفورنيا - 2017- ص 32.

(40) ناصر التميمي – صعود الصين : المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد/461 – الملف/3 العلاقات العربية الصينية – تموز / يوليو 2017– بيروت / لبنان- ص 65.. ولتفاصيل اكثر انظر كذلك: طارق الشيخ - الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد..دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع – جريدة الاهرام – صفحة قضايا عسكرية - الأثنين 8 يونيو 2015 السنة 139 العدد 46935 - https://gate.ahram.org.eg.

(41) طارق الشيخ - الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد..دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع – جريدة الاهرام – صفحة قضايا عسكرية – المصدر السابق.

(42) اتفاقية جزر سليمان:تمدد عسكري صيني في المحيط الهادئ يواجه بمعارضة غربية – دورية تقديرات المستقبل – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث - العدد/1529 – نيسان / أبريل 2022 – أبو ظبي - ص 5/1.

(43) اتفاقية جزر سليمان:تمدد عسكري صيني في المحيط الهادئ يواجه بمعارضة غربية المصدر السابق - ص 5/1.

(44) Solomon Islands -islands and nation, Pacific Oceanhttps://www.britannica.com/place/Solomon-Islands .

(45) Op. Cit.

(46) طلال محمد الحاج إبراهيم - مايا الدباس - المناطق الرمادية بين القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان: دراسة تحليلية – مجلة جامعة الشارقة – المجلد/ 15 – العدد/1 – حزيران 2018- ص 201-203.

(47) سالي حسن - المياه العكرة في بحر الصين الشرقي ...عمليات المنطقة الرمادية الصينية والتنسيق داخل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان - مجلة افاق اسيوية - الهيئة العامة للاستعلامات – المجلد/6 – العدد/ 9 - - التاريخ 6 مارس 2022 - القاهرة/ مصر – ص 40-46.

(48) Keiko - Kazuto Suzuki - John A. Davis -Junichi Fukuda - Yoshiaki Nakagawa - Scott W Harold Dean Cheng -Kono - دراسة - التحالف الامريكي الياباني ومواجهة ضغوطات النزاع البارد "المنطقة الرمادية" والفضاء الاكتروني والفضاء الخارجي - مؤسسة RAND - سانتا مونيكا/ كاليفورنيا - 2017- ص 1.

(49) Seth Cropsey - أحمد عاطف - عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ– العروض/الدراسات – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة – 8/ تموز يوليو 2014 – أبو ظبي - ص 1.

(50) خضير عباس احمد النداوي - تأثير التحالف الأمريكي البريطاني الأسترالي الجديد في أسواق النفط العالمية - مركز دراسات الوحدة العربية – دراسة منشورة - https://caus.org.lb/ar/aukus .

(51) خضير عباس احمد النداوي - تأثير التحالف الأمريكي البريطاني الأسترالي الجديد في أسواق النفط العالمية - مركز دراسات الوحدة العربية – المصدر السابق.

(52) إميل أمين - من "أوكوس" إلى "كواد"... موت أحلاف وبزوغ تحالفات - نهاية قرن من الصيغ التي أرستها الحرب العالمية الثانية على شكل "الناتو" و"وارسو" - اندبندت عربية - https://www.independentarabia.com- السبت 2 أكتوبر 2021.

(53) إميل أمين - من "أوكوس" إلى "كواد"... موت أحلاف وبزوغ تحالفات - نهاية قرن من الصيغ التي أرستها الحرب العالمية الثانية على شكل "الناتو" و"وارسو" - اندبندت عربية - المصدر السابق.

(54) جيلان دهب - ماذا يعني تشكيل الاستخبارات الأمريكية مراكز جديدة لمجابهة النفوذ الصيني وللتكنولوجيا العابرة للحدود - المرصد المصري – 11 اكتوبر 2021– https://marsad.ecss.com.eg .

(55) لو روميو - الحرب في أوكرانيا: نحو تجديد حلف شمال الأطلسي - تحليل - فرانس24 - https://www.france24.com - 2022/3/3 .

(56) أليكس تيريان - اتفاقية أوكوس: فرنسا تنسحب من محادثات عسكرية مع بريطانيا وسط خلاف بسبب الصفقة - بي بي سي نيوز - https://www.bbc.com/arabic/world - 20 سبتمبر/ أيلول 2021.

(57) تلميذ احمد – توظيف الشراكة الهندية الفرنسية مع دول الخليج مركز الطاقة والتجارة والاستمارثة – مجلة اراء حول الخليج – مركز الخليج للأبحاث - العدد/167 – السعودية / جدة – نوفمبر 2021 - ص 17/18/19.

(58) روسيا ترى باتفاقية "أوكوس" الأمنية تهديداً محتملاً وفرصة لتسويق غواصاتها أيضاً.. كيف ذلك؟ - عربي بوست - 2021/09/24 -https://arabicpost.net.

(59) وسائل إعلام: اليابان تلقت عروضا للانضمام إلى "أوكوس" – ريا نيوز - https://arabic.rt.com/world - 13.04.2022.

المصادر

الكتب العربية والاجنبية:

(60) جاسم سلطان – الجغرافيا والحلم العربي القادم / جيوبوليتك عندما تتحث الجغرافيا – تمكين للأبحاث والنشر – ط/1 – يناير / 2013 – لبنان / بيروت .

(61) سعد حقي توفيق - مبادئ العلاقات الدولية - ط ج - المكتبة القانونية بغداد - بغداد – 2018 - ص 372/272.

(62) غراهام ايفانز- جيفري نوينهام - قاموس بينغوين للعلاقات الدولية - ط/1 - مركز الخليج للأبحاث - دبي – 2004 .

(63) الكسندر دوكين – أسس الجيوبولتيكا / مستقبل روسيا الجيوبولتيكي – تعريب:عماد حاتم - دار الكتاب الجديد المتحدة- ط/1- حزيران / 2004- طرابلس / ليبيا .

(64) مارتن غريفيش - تيري اوكالاهان - المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية - ط/1 - مركز الخليج للابحاث - دبي - 2008 .

(65) محمد رياض – الاصوال العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا – مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – 2014 – مصر القاهرة .

(66) محمد عزيز شكري – مصطفى ناصف – الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية – سلسلة عالم المعرفة/7 – المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – الكويت – يوليو 1978.

(67) مصطفى عبدالله خشيم - موسوعة علم العلاقات الدولية – ط/2 - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان - ليبيا – 2004 .

المجلات:

- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit, "The Impact of the Trump Administration's Indo- Pacific Strategy on Regional Economic Governance", Policy Studies N: 79, The East West center series, Honolulu, Hawai'i, 2019.
- بلعيشة محمد – الأهمية الجيوسياسية للقارة الاسيوية – الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية) ط/1- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية – برلين / المانيا.
- تلميذ احمد – توظيف الشراكة الهندية الفرنسية مع دول الخليج مركز الطاقة والتجارة والاستمارثة – مجلة اراء حول الخليج – مركز الخليج للأبحاث - العدد/167 – السعودية / جدة – نوفمبر 2021 .
- رنا أبو عمرة – سياسة التحالفات الامريكية في منطقة الاندو – باسفيك بين الردع والتطويق – مجلة السياسة الدولية–ملحق تحولات ستراتيجية – المجلد /57 - العدد/227 – يناير 2022 .

- سالي حسن - المياه العكرة في بحر الصين الشرقي ...عمليات المنطقة الرمادية الصينية والتنسيق داخل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان - مجلة افاق اسيوية - الهيئة العامة للاستعلامات – المجلد/6 – العدد/ 9 - - التاريخ 6 مارس 2022 - القاهرة/ مصر.
- سفيان بو سنان - جغرافية آسيا الوسطى و أهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي - المجلة الجزائرية للدراسات السياسية - المجلد 3- العدد /2.
- طلال محمد الحاج إبراهيم - مايا الدباس - المناطق الرمادية بين القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان: دراسة تحليلية – مجلة جامعة الشارقة – المجلد/ 15 – العدد/1 – حزيران 2018.
- عبد القادر دندن – التحول في تشكيل التوازنات: اسيا الباسفيك الى الهندوباسفيك – مجلة السياسة الدولية – العدد/222 – أكتوبر 2020 – المجلد/55 – دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الاهرام – القاهرة/مصر.
- عبد المالك حطاب - إبراهيم مشعالي - الصعود البحري الصيني و تأثيره على الامن الاقليمي في جنوب شرق آسيا - مجلة المعيار- جامعة العلوم الاسلامية - قسنطينة /الجزائر – مجلد/ 23 - عدد/ 46 - السنة 2019 .
- علي جلال معوض - التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بن الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي - مجلة اتجاهات - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة – العدد / 22 - اغسطس 2017 – الامارات / ابوظبي .
- محمد سنان – الحوار الرباعي / الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا – دورية أتجاهات الاحداث – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث - العدد/24 – نوفمبر / ديسمبر 2017 .
- محمد طي – الجيوبولتك منذ منصف القرن التاسع عشر حتى الان – دراسات وتقارير- سلسلة غير دورية - المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق – العدد/19 – كانون الأول 2019 .
- مرغني حيزوم بدر الدين - دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة - مجلة العلوم القانونية والسياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي - عدد /8 . جانفي 2014.
- ناصر التميمي – صعود الصين : المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد/461 – الملف/3 العلاقات العربية الصينية – تموز / يوليو 2017– بيروت / لبنان.

- **<u>التقارير والمجلات الالكترونية:</u>**

- Keiko Kono - Kazuto Suzuki - John A. Davis -Junichi Fukuda - Yoshiaki Nakagawa - Scott W Harold -Dean Cheng - دراسة - التحالف الامريكي الياباني ومواجهة ضغوطات النزاع البارد "المنطقة الرمادية" والفضاء الاكتروني والفضاء الخارجي - مؤسسة RAND - سانتا مونيكا/ كاليفورنيا – 2017.

- اتفاقية جزر سليمان:تمدد عسكري صيني في المحيط الهادئ يواجه بمعارضة غربية – دورية تقديرات المستقبل – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث - العدد/1529 – نيسان / أبريل 2022 – أبو .
- مالآت دولية – العدد/ 24 – 24 أكتوبر 2021 –نشرة سياسية الكترونية - تصدر عن موقع أسباب .https://www.asbab.com
- هاجر جمال – تغيير هياكل التحالف – افاق ستراتيجية - دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري– العدد/5 – مارس / 2022 – القاهرة / مصر .
- هاني البسوس – الدبلوماسية الدفاعية القطرية – استراتيجية التحالفات العسكرية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – دراسات – 27 كانون الأول ديسمبر 2021 – قطر / الدوحة .

- **المواقع الالكترونية**

- Changing Alliance Structures –The International Institute for Strategic Studies IISS – Middle East - Chapter 3: Asia-Pacific- Manama / Kingdom of Bahrain - December/ 2021 .
- Cooper. A Cortez - Gunness Kristen- Heath. R Timothy – دراسة - إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي / االستراتيجية العسكرية واستراتيجية الامن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية - مؤسسة RAND - سانتا مونيكا/ كاليفورنيا – 2017.
- Jeffrey Geiger- AUKUS: Recalling Legacies of Anglo-Saxonism and Muffling the Voices of Island Nations -E-International Relations academics -https://www.e-ir.info/2021/09/25/aukus-recalling-legacies-of-anglo-saxonism-and-muffling-the voices-of-island-nations.
- Seth Cropsey - أحمد عاطف - عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ– العروض/الدراسات – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة – 8/ تموز يوليو 2014 – أبو ظبي .
- Solomon Islands -islands and nation, Pacific Oceanhttps://www.britannica.com/place/Solomon-Islands .
- أبعد من مجرد غوَّاصات.. تفاصيل تحالف "أوكوس" لمواجهة الصين وسر استبعاد فرنسا - 11/10/2021 - East Asia Forum - https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics.
- اتفاق اوكوس ما هي تفاصيل الحلف – اندكو - https://andakoo.com - 21 سبتمبر 2021.
- أليكس تيريان - اتفاقية أوكوس: فرنسا تنسحب من محادثات عسكرية مع بريطانيا وسط خلاف بسبب الصفقة - بي بي سي نيوز - https://www.bbc.com/arabic/world - 20 سبتمبر/ أيلول 2021.
- إميل أمين - من "أوكوس" إلى "كواد"... موت أحلاف وبزوغ تحالفات - نهاية قرن من الصيغ التي أرستها الحرب العالمية الثانية على شكل "الناتو" و"وارسو" - اندبندت عربية - https://www.independentarabia.com- السبت 2 أكتوبر 2021.

- اوكوس حلف واشنطن الجديد يصدع الناتو- قضايا استراتيجية – شبكة النبأ المعلوماتية - https://m.annabaa.org/arabic/strategicissues - الأثنين 20 ايلول 2021.
- تعرف على أبرز ملامح استراتيجية الدفاع البريطانية الجديدة - 13 - https://defense-arab.com/news/51298 مارس، 2021.
- تمارا برّو - ماذا يجري بين الصين وأستراليا؟ وإلى أين يمكن أن يصل الصراع بينهما – صحيفة رأي اليوم – تقرير – https://www.raialyoum.com - بدون تاريخ.
- جيلان دهب - ماذا يعني تشكيل الاستخبارات الأمريكية مراكز جديدة لمجابهة النفوذ الصيني وللتكنولوجيا العابرة للحدود - المرصد المصري – 11 اكتوبر 2021– https://marsad.ecss.com.eg .
- خضير عباس احمد النداوي - تأثير التحالف الأمريكي البريطاني الأسترالي الجديد في أسواق النفط العالمية - مركز دراسات الوحدة العربية – دراسة منشورة - https://caus.org.lb/ar/aukus .
- روسيا ترى باتفاقية "أوكوس" الأمنية تهديداً محتملاً وفرصة لتسويق غواصاتها أيضاً.. كيف ذلك؟ - عربي بوست - https://arabicpost.net -2021/09/24.
- طارق الشيخ - الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد..دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع – جريدة الاهرام – صفحة قضايا عسكرية - الأثنين 8 يونيو 2015 السنة 139 العدد 46935 - https://gate.ahram.org.eg.
- عبد الله المدني - السياسات الخارجية البريطانية بعد بريكست - جريدة البيان - مؤسسة دبي للإعلام - https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-02-11-1.3775427 - 11 فبراير 2020.
- علي الدين هلال – حدود اختلاف المصالح والثقة بالتحالفات .. "اوكوس انموذجا" – مركز المستقبل للدراسات والأبحاث - https://futureuae.com/ar-AE/Search/Index?page – 2021/10/5 .
- علي حسن باكير – الحسابات الاسترالية بين الصعود الصيني والتراجع الأمريكي – تقارير – مركز الجزيرة للدراسات - 11 فبراير/شباط 2014 .
- لو روميو - الحرب في أوكرانيا: نحو تجديد حلف شمال الأطلسي - تحليل - فرانس24 - https://www.france24.com - 2022/3/3 .
- وسائل إعلام: اليابان تلقت عروضا للانضمام إلى "أوكوس" – ريا نيوز - https://arabic.rt.com/world - 13.04.2022.
- يحيى التليدي - "أوكوس".. أكبر من تحالف أمني – سياسة – https://al-ain.com/article/ocos-is-more-than-a-security-alliance - وكالة عين الإخبارية - الجمعة 24/9/2021.

أزمة العلاقات الأمريكية-التركية "مشاهد مستقبلية"

"U.S.-Turkish relations crisis" future scenes

الباحثة زهراء غانم شجاع

طالبة ماجستير في كلية القانون والعلوم السياسية –الجامعة العراقية –العراق –بغداد

أ.د. سرمد عبد الستار أمين

استاذ دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية –الجامعة العراقية –العراق –بغداد

الملخص

بنيت العلاقات الامريكية التركية بعد الحرب العالمية الثانية على اسس متينة واهداف ومصالح مشتركة وارتبطت الولايات المتحدة الامريكية وتركيا بعلاقات اقتصادية وعسكرية وامنية واستراتيجية الى الخ ..وحافظت هذه العلاقات على التعاون قرابة نصف قرن على الرغم من الخلافات التي كانت تحدث بين فترة واخرى الا انها لم تشوه طابع التعاون بين الدولتين وذلك نتيجة ادراك كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا لحاجة كل طرف منهم للطرف الاخر من اجل تحقيق مصالحهم واهدافهم , اذ إن حالة التباين في مواقف وسياسات كلا طرفي العلاقة في مواجهة ومعالجة الأزمات الكثيرة التي تعيشها المنطقة تحولت بمرور الزمن الى مستوى أعلى من التوتر بينهما وصل وبطريقة غير مسبوقة الى تبادل الاتهامات خصوصا من الجانب التركي للحليف الأمريكي بممارسة أدوار ضارة بالأمن التركي والسيادة التركية ووصل أيضا الى فرض عقوبات أمريكية على الاقتصاد التركي الناهض حديثا والتهديد بالمزيد من العقوبات مستقبلا وإنهاء بعض أشكال التنسيق والتعاون العسكري مع تركيا في إطار المشاريع الدفاعية لحلف الناتو.

سوف يركز هذا البحث على عوامل التأزم في علاقة فاعلين أساسين في الشرق الأوسط أحدهما يتمثل في الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها لاعبا دوليا تفرد خلال العقود الثلاثة الماضية في ادارة ملفات التأزم في مناطق التوتر العالمي، ومتابعة التحول الحاصل في رؤية الإدارة الأمريكية للوسائل التي ينبغي توظيفها لإعادة تعريف علاقاتها ببلدان المنطقة بشكل عام وتركيا بشكل خاص من ناحية وتحصيل المصالح من ناحية ثانية.

اما الفاعل الثاني فهو تركيا باعتبارها لاعبا اقليميا مهما يمر بمرحلة تحول حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة والعالم معا، تركيا التي تعيد من خلال نخبها السياسية الجديدة تعريف نفسها ومصالحها ودورها في الفضاء الشرق أوسطي الذي تعود اليه من أوسع أبوابه وفي عموم فضاءها الجيو استراتيجي الذي تغذيه تجربة تاريخية امتدت على

مساحة تقارب الخمسة قرون تركيا التي يخطط لها حزب العدالة والتنمية لتكون قوة دولية عبر بوابة القيادة الإقليمية ومن خلال توظيف الامكانات الذاتية والموضوعية التي تعينها على تحقيق هذا الهدف.

يكمن هدف البحث في أسس العلاقة التركية الأمريكية بالنظر الى مكانة ودور كل منهما في اطار هذه العلاقة و البحث في اهم العوامل والمتغيرات التي ادت الى توتر العلاقات الأمريكية- التركية منذ عام (2011) ليس فقط على الدولتين وانما على الصعيد الاقليمي والدولي اولا , وأنها تحلل طبيعة الصدام الحاد بين مشروعين متناقضين تماماً هما المشروع التركي الرامي الى الفوز بسباق القيادة الإقليمية في مواجهة منافسين محليين من الإقليم كمدخل للحصول على دور دولي يتناسب مع طموحات قادة حزب العدالة والتنمية من ناحية ويستلهم عمق التغييرات الحاصلة في بيئية التوازنات الإقليمية والدولية ومحاولة توظيفها لخدمة هذا المشروع في مقابل رؤية أمريكية تكرس الدور الوظيفي لتركيا في مناطق حركتها التقليدية وإلزام تركيا بوظائفها التقليدية التي درجت عليها منذ سقوط الدولة العثمانية حتى يومنا هذا ثانيا .

واهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي إن الادارة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية بعد عام (2011) تعد الأكثر نجاحاً في عملية توظيف متغيرات القوة التركية بشقيها الداخلي والخارجي من اجل تعزيز المكانة التركية واكتسابها اهمية استثنائية في محيطها الإقليمي والدولي, وقد خرجت العلاقات الأمريكية -التركية من اطار التبعية الى الشراكة بالرغم من ان حصة الكبرى في الشراكة كانت للولايات المتحدة الأمريكية وعلى هذا الاثر اخذت العلاقات التركية الأمريكية تبتعد نسبيا عن نمط التعاون وتتجه نحو التنافس والتوتر بعد ثورات الربيع العربي بسبب تعارض المصالح الأمريكية مع المصالح التركية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، أزمة العلاقات الثنائية، مشاهد مستقبلية.

Abstract

U.S.-Turkish relations after World War II were built on solid foundations, common goals and interests, and the United States and Turkey were linked to economic, military, security, strategic, etc. These relations have maintained cooperation for nearly half a century despite the differences that have been taking place from time to time, but they have not distorted the nature of cooperation between the two countries, as a result of the realization of the need of each side of the United States and Turkey for the other to achieve their interests and objectives .

The situation of divergence in the positions and policies of both sides with the relationship to the face and treatment of the many crises experienced by the region has turned over time for a higher level of tension between them and reached in an unprecedented way to exchange accusations, especially from the Turkish side of the American ally, to play roles harmful to Turkish security and sovereignty and also reached the imposition of U.S. sanctions on the newly rising Turkish economy and the threat of further sanctions in the future and the end of some forms of coordination and military cooperation with Turkey within the framework of defense projects For NATO .

This research will focus on the factors of crisis in the relationship of two key actors in the Middle East, one of which is the United States of America as an international player unique to the past three decades of managing crisis files in areas of global tension, and following up on the shift in the administration's vision of means that should be used to redefine its relations to the countries of the region in general and Turkey in particular on the one hand and collect interests on the other .

The second actor is Turkey as an important regional player going through a critical transformation in the history of its relationship with the region and the world together, Turkey, which, through its new political elites, redefines itself, its interests and its role in Middle Eastern space, to which it returns from its widest doors and throughout its geostrategic space, fuelled by a historical experience spanning an area of nearly five centuries Turkey, which the PJD plans to be an international force through the gate of regional leadership and through the use of subjective and objective potential. that help her achieve this goal .

The aim of the research lies in the foundations of the Turkish-American relationship given the status and role of each of them in the framework of this relationship and to look at the most important factors and variables that led to the tension of U.S.-Turkish relations since 2011 not only on the two countries but at the regional and international level first, and it analyzes the nature of the sharp clash between two completely contradictory projects, namely the Turkish project aimed at winning the regional leadership race in the face of local competitors from the region as an entry point for an international role commensurate with The ambitions of the leaders of the Justice and Development Party on the one hand and inspired by the depth of the changes in the evidence of regional and international balances and the attempt to employ them to serve this project in exchange for an American vision dedicated to the functional role of Turkey in its traditional areas of movement and the obligation of Turkey to its traditional functions that have been in place since the fall of the Ottoman Empire to this day second .

The most important conclusion of the research is that the Turkish administration led by the Justice and Development Party after the year (2011) is the most successful in the process of employing the variables of Turkish power in both internal and external in order to enhance the Turkish position and gain exceptional importance in its regional and international environment, and U.S .

-Turkish relations have emerged from the framework of dependency to partnership although the large share of the partnership was for the United States of America and as a result Turkish-American relations are relatively moving away from the pattern of cooperation and moving towards the framework of dependence to partnership. Towards competition and tension after the Arab Spring revolutions due to conflicts of American interests with Turkish interests in the region .

المقدمة:

تعد دراسة العلاقات التركية – الأمريكية واحدة من المواضيع الحيوية والمهمة بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية بسبب الطبيعة الخاصة لطرفي العلاقة من ناحية وللتقلبات الشديدة التي شهدتها مسيرة هذه العلاقات خصوصاً في المدة التي تقلد فيها حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة والحكم في تركيا من ناحية ثانية وللنتائج المباشرة وغير المباشرة التي تتركها طبيعة هذه العلاقة في مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية من ناحية ثالثة، وقد لا نبالغ اذا قلنا أن أهمية هذه الدراسة والتي تكمن في النواحي الثلاث المذكورة في أعلاه تجعل من بحث أبعاد هذه العلاقة وتقلباتها ونتائجها تحتل مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من الدراسات المماثلة طالما انها تتعلق بمتابعة تحولات العلاقة ومظاهر التأزم في هذه العلاقة التي تربط بين فاعلين احدهما يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها لاعبا دوليا تفرد خلال العقود الثلاث الماضية في إدارة دفة النظام الدولي والتحكم بمسارات ومألات الأزمات الدولية في كل مكان من العالم وله طموح لا حدود له بجعل القرن الحالي على الأقل قرنا أمريكيا غير قابل للتحدي أو المنافسة أما الفاعل الثاني فهو تركيا باعتبارها لاعبا إقليميا مهما يمر بمرحلة تحول حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة والعالم معا، تركيا التي تعيد من خلال نخبها السياسية الجديدة تعريف نفسها ومصالحها ودورها في الفضاءات المختلفة التي تنتمي اليها، تركيا التي يخطط لها حزب العدالة والتنمية لتكون قوة دولية عبر بوابة القيادة الإقليمية ومن خلال توظيف الإمكانات الذاتية والموضوعية التي تعينها على تحقيق هذا الهدف.

وكلا الفاعلين (الدولي والإقليمي) يحتاجان الى بعضهما في تحقيق طيف واسع من المصالح المرتبطة برؤيته الموضوعة للمنطقة وتقليص هامش المشاكل والصعوبات التي تعترض سبيله في ذلك, لكنهما يعانيان وبشدة من مواجهة ضغوط التباين في المواقف إزاء الأزمات التي حفلت بها سنوات ما بعد الحرب الباردة خصوصا في محيط منطقة البحث.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في:

أولا: أنها تبحث في العلاقة بين دولتين كبيرتين تمثل أحدهما قوة عالمية عظمى تتثمل بالولايات المتحدة الأمريكية في حين تمثل الثانية قوة إقليمية بارزة وهي تركيا ومن ثم مخرجات التفاعل أو التصارع لا تنعكس على هاتين الدولتين فقط بل تنعكس على البيئة الإقليمية والدولية.

ثانيا: أنها تحلل طبيعة الصدام الحاد بين مشروعين متناقضين تماماً هما المشروع التركي الرامي الى الفوز بسباق القيادة الإقليمية في مواجهة منافسين محليين من الإقليم كمدخل للحصول على دور دولي يتناسب وطموحات قادة حزب العدالة والتنمية من ناحية ويستلهم عمق التغييرات الحاصلة في بينية التوازنات الإقليمية والدولية ومحاولة توظيفها لخدمة هذا المشروع في مقابل رؤية أمريكية تكرس الدور الوظيفي لتركيا في مناطق حركتها التقليدية وإلزام تركيا بوظائفها التقليدية التي درجت عليها منذ سقوط الدولة العثمانية حتى يومنا هذا.

أهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الأتية:

1. البحث في أسس العلاقة التركية -الأمريكية بالنظر الى مكانة و دور كل منهما في إطار هذه العلاقة.

2. البحث في اهم العوامل والمتغيرات التي أدت الى توتر العلاقات الأمريكية التركية منذ عام (2011) ليس فقط على الدولتين وإنما على الصعيد الإقليمي والدولي .

3. البحث في اهم نقاط الخلاف التركي الامريكي .

4. البحث في اهم الاحتمالات المستقبلية للازمة للعلاقات الأمريكية- التركية .

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في محاولة معرفة ما الذي أوصل العلاقات التركية الأمريكية بكل العمق التاريخي لها والذي قارب السبعة عقود من عمر الزمن الى هذا المستوى من التقاطع والتشنج بين طرفيها والتباين في الرؤى والمواقف من مختلف القضايا والأزمات التي تهم الطرفين؟ ومن هذا التساؤل المركزي يمكن لنا أن نطرح تساؤلات فرعية تتمثل في ما يأتي:

1.كيف يمكن لتركيا والولايات المتحدة أن يواجها الواقع الجديد لعلاقة كل منهما بالآخر في إطار عالم متغير؟

2. وهل وصلت هذه العلاقة فعلا الى مستوى النهايات المفتوحة بمعنى أن كل الاحتمالات واردة وبنفس المستوى من الترجيح ؟ .

3. وكيف يمكن والحال على هذا المنوال أن نجري عملية الترجيح بين المشاهد المحتملة لهذه العلاقة مستقبلا؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية قوامها...

أن الاختبار الحقيقي للعلاقات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية يفتح الباب أمام احتمالات مختلفة تبدأ من التوصل الى إعادة توصيف العلاقة بطريقة براغماتية تضمن مصالح الطرفين وصولا الى احتمال انفراط عقد هذه الشراكة وتوجه الطرفين الى خيارات مستقلة تماماً عن الآخر.

منهجية البحث :

بحكم خصوصية موضوع البحث المرتبط بوجود مشاكل حقيقية متنامية تسببت في توتر العلاقات التركية الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية ومحاولة معرفة تأثيرها في مجمل علاقة الدولتين وما يمكن أن تؤل اليه من نتائج فقد عمدنا الى:

منهج التحليل النظمي وذلك في البحث بعوامل والقضايا التي أدت الى توتر العلاقات الأمريكية التركية مدخلات ومن ثم دراسة تفاعل تلك المدخلات وتأثيرها على مضمون العلاقات الأمريكية التركية بالإضافة عن انعكاسها على البيئة الإقليمية والدولية مخرجات.

هيكلية البحث :

لبحث موضوع " أزمة العلاقات الأمريكية -التركية مشاهد مستقبلية" تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور. المحور الاول : الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية – التركية ويتناول المحور دراسة لنقطتين مهمتين في التحليل، الأولى: العلاقات الأمريكية – التركية من (1991-2001) أما النقطة الثانية تكمن في : العلاقات الأمريكية – التركية من (2001 الى 2022) اما المحور الثاني: نقاط الالتقاء وتباعد بين الطرفين التركي والامريكي وتم تقسيمه إلى نقطتين، الأول: نقاط اختلاف وتباعد الامريكي –التركي اما الثانية : نقاط التقاء بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، اما المحور الثالث : أزمة العلاقات الأمريكية -التركية "مشاهد مستقبلية"، وتم تقسيمه أيضا إلى نقطتين رئيسيتين لرصد النقاط التحليلية التي تساهم في الإجابة على الإشكالية، النقطة الأولى: البديل الأمريكي، أما الثانية: البديل التركي .

المحور الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية – التركية

اتسمت العلاقات الأمريكية- التركية بقدر كبير من الثبات خلال الحرب الباردة و خاصة بعد السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية و القائمة على سياسة الاحتواء وبموجب هذه السياسة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا شريكا مهما يؤدي دورا مهما في مواجهة (الاتحاد السوفيتي سابقا)، بحيث اقامت عدة قواعد و رادار داخل الاراضي التركية و في المقابل حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية و عسكرية ضخمة لدرجة ان القوات البرية التركية كانت تتلقى النصيب الاكبر من بين قوات حلف شمال الاطلسي(الناتو)، وعلى الرغم من حالات التوتر التي مرت بها العلاقات الأمريكية- التركية و لاسيما في اعقاب الازمة القبرصية(1974) الا انها سرعان ما تعود الى حالة اقوى و أمتن من السابق.

أولا : العلاقات الأمريكية – التركية من (1991-2001)

منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي بدأت مؤشرات نهاية الحرب الباردة تتزايد بشكل متدرج فبعد عدة لقاءات للقمة بين الرئيس السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف) والرئيس الامريكي (رونالد ريغان) عمل الاتحاد السوفيتي على سحب قواته العسكرية من افغانستان وكذلك عمل على تقليص وجودها في اوروبا الشرقية والاتفاق على تخفيض

التسلح بين القوتين، وقد بدأت بعض القيادات الشيوعية في اوروبا الشرقية و غيرها من دول العالم بالانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي الى عدة دول مستقلة غير شيوعية ومنها دول البلطيق لاتفيا و ليتوانيا و استونيا، وخلال المدة بين سقوط جدار برلين في (9 تشرين الثاني 1989) وصولا الى تفكك الاتحاد السوفيتي في (كانون الاول 1991) كانت كل المؤشرات تدل على انتهاء الحرب الباردة، وان كل هذه الاحداث ادت الى انتهاء نظام ثنائي القطبية وظهور نظام احادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية و تغيرت تبعا لذلك خريطة العلاقات الدولية بسبب الهيمنة الأمريكية على العالم، وشهدت هذه المدة تحديدا تصاعد مضطرد في المكانة الجيواستراتيجية لتركيا في حسابات السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا ان كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا دولتين كبيرتين فالأولى قوة عالمية والثانية قوة اقليمية ومن ثم ان علاقتهما مهمة للدولتين وللبيئة الاقليمية والدولية (1) .

وللحقيقة فان انتهاء الحرب الباردة أسهم في اثارة جدل واسع حول الاهمية الاستراتيجية لتركيا وخاصة من المنظور الغربي وذلك بسبب انتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة سد المنافذ التي وفرت لتركيا دورا مهما طيلة فترة الحرب الباردة، الا ان التاريخ والأحداث الكبيرة التي شهدها العالم قد اثبت لاحقا عدم صحة هذه الاطروحات ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية بعد احداث (11 ايلول2001) وما فرضته من ادوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا وانما ايضا بسبب ادراك الاتراك انفسهم لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية وادوات مختلفة زادت من حضورهم و رفعت الطلب مجددا على دورهم في العديد من المناطق الإقليمية، وعلى العكس ما كان مطروحا من احتمال تراجع اهمية تركيا و افتقاد دورها الحيوي وبدا لاحقا ان ثمة حاجة غربية و امريكية خصوصا ملحة للدور التركي خاصة في تعقد الاوضاع في الشرق الاوسط (2) .

ومن جانبهم فقد أظهر الاتراك فهما عميقا للتحولات الدولية الجارية وذكاء أكبر في توظيف هذه التحولات لخدمة المصالح التركية حينما نجحوا في تطبيق سياسة خارجية متعددة الأبعاد تجمع بين وظائفها التقليدية التي تعزز مكانتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وبين تطلعاتها الجديدة لتطوير مفهومها الخاص للقيادة الاقليمية في محيطها التاريخي وهو مفهوم يعده الاتراك مدخلا لا يمكن تجاوزه لبناء دور دولي يمنح تركيا اوراق أقوى للمساومة مع حلفائها الاطلسيين مستقبلا (3)، بعبارة أخرى فان تركيا الجديدة تحاول لعب ورقة الشرق في مواجهة الغرب.

هكذا بدت صورة تركيا في واحدة من اهم مراحل التحول في النظام الدولي كونها عضوا في الناتو ومنفتحة على اقاليم عديدة منها القوقاز و الشرق الاوسط و البلقان و غيرها ومن ثم يمكن استخدامها في اطار تلك السياسة بما يتفق مع الاهداف والغايات التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيقها في تلك الأقاليم الحيوية (4).

ونظرا لهذا الادراك المشترك لأهمية العلاقات البينية فقد اتسمت العلاقات الأمريكية -التركية بدرجة عالية من التنسيق الامني والاستخباراتي والسياسي وحتى الاقتصادي، وكجزء من اعمال التنسيق و التعاون الامريكي التركي هو استمرار تطبيق تركيا لإجراءات العقوبات الأمريكية المفروضة على العراق رغم السلبيات المرافقة لتطبيق هذه الاجراءات على الأوضاع في تركيا خصوصا في جانبها الاقتصادي لان العراق كان شريكا اقتصاديا مهما بالنسبة لتركيا وكانت عائدات تركيا من العراق ما يقارب (300)مليون دولار سنويا جراء عبور انابيب النفط من خلال اراضيها , و

قد رأت تركيا ان عدم قيامها بتنفيذ الاجراءات الدولية المتخذة ضد العراق سينعكس سلبا على موقفها التحالفي مع الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب بشكل عام وبعد مباحثات مطولة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فقد حصلت تركيا على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على تعويضات جراء الخسارة الناجمة عن اغلاق انبوب النفط العراقي و كذلك الحصول على ضمانات لرفع القيود عن بعض انواع الاسلحة المتقدمة المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك السعي في دعم تركيا للحصول على قروض من البنك الدولي بالإضافة الى زياد حجم التبادل التجاري الامريكي التركي (5) .

وقد اوضح مدير الشرق الأدنى و جنوب اسيا في مجلس الامن القومي آنذاك (مارتن أنديك) في عام (1993) الطبيعة الخاصة للعلاقات الأمريكية التركية بالقول" ان تركيا ستعلب دورا متزايد ومهما ليس في اسيا الوسطى وانما ايضا في الشرق الاوسط فهي دولة علمانية ديمقراطية اسلامية ذات قوة عسكرية واقتصادية ولها موقع مهم وكذلك حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدا على أن دور تركيا التقليدي قد انتهى مع انهيار (الاتحاد السوفيتي) واصبحت مطالبة بالقيام بدور جديد في مواجهة العدو الجديد للغرب وهو (الاسلام المتشدد او المتطرف)، لان الولايات المتحدة الأمريكية رأت في تركيا نموذجا ديمقراطيا قادر على استيعاب الاسلاميين (الاغلبية في الشرق الاوسط) في اللعبة السياسية بمعنى ان تركيا قادرة على صياغة نموذج للحكم يتراوح بين الديمقراطية و الاسلام"(6).

ونتيجة للضغوط الأمريكية قامت تركيا بإغلاق خطين لأنابيب النفط العراقي المار عبر أراضيها، ففي(7 اب 1991) وبعد صدور قرار مجلس الامن رقم (661) المتعلق بالميدان الاقتصادي عمدت تركيا الى تجميد جميع الموجودات العراقية والكويتية لديها وايقاف التعامل التجاري مع بغداد و حظر جميع الانشطة التجارية المباشرة وتجارة الترانزيت من و الى العراق وبالمقابل تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير تعويضات لتركيا نتيجة اتخاذها قرار العقوبات على العراق، ونتيجة للموقف التركي من العراق وازمة الخليج الثانية فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة صادرات تركيا النسيجية الى الاسواق الأمريكية، وكذلك تمديد مدة اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة اخرى ابتداء من شهر(ايلول 1990) وكان هذا الاتفاق قد تم توقيعه عام (1980) وتم تمديده في حينها خمس سنوات حتى عام(1985) و يقتضي بتوفير مرافق حربية للقوات الأمريكية العاملة في تركيا بما في ذلك قاعدة انجرليك الجوية التابعة لحلف شمال الاطلسي في جنوب تركيا، و ينص الاتفاق أيضا على حصول تركيا على مساعدات عسكرية امريكية بقيمة (500) مليون دولار مع تضمين الاتفاق بندا ينص على ان لكلا الطرفين الحق في الدعوة الى اجراء مفاوضات اذا رغب في تعديل بنوده قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدته .(7)

وازدادت الغلة التركية من موقفها المساند للولايات المتحدة الأمريكية من حرب الخليج الثانية بإلغاء الأخيرة لقرار الحظر العسكري المفروض على تركيا بسبب الازمة القبرصية عام (1974) وموافقة واشنطن في (15 اب 1990) على منح تركيا عقد بقيمة (1,1) مليار دولار لتسليم الجيش التركي (95) مروحية عسكرية متعددة الاستخدامات من انتاج شركة سيكور الأمريكية، ثم توسع التعاون بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في فترة التسعينيات بتوقيع الطرفين التركي والامريكي في (2 اذار 1990) على اتفاقية تصنيع (40) طائرة لحساب القوات المسلحة التركية واتفقت الحكومة التركية مع وزارة الدفاع الأمريكية في ايار من العام نفسه لشراء صواريخ مضادة للزوارق بقيمة (23) مليون

دولار، واصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة حجر زاوية في أي سياسة تجاه الشرق الاوسط وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ان تركيا هي جزء اساسي في منظومة الامن الاقليمي للشرق الاوسط وانه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أي تهديدات اقليمية (8) .

مع مجيء ادارة الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلينتون) للمدة (1993-2000) اصبحت تركيا أحد اعمدة الاستراتيجية الأمريكية في الاقاليم التي تتداخل معها تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الاوسط واسيا الوسطى ومن جملة التفاهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية التي جمعت الطرفين يمكن أن نذكر الآتي (9):

1. مشروع انابيب السلام: وهو مشروع انابيب لنقل المياه العذبة من تركيا الى البلدان العربية واسرائيل مقابل عوائد نقدية ويأتي اقتراح المشروع في اطار رغبات امريكية إسرائيلية لبناء مشروع شرق اوسطي جديد يسمح لإسرائيل بالاندماج في المنطقة العربية ويتم بناء نظام تتكامل فيه الادوار ومنها بيع المياه المهمة للاستهلاك البشري و الزراعي و الصناعي (10) .

2. ادراج تركيا عام (1994) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة افضل عشرة اسواق للولايات المتحدة الأمريكية في العالم الأمر الذي حفز وزارة التجارة الأمريكية الى تبني سياسة تجارية واسعة لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين و الذي بلغ حجم تبادلهم التجاري نحو (3,2) مليار دولار، وتم تجديد اتفاقية التعاون بين الدولتين في عام (1995) ثم تبعها في عام (1996) توقيع اتفاقية بين الدولتين من اجل عدم فرض ضريبة مضاعفة على تجارة وتداول السلع بين الدولتين، لقد تمحورت الرؤية الأمريكية من وراء توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا حول فكرتين أساسيتين تتمثلان في حماية وتشجيع التوجه التركي نحو الغرب من ناحية وتشجيع الاصلاحات الديمقراطية فيها من ناحية ثانية (11) .

3 . المصلحة المشتركة لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في توطيد العلاقات التي تربطهما مع اسرائيل، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي الأول لإسرائيل بلا منازع وتركيا بتوجهاتها البراغماتية الجديدة أدركت ان أسلم الطرق لبناء علاقات وطيدة مع أمريكا والغرب تأتي عن طريق اقامة علاقات وثيقة مع اسرائيل، وقد أثمر هذا التوجه في ابرام الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي والذي يعد اهم الاتفاقيات المؤثرة على المنطقة العربية باعتباره نوع من انواع ادوات تنفيذ مشروع نظام شرق الاوسط الجديد الذي يضمن لتركيا دورا بارزا فيه ويخدم مصالحها على المستويين الاقليمي والدولي، وهو نفس المشروع الذي باركته الولايات المتحدة الأمريكية كونه سيسهم في احتواء ما تسميه السياسة الأمريكية بالدول المارقة (12) .

ان مضمون العلاقات الأمريكية- التركية لم تقتصر على المصالح و لا لتنسيق المواقف بشأن ثروات الطاقة في بحر قزوين واسيا الوسطى وانما تضمنت جوانب استخباراتية ومعلوماتية، و لهذا وجدنا ان الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمساعدة تركيا في عام (1999) في القاء القبض على المعارض الكردي و زعيم حزب العمال الكردستاني التركي (عبدالله اوجلان) في كينيا وهو ما عد مكسب مهم لتركيا في التعامل مع انشطة وقيادات حزب العمال الكردستاني وقد بقيت العلاقات بين الدولتين شبه مستقرة في السنوات الاخيرة حتى عام(2000) (13).

ثانيا : العلاقات الأمريكية – التركية من (2001 -2022)

شكلت احداث (11 ايلول 2001) نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية حيث اعادة رسم خارطة العالم و اولوياتها واستطاعت تركيا خلالها ان تدرك مدى التطور الحاصل في طبيعة التحالفات القائمة على المستويين الاقليمي والدولي و لذلك سعت للتعاطي مع هذه التغيرات وفق رؤية مغايرة و ادوات مختلفة زادت من حضورها في المنطقة مما جعلها تقوم بفرض ادوار جديدة لها (14)، خصوصا وأنها وجدوت لأنفسها مكانا لا يضاهى في اطار ما عرف بالحرب على (الارهاب) في عهد ادارة الرئيس الأمريكي الاسبق (جورج بوش الابن) بحيث قابلت تركيا بإيجابية تعديل المادة الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض جميع اشكال المساعدة لأي دولة تواجه عدوانا خارجيا(15)، ومرة أخرى يجد الأتراك أنفسهم أمام فرصة جديدة لتعظيم المنافع بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها السياسي والعسكري الى الفضاءات التي تشترك تركيا معها بروابط مختلفة وتعقد الأوضاع في تلك المناطق الأمر الذي أفقد الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من مصداقيتها وهيبتها ورمزية وجودها في تلك المناطق وأثقل كاهلها بالمزيد من المشاكل من ناحية وترسيخ الحاجة الى الدور التركي في تلك المناطق لتصحيح المسارات من ناحية ثانية، أو على الأقل احتواء المشاكل المتفاقمة قبل تحولها الى معضلات يصعب ايجاد حلول شافية لها من الجانب الامريكي ومرة اخرى تتجسد الحاجة المشتركة لاستمرار وتقوية التحالف بين الطرفين ليس في العراق او سوريا أو البلقان او في شرق المتوسط وآسيا الوسطى وانما في كل هذه الأماكن مع بعض (16) .

مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة عام (2002) واعلان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغزو على العراق عام(2003) تأزمت العلاقات الأمريكية التركية من جديد و قد فقد كلا الطرفان الثقة بينها لأعوام بسبب رفض البرلمان التركي في السماح للقوات الأمريكية باستخدام الاراضي التركية لشن هجمات على العراق(17).

كان استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام(2002) والذي تزامن مع احداث (11 ايلول 2001) يشير الى دخول متغير جديد في البيئة الداخلية لتركيا وهو فوز حزب ذو وجه براغماتي يراعي قواعد اللعبة في البيئة الداخلية ويحافظ على المصالح العليا للدولة في الخارج، يتناغم مع فكرة ومبادئ العلمانية التي تسير عليها الدولة التركية من خلال تعزيز الديمقراطية السائدة في البيئة الداخلية وتطبيق مبدأ الشعب سيد الموقف ليضمن بذلك تحييد المعارضين وكسب التأييد الشعبي داخليا، (18) ويحتفظ على الجانب الآخر بتطلعاته في ان تصبح عضوا في الاتحاد الاوروبي كوسيلة لتقليل الرأي السلبي لحزب العدالة والتنمية كحزب ذي اراء واتجاهات اسلامية وكان اول اختبار حقيقي لحزب العدالة والتنمية امام الدولة التركية و دول الجوار ودول حلف الناتو هو اعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق (19) .

ولا يعني كل ما ذكر في الصفحات السابقة أن العلاقات الأمريكية -التركية ظلت على هذا المستوى من الايجابية والتناغم على طول الطريق وانما تخللتها مراحل فتور وربما حتى تبادل للاتهامات بين الطرفين بالخروج عن سياقات العلاقة بين الحلفاء، وهذا ما حصل فعلا عام(2003) حينما عارضت الادارة التركية الجديدة التي شكلها حزب العدالة والتنمية الحرب على العراق ورفضت بسبب هذا الموقف دخول القوات الأمريكية الى الأراضي العراقية عبر أراضيها، وقد يبدو ذلك مبررا من الجانب التركي بسبب القلق من احتمالية قيام دولة كردية في العراق

(20)، الى جانب معارضة الرأي العام التركي بنسبة وصلت الى (90%) للحرب على العراق وتصويت البرلمان التركي بالرفض على المقترح الحكومي بالسماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في تلك الحرب وهو ما أسعف حكومة العدالة والتنمية في ذلك الموقف لكي لاتتهم بعرقلة الخطط الاستراتيجية او الوقوف في وجه الادارة الأمريكية (21) .

وتأثرت العلاقات الثنائية مرة أخرى بالموقف المتناقض من سوريا ففي الوقت الذي كانت فيه الادارة الأمريكية تضغط لإخراج القوات السورية من لبنان عام (2003) وتبحث عن موقف تركي مؤيد لها جاءت النتائج مخيبة للآمال الأمريكية حينما تبادل الرئيسان التركي والسوري الرسائل والزيارات وتبين بعد ذلك أن تركيا لا تؤيد تلك الضغوط ولا يمكن أن تشارك فيها الأمر الذي أثار استياء الولايات المتحدة الأمريكية بعد توطيد التحالف التركي – السوري (22).

وما ان اجتاحت رياح الربيع العربي سوريا عام (2011) حتى ازدادت شقة الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة اختلاف وجهات النظر كليا بينهما حول الأزمة وسبل التعامل معها وطبيعة التحالفات التي أنشئها كل منهما على الأرض في سوريا سياسيا وعسكريا، لقد كانت تركيا تشعر بالإحباط من عدم رغبة ادارة الرئيس الامريكي الاسبق (باراك اوباما) بالضغط اكثر على الرئيس السوري (بشار الاسد) وفي انتهاج سياسة قوية ضد دمشق وفي دعمها لقوات سوريا الديمقراطية العدو اللدود لتركيا وخطوط امنها القومي الأساسية وفي نفس الوقت اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا بعدم القيام بما فيه الكفاية في القتال ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) (23).

وقد يكون لثورات الربيع العربي دورها الكبير في تعزيز المدرك الأمريكي لدور الحليف التركي في فضاءاته الحيوية وخصوصا في الشرق الأوسط، ذلك ان النظم التقليدية في المنطقة كانت تنهار بشكل ملفت للنظر في حين أن حزب العدالة والتنمية الذي فاز في نفس العام (2011)مجددا بالأغلبية في الانتخابات العامة كنتيجة طبيعية للإنجازات الكبيرة التي حققها الحزب خلال سنوات حكمه القليلة الماضية (24)، قد سارع الى تعزيز نفوذ تركيا في المنطقة مع اسراعها لتأييد الانتفاضات التي هيمن على قيادتها تنظيمات اسلامية ترتبط بعلاقات مميزة ووثيقة مع تركيا في تونس ومصر وليبيا وسوريا الأمر الذي جعل من حزب العدالة والتنمية وشخص الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) مفتاحا لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة و ذلك بفضل تأييده لعمليات حلف الناتو في ليبيا و تأكيده على الديمقراطية والسلام في تونس ومصر وموقفه من سوريا رغم التباين الملحوظ في أهم صفحات الملف السوري المتعلقة بالدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية التي تعتبرها تركيا منظمة ارهابية تناصبها العداء (25) .

وبحلول عام (2017) تدهورت العلاقات الأمريكية – التركية من جديد بشكل لم يسبق له مثيل وان تركيا التي كانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو في حلف الناتو تعيش هذه المدة اسوء علاقاتها مع الغرب، وصار الحليفان هذه المرة يقفان في منطقة الشرق الاوسط في جهتين متضادتين وهو امر واضح في العراق وبصورة اوضح في سوريا(26) .

الا ان أخطر ما في السجل المتوتر للعلاقات بين الطرفين قد حصل أيام ادارة الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) الذي هدد عام (2018) بفرض عقوبات على تركيا مالم تفرج عن قس امريكي تم احتجازه من قبل السلطات التركية بتهم دعم الارهاب والمشاركة في الانشطة المهددة للأمن القومي التركي و أردف التهديد بفرض عقوبات كبيرة وللمرة الأولى على الحليف التركي، وقد ذكر الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) الذي عرف عنه شغفه بإدارة ملفات السياسة الأمريكية من على صفحاته الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي، في تغريده له على موقع تويتر" ستفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات كبيرة على تركيا بسبب احتجازها لقس امريكي لفترة طويلة وهو مسيحي عظيم وانسان رائع " وقد سارع المتحدث باسم الرئيس التركي للرد على تهديدات الرئيس الامريكي السابق (ترامب) قائلا" انه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية اعادة النظر في نهجها او المخاطرة بمزيد من الاضرار بتحالفها مع تركيا" (27) .

ثم توالت الانتكاسات طيلة السنوات الأربع من ادارة الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) واخذت هذه المرة شكل تفتيت الشراكات العسكرية في بعض جوانبها خصوصا ما يتعلق منها بتطوير طائرات (F-35) وتبادل الاسرار العسكرية ذات الطابع الخاص بنقل التكنولوجيات المتعلقة بتطوير الصواريخ الاستراتيجية .

أدانت تركيا بشكل واضح الغزو الروسي لأوكرانيا، وأعلنت بعد تردد استمر لأيام أن "حالة الحرب" تنطبق على الصراع بين البلدين، واستخدمت بناء على ذلك اتفاقية "مونترو" التي تمنع السفن الحربية من عبور مضائق البحر الأسود في حالة الحرب, ولكن تركيا برغم ذلك لم تنسجم تماما مع الموقف الأمريكي من الحرب ولم تفرض عقوبات على موسكو كما فعلت الدول الغربية، وقالت إن تطبيق اتفاقية "مونترو" سيطبق على جميع الأطراف "دون السماح بازدواجية المعايير" بحسب تعبير الرئيس أردوغان، وأكدت أنها لن "تتخلى عن روسيا وأوكرانيا" وأنها ستسعى للوساطة للوصول لحل سلمي، وقامت بالفعل باستضافة جلسات حوار بين الطرفين.

ثمة عوامل عديدة أثرت على الموقف التركي غير المنسجم تماما مع واشنطن والناتو. أول هذه العوامل هو تشابك العلاقات التركية الروسية خلال السنوات الماضية , ويبدو من خلال التصريحات الروسية وموافقتها على حضور المفاوضات في تركيا أنها تقبل الموقف التركي "المتوازن"، وقد عبر عن ذلك بوضوح سفير موسكو في أنقرة الذي قال إن بلاده تتفهم تطبيق أنقرة لاتفاقية "مونترو" , اذ عقدت أنقرة وموسكو عدة اتفاقيات لإدارة الوضع في شمال سوريا، ومن الواضح أن الهدوء النسبي في إدلب وشمال غرب سوريا عموما هو نتيجة لهذه الاتفاقيات، ولا يمكن لتركيا أن تضحي بحالة الهدوء في الأراضي السورية على حدودها من خلال إغضاب روسيا (28) .

أما العامل الأهم في تحديد الموقف التركي تجاه الصراع في أوكرانيا وامتناع أنقرة عن التماهي تماما مع الموقف الأمريكي؛ فهو العلاقة الملتبسة بين تركيا من جهة والناتو وواشنطن والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. لم تقف واشنطن وحلفاؤها في الناتو وأوروبا موقفا جديا مع تركيا أثناء خلافها الشديد مع روسيا عام 2015، وتركت أنقرة تصارع الدب الروسي وحيدة وكأنها ليست عضوا في الناتو، وعندما اضطرت لشراء منظومة الدفاع الروسية "إس 400" تعرضت للعقوبات الأمريكية، وفي نفس الوقت تشهد العلاقات التركية مع أوروبا توترا وارتباكا مستمرا

منذ سنوات. ويضاف إلى ذلك ما يتوقعه خبراء من ظهور دور روسي صيني أكبر في العالم بعد انتهاء الأزمة الحالية (29).

المحور الثاني: نقاط الالتقاء وتباعد بين الطرفين التركي والامريكي

تمر العلاقات التركية الامريكية في مرحلة هي الأسوأ لهما منذ بداية علاقتهما وهذا لما شهدته هذه العلاقات من خلافات وتناقضات وهذه الخلافات تتمثل بداية في احداث الربيع العربي ثم تلاها انقلاب 15 تموز 2016 في تركيا ومما زاد من شقة الخلافات هي استلم الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) سدة الحكم في الولايات المتحدة وقيامه في دعم وتسليح اكرا د سوريا وفرضه عقوبات على تركيا.

أولا : نقاط اختلاف وتباعد الامريكي –التركي

أ. انقلاب (15تموز عام2016) في تركيا

تأتي المحاولة الانقلابية الاخيرة في تركيا عام (2016) في ظل ظروف استثنائية تمر بها المنطقة عامة وتركيا بشكل خاص حيث تصاعدت المواجهة العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني الذي وجد مناطق آمنة له في جغرافيا البلدان المجاورة التي تعاني من فقدان سيطرتها الأمنية على حدودها بسبب نزاعاتها الداخلية ومشاكلها التي اتاحت لهذه المجموعة المسلحة فرصة الحصول على مقرات وقواعد عسكرية تؤمن لها عنصر الدفاع في العمق من ناحية واختيار توقيتات الهجوم من ناحية ثانية، اضافة الى الجدل الدائر في داخل الاوساط السياسية التركية بسبب انفراد الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) بالسلطة وابعاد رفاقه عن الحزب وبعضهم كانوا ولازالوا يعدون قيادات مؤسسة للحزب ومنظري فلسفته السياسية والاقتصادية والامنية مثل (أحمد داود اوغلو) وزير الخارجية الأسبق، ناهيك عن ما تركه الانخراط التركي في الازمات الإقليمية السياسية والعسكرية من آثار مدمرة على النموذج التركي أخلاقيا وهذا يتناقض مع ما تم تأشيره مسبقا بخصوص البعد الأخلاقي في السياسة الخارجية التركية وكذلك سياسيا بعد فشل حلفاءها السياسيين في مناطق الأزمات في الاحتفاظ بتجاربهم في الحكم كما حصل في اليمن وسوريا ومصر وتونس على سبيل المثال الامر الذي طرح التساؤل حول جدوى كل ما تكبدته تركيا من اكلاف مقابل نتائج سرعان ما تلاشت وتحولت الى خسائر صافية وأخيرا الشبهات الكثيرة التي أثيرت حول دور تركيا في اطار الجهد الدولي في الحرب على تنظيم (داعش) .

ومما جعل من الانقلاب الفاشل عقدة حقيقية في العلاقات التركية- الأمريكية هو ما أتسم به الموقف الأمريكي من تذبذب وغموض تراوح ما بين وصف الانقلاب بالانتفاضة التركية مع موقف رمادي معلن ومن ثم تحول لاحقا الى موقف داعم بشكل مطلق للحكومة المدنية المنتخبة، ففي المرحلة الاولى للانقلاب صرح وزير الخارجية الامريكي الاسبق (جون كيري) خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) بأنه يتمنى الاستقرار والسلام في تركيا (30)، من دون ذكر او ادانة المحاولة الانقلابية الا انه وبعد ساعات من فشل المحاولة الانقلابية

توالت بيانات الخارجية الأمريكية والبيت الابيض مؤكدا ان الولايات المتحدة الأمريكية تدعم بشكل مطلق الحكومة التركية ومؤسساتها الديمقراطية (31) .

لكن وجود مؤسس الحركة وقائدها الفعلي والمتهم الاول في المحاولة الانقلابية(فتح الله غولن) في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وتحت حماية الحكومة الأمريكية التي رفضت تسليمه الى الحكومة التركية لمحاكمته بخصوص الأحداث الدامية التي حدثت في الانقلاب ومن ثم ما ترتب على ذلك من التهديد بفرض العقوبات على تركيا في حال عدم افراجها عن القس الأمريكي الجنسية (اندرو برونسون)(*) الذي اعتقلته السلطات التركية بتهمة العمل مع الانقلابين وعرضت مبادلته بقائد الكيان الموازي وهو ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية بشكل قاطع، كل هذه التطورات ألقت بالكثير من الشكوك حول طبيعة الثقة المتآكلة تدريجيا بين الطرفين الى الدرجة التي يتم فيها توجيه الاتهام بتقويض الاستقرار السياسي والأمني لتركيا من قبل حليفها الاستراتيجي في واشنطن وهو أمر كان له ما بعده بخصوص القضايا الأخرى التي شكلت مع قضية الانقلاب صفحات جديدة وغير مطمئنة في مسيرة العلاقات بين البلدين .

ب. المشكلة الكردية

تعد قضية الأكراد في تركيا من أكبر المشاكل التي تواجهها الدولة التركية الحديثة منذ تأسيسها على يد (مصطفى كمال اتاتورك) ليس فقط بسبب كون الأكراد في تركيا يشكلون ما نسبته (15%) من عدد السكان في البلاد وهي أكبر نسبة سكانية لهذا العنصر القومي في جميع بلدان المنطقة ولكن لأنها أصبحت على رأس جدول اعمال السياستين الداخلية والخارجية للدولة ومصدرا لتداخل السياسات المحلية والاقليمية والدولية في قضية واحدة (32) .

وقد جربت الحكومات التركية منذ عهد (اتاتورك) انكار الحقوق القومية للأكراد في تركيا وتسبب ذلك في تمرد كردي مسلح منذ ذلك الوقت وصل ذروته بعد اعلان القانون رقم (2932) لعام (1983) الذي يمنع استخدام اللغة الكردية في تركيا وحظر أي تنظيمات سياسية قائمة على الاساس القومي واليساري(33)، وهو الأمر الذي أعطى لأوروبا فرصة مثالية الى جانب قضية قبرص وحقوق الانسان لتعطيل انضمام تركيا الكامل الى الاتحاد الأوروبي.

وبحكم علاقات التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الادارات الأمريكية المتعاقبة التماهي مع سياسات انقرة فيما يتعلق بقضية التمرد الكردي المسلح في تركيا وقد يفسر لنا ذلك ما تم الكشف عنه لاحقا من اسهام المخابرات المركزية الأمريكية في عملية اعتقال زعيم التمرد المسلح (عبد الله أوجلان) وتسليمه الى تركيا لمحاكمته ومن قبل ذلك ادانة الاعمال المسلحة للجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني التركي (34) .

وحاولت حكومة الرئيس التركي الاسبق (تورغوت اوزال) التوصل الى حلول لمشكلة التمرد الكردي باتخاذها خطوات جريئة كان في المقدمة منها الغاء القرار (2932) والاعتراف بالحقوق القومية للأكراد في تركيا (35)، لكن المشكلة ظلت قائمة بفعل الأدوار الاقليمية والدولية فيها والرؤى المتباعدة في الموقف من الحلول المفترضة

للقضية الكردية بين مطالب الجناح المتشدد في الحركة الكردية بالانفصال واصرار أنقرة على امكانية التفاوض حول الحقوق الواسعة والحريات الكاملة والمساواة (36) .

وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) ليعيد طرح المشكلة الكردية في تركيا ولكن هذه المرة من زوايا مختلفة، فالكرد الآن أكثر طموحا وهم يرون أقرانهم في العراق أقرب ما يكونوا الى الكيان المستقل وبعلاقات تحالف مميزة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية جعلتهم حاجة أمريكية قائمة لا غنى عنها في اطار استراتيجيتها في المنطقة وحصلوا على ملاذ أو على الأقل عمق سوقي في الأراضي العراقية يحتاجونه في المواجهة العسكرية مع القوات التركية، ومن هنا تصاعدت الخلافات التركية الأمريكية حول القضية المتجددة بحكم الحاجة الأمريكية لحليفها الكردي في العراق وسوريا لمواصلة مشروعها في كلا البلدين وغض بصرها عن تصاعد حدة المواجهة العسكرية بين المتمردين الأكراد وبين حكومة انقرة، وربما أصبح الموقف الأمريكي الآن يتماهى بالعكس من السابق مع الأكراد على حساب مصالح أنقرة ووجهات نظرها في الأمر برمته (37) .

مما تقدم يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة للتخلي عن تحالفها مع الأكراد في المنطقة من أجل ارضاء الأتراك الذين لا يشاركونها أساسا رؤيتها في طريقة التعاطي مع الكثير من مشاكل المنطقة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بقوات سوريا الديمقراطية وهي الذراع المسلح للأكراد الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا ليقوم بمهام عسكرية على الأرض بقيادة أمريكية في حين ان تركيا ترى في هذا التنظيم المسلح امتداد للتنظيم المسلح لحزب العمال الكردستاني التركي وترفض رفضا قاطعا الخطوات الأمريكية لتدريب وتجهيز عناصر هذا التنظيم الذي وسعت الادارة الأمريكية اعداد مقاتليه لتبلغ نحو(38) ألف مقاتل عام (2018) وهددت تركيا بسحق التنظيم في معاقل نشاطه بغض النظر عما يقال من قبل الآخرين في اشارة واضحة الى الولايات المتحدة الأمريكية(38)، وكانت قضية الدعم الامريكي لهذه التنظيمات المسلحة هي النقطة التي غالبا ما تثير حفيظة انقرة وتخرج مسؤوليها عن المعتاد في التصريحات الدبلوماسية حتى مع الحليف الأمريكي ففي خطاب له قال الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) مخاطبا الولايات المتحدة الأمريكية " إن تصريحات الولايات المتحدة مؤسفة تقولون إنكم لا تدعمون الإرهابيين لكنكم بالواقع تقفون إلى جانبهم " (39)، ومرة أخرى يعبر الرئيس التركي عن رفضه لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه للأكراد عندما التقى بالرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) في روما في(31 تشرين الأول 2021) عندما قال" الإرهابيون في سوريا لا يزالون يحصلون على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية ونحن نأسف لذلك "، وتابع متحدثا عن اللقاء مع بايدن في مؤتمر صحفي "أبلغته أسفنا حيال الدعم الذي يتلقاه تنظيم حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب في سوريا من الولايات المتحدة "، وأعلن الرئيس التركي في هذا السياق "أعتقد أن هذه العملية التي استمرت حتى الآن لن تتواصل على هذا النحو لاحقا" (40)، خلاصة القول وتأسيسا على كل ما تقدم يبدو ان القضية الكردية صارت تحتل اعلى قائمة المشكلات او العوامل المباشرة في تأزيم العلاقات التركية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة وربما ستستمر كذلك في منحنى تصاعدي خلال المرحلة القادمة طالما ان هناك تباعد كبير في وجهتي النظر بين الاتراك والأمريكيين في التعامل مع ذات الموضوع.

ثانيا : نقاط التقاء بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية

شراكة حلف الناتو : تعد تركيا من الدول المهمة في حلف شمال الاطلسي ورغم ان اغلب مساحتها تقع جغرافيا ضمن قارة اسيا الا انها انضمت الى الحلف شمال الاطلسي في اطار بيئة دولية ضاغطة حيث قدمت الولايات المتحدة الامريكية الدعم الاقتصادي لتركيا من خلال مشروع مارشال لبناء اقتصادها المنهار وتلك الظروف قد ساهمت في اقناع الدول الاوروبية بالموافقة على ضمها للحلف وهو ما ادى في وقت لاحق الى انتساب تركيا الى العديد من المنظمات الاوروبية والدولية مثل المجلس الاوروبي وهيئة الطاقة الدولية و السوق الاوروبية المشتركة .

اهم دعامة تقوم عليها تحالفات الدولتين هي العضوية في حلف الناتو ومساهمة تركيا فيه , فالجيش التركي يعد ثاني اكبر جيش في حلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الامريكية و ثامن عضو يساهم في ميزانية الحلف ويصل الى 90 مليون يورو وتستضيف تركيا 26 قاعدة عسكرية ومراكز الرصد وجمع المعلومات للحلف (41) .

وكان لتركيا دور مؤثر وفعال في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العراق عام (1991) عندما تم استخدام قاعدة انجرليك الجوية التركية وكذلك تشديد الحصار وفرض عقوبات وكان بدفع من الولايات المتحدة الامريكية وتعد تلك الحقبة من اكثر مراحل التناغم والانسجام في العلاقات الامريكية التركية بفعل الادراك الامريكي للدور الوظيفي لتركيا (42) .

تدخل سياسة التوزان التي تتبعها تركيا بخصوص الحرب الروسية على أوكرانيا "محطة جديدة"، حيث بات أمام أنقرة "طلبين" الأول تنتظره دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإحداث عملية توسيع، بينما يذهب الآخر إلى الطرف المضاد، وهو روسيا، بعدما طلبت، إعادة فتح السماء أمام طائراتها المتوجهة إلى سوريا, ومنذ بداية الحرب الروسية أعلن الجانب التركي أنه سيبقى في موقف "حيادي" بين موسكو وكييف، وعلى الرغم من أنه أغلق مضيق البوسفور أمام السفن الحربية، وأتبع ذلك بإغلاق الأجواء أمام الطائرات الروسية، إلا أنه وفي المقابل رفض سلوك مسار العقوبات الاقتصادية، المؤيدة للموقف الأوكراني.

المحور الثالث : أزمة العلاقات الأمريكية -التركية "مشاهد مستقبلية"

في السنوات الأخيرة وتحديدا منذ العام (2016) الذي شهد حصول ما عرف بمحاولة انقلاب الكيان الموازي على نظام الحكم الذي يديره حزب العدالة والتنمية، والعلاقات التركية الأمريكية تتقلب بين ضفتين هي التصعيد والتهدئة حتى يخال المراقب من شدة التصعيد في لهجة ومواقف الطرفين أزاء بعضهما البعض أنهما خصمان لا يلتقيان، وقد بدا ذلك واضحا خلال جملة الأزمات التي عصفت بمسيرة علاقات الطرفين خلال مدة الدراسة كما هو الحال مع حادثة الانقلاب نفسها في تموز (2016) والتي أكدت فيها الحكومة التركية مرارا أن الولايات المتحدة الأمريكية والسفارة الأمريكية في أنقرة ورجال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضالعين في المحاولة بشكل مباشر وغير مباشر طالما أن القائد الروحي والفعلي لذلك الانقلاب الداعية الاسلامي (فتح الله غولن) يحظى بالرعاية الأمريكية ويقيم في محمية خاصة في ولاية بنسلفانيا بحراسة أجهزة الاستخبارات الأمريكية وطالما أن شخصيات أمريكية متواجدة داخل تركيا تم اعتقالها لصلتها بالانقلاب، وكما هو الحال في اختلاف مواقف الطرفين من قضية

قوات سوريا الديمقراطية الكردية التي أضيف لها مؤخرا افتراق مواقفهما من الطريقة التي يفترض فيها حل الأزمة السورية الى جانب قضايا سبق وان فصلنا فيها خلال صفحات الرسالة كالأزمة القبرصية والتدخل العسكري التركي في ليبيا والأزمة في شرق المتوسط والعلاقات المتنامية بين أنقرة وموسكو وقضايا أخرى ذات صلة بتوجهات حزب العدالة والتنمية الحاكم وقيادته و رؤاهما المستقبلية للحياة السياسية وللدور التركي اقليميا ودوليا، ويلاحظ أن كل هذه القضايا لاتزال تمارس دورها في توتير أجواء العلاقات بين الطرفين بمعنى انها لم تجد طريقها الى الحل النهائي وكل ما تم سابقا كما أسلفنا هو تجميد او تخفيض حدة التأثير الذي تتركه الأزمات المذكورة في طبيعة العلاقة الأساسية بينهما والدليل على ذلك أن هذه المشاكل تعود بين الحين والآخر الى الواجهة بحسب الظروف والتطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية وفي كل مرة تزداد هذه الأزمات حدة لتأكل المزيد من جرف هذه العلاقة ولتنذر بإمكانية تحولها مع الزمن الى مدخلات حقيقية تتسبب في انفراط عقد الشراكة الاستراتيجية التركية-الأمريكية التي ترسخت خلال العقود الستة الماضية .

أولا: البديل الأمريكي

ان السياسة الاستقلالية التركية ينظر اليها من قبل حلفاءها الأطلسيين على أنها تمرد على دور تركيا الوظيفي في الحلف، فرغم أن تركيا تحتل موقعًا جغرافيًّا متميزًا وتمتلك جيشًا قويًّا وكبيرًا ومع ذلك لم تكن ممن يُحَدِّدون الاستراتيجية الغربية الكبرى فإثر ظهور التحدي السوفيتي اعتُبرت تركيا حاجزًا طبيعيًّا مهمًّا للدفاع عن أوروبا الغربية، فتمَّ تشجيعها على الانضمام للحلف عام (1952) وبعد الثورة الإسلامية في إيران عام(1979) تحولت تركيا إلى ثقلٍ مهمٍّ في الشرق الأوسط لموازنة الضغط الإيراني، وعلى الرغم من تزايد أهميتها في عمليات الناتو ومهماته في البوسنة والهرسك وكوسوفا في التسعينات من القرن العشرين، وفي أفغانستان (2001-2014) فقد استمرت بأداء المهمة الوظيفية ولم تكن مخططًا أو محددًا لاستراتيجية الحلف (43)، هذا التمرد التركي كان مثارا لانتقادات بعضها يطالب بطرد تركيا من حلف الناتو او ان بعضها الآخر اذا ما اعتبرناه أقل حدة فهو يطالب بضرورة جعل الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) وحزبه وحكومته يفهمون أن عضويتها في حلف الناتو ليست مقدسة وأبدية لكي يعرفوا التزاماتهم تجاهه، وهذا ما ذهب اليه الكاتب الفرنسي المعروف (برناد ليفي) بالقول "يبدو أنَّ الرئيس التركي أردوغان اختار (داعش) على الأكراد ولكن يجب أن نقول لأردوغان: إنَّ المعركة ضد داعش تعدّ لحظة الحقيقة، لقد قاومت تركيا المشاركة في حرب العراق عام(2003) وإذا فعلت ذلك مجددًا، فإنّ مستقبلها في الناتو سيكون موضع تساؤل وشك" (44) .

أما المؤرخ (كونراد بلاك) في مجلة ناشيونال ريفيو فيجادل بأنَّ "الوقت قد حان للنظر في ما إذا كان ينبغي بقاء تركيا عضوًا في الناتو فبسبب معارضتها للرئيس السوري(بشار الأسد) تغاضت تركيا عن وصول الإمدادات إلى داعش، وتمنع الولاياتَ المتحدة من استخدام القواعد التركية، فإذا كان طرد تركيا أو تعليق عضويتها في الناتو أو دعم معارضيها الأكراد يمكن أن يعيد الرئيس التركي (أردوغان) إلى رشده فيجب أن تؤخذ هذه الخطوات (45) .

ويبدو أن ادارة الرئيس الأمريكي الحالي (جوزيف بايدن) بدأت تستمع لمثل هذه الأصوات وتستجيب تدريجيا لمثل هذه الدعوات الرامية الى طرد تركيا من الناتو أو على الأقل حرمانها من مزايا الشريك الاستراتيجي وتحويل هذه

الشراكة نحو وجهة أخرى تمثلها اليونان الغريم التقليدي لتركيا انابة عن قسوة العقوبة من ناحية، ودلالة على توافر الخيارات البديلة عن تركيا أمام الناتو من ناحية ثانية وكخطوات عملية في هذا التوجه الجديد يمكن ملاحظة التسارع المستمر في وتيرة التعاون العسكري المبالغ فيه بين واشنطن وأثينا الذي يحقق دون شك الكثير من المصالح الاستراتيجية لكلا الدولتين، فالإدارة الأمريكية التي يرأسها (جو بايدن) ترى أن منطقة شرق المتوسط تعد أحد أهم ساحات التنافس الحيوية بينها وبين كل من روسيا والصين، خصوصا في ظل توسيع بكين لنطاق علاقاتها التكنولوجية والاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي مما يعني إمكانية تأسيس شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية أكثر عمقا بين بكين وحلفاء واشنطن في شرق المتوسط بما يعد تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في هذه البقعة من العالم، وخروج حلفائها الأساسيين عن نطاق سيطرتها، لهذا يرى كثير من المستشارين في إدارة الرئيس الامريكي (بايدن) إن زيادة حجم التعاون مع اليونان في ظل ارتفاع حدة الخلافات وتضارب المصالح مع تركيا، أصبح أمرا ضروريا وملحا كونه يمنح واشنطن القدرة على التصدي لمحاولات الاختراق الصيني للمنطقة ويؤمن لها في الوقت ذاته وسيلة فعالة ومهمة لمواجهة أطماع روسيا التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في شرق المتوسط عبر الأراضي الليبية والسورية بالتعاون مع تركيا (46) .

وبالنسبة الى اليونان فإن تعزيز علاقات شراكتها العسكرية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يسهم وفق وجهة نظرها في لجم اندفاع تركيا، ويضع حدا للطموح غير المحدود للرئيس (أردوغان)، الأمر الذي يهدد سيادة اليونان وثرواتها على حد وصف وزير الخارجية اليوناني (نيكوس ديندياس (47) .

لقد أصبح لدى واشنطن حاليا داخل قواعدها العسكرية في اليونان (110) مروحيات من طراز (بلاك هوكس) و(10) مروحيات نقل ثقيلة من طراز (شينوك) و(25) مروحية هجومية من نوع (أباتشي) و (1800) مدرعة عسكرية، إلى جانب المئات من العسكري، فضلا عن استلام البحرية اليونانية بالفعل أول خمس طائرات من طراز (بي-3بى أوريون)، وتقدمت أثينا كذلك بطلب لشراء سبع طائرات هليكوبتر من طراز (روميو) خلال عامي (2020 و2021)، إلى جانب وجود مفاوضات بين البلدين بشأن صفقات سلاح تبلغ قيمتها حوالي (11) مليار دولار، وتشمل قيام واشنطن بتحديث (84) طائرة من طراز (إف-16) و(11) طائرة هليكوبتر من طراز (أجيان هاوك) لصالح القوات الجوية اليونانية (48) .

وقد يكون مفيداً أيضا الاشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول ترسيخ تواجدها العسكري في قاعدة حرير في مدينة أربيل شمال العراق تحسبا للمستقبل فيما لو تقرر الاستغناء عن قاعدة انجرليك التركية أو وصلت العلاقات التركية الأمريكية الى مرحلة يصبح معها من الصعب الاعتماد على حركة قواتها الجوية خصوصا من قاعدة انجرليك وهي ليست ببعيدة عن قاعدة حرير العراقية وقد يفيد المرتسم المرفق في أدناه في توضيح مجمل أعمال التوسيع التي تجريها القوات الأمريكية في القاعدة المذكورة.

خريطة رقم (1) اعمال التوسع التي تجريها الولايات المتحدة الامريكية في قاعدة حرير شمال العراق

المصدر: محمود سمير الرنتيسي، تركيا والتوازن الصعب بين موسكو وواشنطن، على الرابط الإلكتروني الآتي: https://studies.aljazeera.net/en/node/4377 نقلاً عن صور الأقمار الصناعية لقاعدة حرير في أربيل التي نقلتها وكالة الاناضول للأنباء.

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في شمال العراق قواعد مهمة وسهلة للتعامل معها في حماية مصالحها في المنطقة، صحيح أن قاعدة (انجرليك) في تركيا لها أهميتها في الحرب على داعش لكنها ليست عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه، وإذا شعرت واشنطن بأن وضعها في انجرليك وعلاقاتها التحالفية مع تركيا عموما ستقترن بتأييدها للكرد في سوريا ربما ستكون مضطرة لقبول المجازفة بدلا من الخضوع للشروط التركية (49) .

ثانيا: البديل التركي

لكن هل يشير ما تقدم عن الوجهة الجديدة لمركز ثقل الناتو في المنطقة أن الأتراك بدون خيارات حقيقية رغم امتعاضهم الشديد من هذا الانقلاب الأطلسي الصريح على تركيا والتنكر لخدماتها الكبيرة التي قدمتها لشركائها على مدى سبعة عقود من الزمن؟ .

الجواب على التساؤل الوارد في أعلاه يقول العكس فالتحولات التي تشهدها البيئة الدولية والمتمثلة بعودة روسيا لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة مشهد القوة العالمي والاندفاع الاقتصادي والتكنولوجي للصين، والذي سيسمح لها هي الأخرى بالتظافر مع النمو الهائل لقدراتها العسكرية بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة نفس المشهد الأمر الذي يعني توافر خيارات جديدة للتحالف أمام تركيا خصوصاً بالنسبة الى روسيا المجاورة والراغبة بشدة في توسيع نطاق علاقاتها مع أنقرة. ويبدو هذا الحرص متبادلا بين الجانبين في الميادين الآتية.

أ. المجال السياسي:

كان لروسيا موقف متميز في ادانة انقلاب (15تموز 2016) وفي التعبير عن دعم موسكو للحكومة الشرعية وللرئيس (رجب طيب أردوغان) فضلا عن التنسيق المثمر بين تركيا وروسيا بخصوص الأزمة السورية رغم اختلاف وجهات النظر بين الطرفين حيث تدعم روسيا بقاء الرئيس(بشار الأسد) في السلطة بينما تعتقد تركيا باستحالة ذلك نظرا للمجازر المروعة التي ارتكبها نظامه ضد الشعب السوري (50) .

ثم تلا ذلك زيارات تاريخية متبادلة للزعيمين الروسي والتركي لعواصم البلدين تمخضت عن توقيع اتفاقيات عديدة شملت اعادة تشغيل مشاريع الطاقة المشتركة ورفع العقوبات المتبادلة بين البلدين الأمر الذي يمهد حسب وجهة نظر حلفاء تركيا في امريكا وأوروبا لمرحلة تتجاوز فيها تركيا علاقاتها التحالفية مع الناتو (51)، أضف الى ذلك التفاهمات الكبيرة التي جمعت موسكو وأنقرة في الملف السوري والتي أفضت الى نتيجتين أساسيتين غاية في الأهمية هما(52) :

النتيجة الأولى: حصول تفاهمات ومقايضات سياسية حول جغرافيا النفوذ السورية بين البلدين تبلورت هذه التفاهمات في محطتين رئيسيتين: الأولى في(24 حزيران 2016)، حيث أعلنت تركيا انطلاق عملية "درع الفرات"، والتي تمت بتوافق وموافقة روسية وأسفرت عن سيطرة تركية على مثلث (طرابلس، إعزاز، الباب) في الشمال السوري، وفي المقابل سيطرت قوات النظام وحلفائها الروس والايرانيين على حلب في كانون الثاني (2016)، وهو ما تم تسميته آنذاك بمقايضة (حلب مقابل الباب)، المحطة الثانية في(20 كانون الثاني 2018) حيث أعلنت تركيا انطلاق عملية (غصن الزيتون)، والتي تمت أيضا بتوافق وموافقة روسية وأسفرت عن سيطرة تركية على مدينة عفرين شمال غرب سوريا في (24 أيار 2018) وفي المقابل سيطرت قوات النظام ومعها روسيا على الغوطة الشرقية بالكامل بعد السيطرة على آخر معاقل المعارضة فيها في دوما في(18 شباط 2018) وهو ما تم تسميته أيضا بمقايضة "عفرين مقابل الغوطة " .

لقد قامت تركيا بحشد بعض الفصائل المسلحة (كالجيش السوري الحر) في عمليتي "غصن الزيتون" و "درع الفرات"، تجاه مناطق تمثل مصلحة مشتركة لها وللفصائل المعارضة، وإن كانت تمثل مصلحة أكثر لتركيا، (كطرابلس وإعزاز والباب وعفرين)، بدلاً من تركيز هذه القوات مع غيرها من فصائل المعارضة الاخرى على تحرير مناطق أكثر أهمية من الناحية العسكرية للمعارضة، كحلب والغوطة الشرقية، وهو ما دفع بعض الفصائل المسلحة الى اتهام تركيا بدورها في إضعاف جبهات المعارضة في مواجهة قوات النظام وحلفائه في حلب ثم الغوطة الشرقية، وما ترتب على ذلك من سيطرة نظامية على المدينتين.

النتيجة الثانية: تبني مسار جديد للحل السياسي للأزمة السورية في العاصمة الكازاخستانية (أستانا) برعاية ثلاثية روسية تركية إيرانية بدأت في (23 شباط 2017) ومرت بمحطات عدة تمخضت عنها اتفاقيات خفض التصعيد في(4 أيار 2017) شملت كامل محافظة إدلب ومحافظة اللاذقية ومحافظة حلب وأجزاء من محافظات حماة وحمص ودرعا والقنيطرة ومنطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق (53)، ثم عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة(

ستوشي) الروسية برعاية روسية تركية إيرانية في(29 كانون الثاني2017) واختتم الحوار بالاتفاق على تشكيل لجنة إصلاح دستوري، ويبدو أن كلا من أنقرة وموسكو صارا يتبادلان الثقة حول علاقاتها المتنامية والتي طالت مجالات استراتيجية كما سيجري تفصيله لاحقا، وهو ما عدته الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة تحدٍ سافر من جانب تركيا لسياساتها في المنطقة وتهميشا لدورها في الأزمة السورية من جانب أبرز حلفائها في الناتو ولصالح خصوم ومنافسين للولايات المتحدة الأمريكية يسعون الى اضعاف دورها ومهامها العالمية (54) .

ب. في المجال الاقتصادي:

شكلت كلا من أنقرة وموسكو مجلساً رفيع المستوى للعلاقات المشتركة منذ العام (2010) يتولى مهمة توطيد اواصر التعاون بين البلدين في مختلف المجالات والذي حقق فعليا نجاحات كبيرة من ذلك التاريخ يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام حيث وصلت قيمة التبادل التجاري بين تركيا وروسيا إلى(35) مليار دولار قبل أزمة إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية في (تشرين الثاني 2015) لكنه تراجع خلالها إلى ما بين(27 و28)مليار دولار، ثم صرح وزير التجارة والجمارك التركي (بولنت توفنكجي) في (كانون الأول 2016) أن العلاقات الاقتصادية الروسية التركية بدأت تعود إلى مستواها السابق، مؤكدا رغبة الطرفين بالوصول الى ما قيمته(100) مليار دولار مستقبلا (55) .

ويبدو ان حجم التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا بدأ يأخذ طابعاً استراتيجياً من خلال الاتفاق على انشاء صندوق استثماري مشترك بين البلدين بقيمة مليار دولار والاتفاق أيضا على تفعيل الدفع بعملات البلدين بالنسبة للتعاملات التجارية البينية فضلا عن الاتفاق على انشاء ممر جمركي أخضر بين البلدين، الا ان أخطر ما في هذه العلاقة المتطورة هو مصادقة البرلمان التركي على اتفاقية نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية (تورك ستريم)، التي صادق عليها الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) خلال وجود رئيس وزرائه (بن علي يلدريم) في موسكو ،و كانت موسكو وأنقرة وقعتا يوم (10 تشرين الأول 2016) اتفاقا حكوميا لمد خطين لنقل الغاز الروسي "تورك ستريم" تحت مياه البحر الأسود بحيث يوفر الخط الأول إمدادات الغاز إلى السوق التركية بينما يستخدم الثاني لعبور الغاز الروسي إلى دول جنوب أوروبا على أن ينتهي تنفيذ المشروع في نهاية عام (2019).

ومن المتوقع أن يبلغ حجم ضخ الغاز الروسي في شبكة (السيل التركي) (63) مليار متر مكعب سنويًا، منها 47 مليار متر مكعب ستذهب للسوق الأوروبية فيما سيخصص (16) مليار متر مكعب للاستهلاك التركي.

وتعد تركيا ثاني أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا، وتستورد نحو(30) مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويًا عبر خطي أنابيب "بلو ستريم" الذي يمر تحت البحر الأسود و(الخط الغربي) عبر البلقان (56) .

شكل رقم (1) العلاقات التركية الروسية، مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي

المصدر: المرتسم نقلا عن محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية الروسية – مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، دراسة نشرت على موقع الجزيرة للدراسات على الرابط الإلكتروني الآتي" https://studies.aljazeera.net/en/node/3780

ج. المستوى العسكري والتكنولوجي:

لقد بينا في صفحات سابقة اهمية صفقة صواريخ (S-400)) الروسية لتركيا وتداعياتها على العلاقات التركية -الأمريكية لأن المنظومة ليست مجرد وسيلة دفاع جوي باعتها روسيا واشترتها تركيا لكنها تعني تكنولوجيا مختلفة وخبراء للتشغيل وأسرار فنية وصيانة قادمة وأسرار عسكرية لا يمكن أن يطمئن الناتو لها على أرض حليف أساسي له خصوصاً وان هذه المنظومة مصممة بالأساس لمواجهة قدرات الناتو الجوية والصاروخية، أما الوجه الثاني للعلاقة فهو الاتفاق التركي الروسي على قيام الأخيرة ببناء محطة (أق قويو) النووية وهي الأولى من نوعها في تركيا، وكان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) قد شارك في مراسم تدشين المحطة مع الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)، في ولاية مرسين جنوبي تركيا في (3 نيسان 2016) وستقوم شركة (روس آتوم (الروسية ببنائها بتكلفة(20) مليار دولار ومرجح أن يتم بدء التشغيل فيها بحلول(2023) (57) .

وفي مواجهة رفض مجلس الشيوخ الأمريكي تسليم تركيا طائرات (F-35) التي تشارك تركيا في برامج تصنيعها مع الناتو فقد أعربت تركيا عن امكانية الحصول على طائرات مماثلة من جهات أخرى ومن حلفاء جدد وهذه اشارة عميقة وواضحة لتوجهات تركيا الجديدة (58) .

يبدو من خلال ما تقدم ان وصول العلاقات التركية الأمريكية الى مرحلة البحث في احتمال انفراط عقد الشراكة الاستراتيجية بينهما ناجم عن جملة أسباب منها:

1. اختلاف الاولويات الاستراتيجية بين الدولتين فالجانب الامريكي يركز مع حلفائه بالمنطقة على الادوار الامنية والعسكرية ولاسيما في الملفات المهمة في العراق و سوريا في حين ان تركيا تركز في اولوياتها على الادوار الاقتصادية وبناء الاقتصاد القومي.

2. اقتناع تركيا باستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحزب العمال الكردستاني بصورة خاصة وللمكون الكردي بصورة عامة كعازل جغرافي امام التمدد الاقليمي التركي في سوريا والعراق.

3. صعود قوى اقليمية ودولية يمكن ان تصبح يوما ما بديل استراتيجي لتركيا او كحلفاء اقليمين ودوليين ومنهم الصين والهند وروسيا وقد اصبحت الهند والصين قوتين تؤثران تأثيرا مباشرا في اقتصاديات العالم بأسره، وهذا ما يوسع في دائرة الاختيارات التركية بالمستقبل ويفسح المجال امامها لتناور بين اكثر من خيار بدل من الانغلاق على الخيار الامريكي(59) .

4. التأثير الامريكي في حرية الحركة التركية قد تدرك تركيا انه لا يمكنها ان تتحرك في اطار سياستها الخارجية بكل مطلق دون الاخذ بالحسبان اعتبار عضويتها في حلف شمال الاطلسي والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وان هذا ما يشكل ضغط كبير على صانع القرار التركي كونه يحد من الخيارات الاستراتيجية الأمريكية (60).

5. بحث تركيا عن ادوار تعزز مكانتها اقليميا ودوليا سواء كان من خلال العثمانية الجديدة او غيرها وهو ما تسبب تصادم تركيا مع اهم حلفائها.

6. انفتاح تركيا على كل من روسيا وايران وخاصة بعد الانقلاب التركي الفاشل وهو ما تعده الولايات المتحدة الأمريكية تصعيدا وسيؤثر على العلاقات الأمريكية التركية (61) .

7. التغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا حيث انها اصبحت تبحث عن شركاء بديلين لتركيا في المنطقة.

8. فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على تركيا بهدف الحد من التوسع في العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا (62) .

لكن يبقى السؤال الأهم و هو: كيف ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع تركيا وفق تحولاتها من شريك استراتيجي في السابق إلى خصم او منافس في الحاضر؟، يبدو أن الإدارة الأمريكية لا تمتلك إجابات أو آليات للتعامل مع تعقيدات هذه العلاقة خاصة إذا واصلت واشنطن النظر إلى أنقرة بعدسات قصيرة المدى وفي ضوء ذلك ستبقى العلاقات تراوح مكانها، إذ من العبث تصور أن تتحفز هذه العلاقات نحو الأفضل دون تحفيز القيم المشتركة بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية وقد آن أوان الإقرار بأن العلاقة بينهما قد تغيرت وأن إنعكاسات هذا التغيير ستنعكس على منطقة الشرق الأوسط.

الخاتمة

درسنا وحللنا عوامل التوتر في العلاقات الأمريكية التركية خلال مدة ما بعد العام (2011) وبينا خلالها ان هذه العلاقات لها خصوصيتها المتمثلة في حجم الموارد وطبيعة التأثير الذي تحدثه كل من الولايات المتحدة

الأمريكية وتركيا وبالرغم من جوانب الخلاف والتوتر التي تعتريها بين مدة واخرى وان التفاعلات الناتجة من هذه العلاقات تنعكس على البيئة الاقليمية و الدولية، كون الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية عظمى تمارس تأثير كبير على النظام الدولي وتركيا قوة اقليمية بارزة تمارس تأثيرها في البيئة الاقليمية وان علاقاتهما تعد علاقات مهمة لكلا الدولتين، اذ تعدَّ تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة الخيارات الإستراتيجية بسبب امتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من النظم الإقليمية وتمتلك تركيا بعض السمات التأريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية اللازمة لممارسة الدور الإقليمي الذي يحقق مصالحها القومية, لذا تدرك الولايات المتحدة أهمية تركيا الإستراتيجية وذلك من خلال موقعها الجغرافي الذي يشكل ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية من والى الأقطار الصناعية، بالإضافة عن الدور الذي يمكن إن تمارسه تركيا في الجانب السياسي- الأمني من خلال دعمها للتحالف الدولي ضد الارهاب ، وأنها عملت على إدخال تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لكي تعزز الطرف الجنوبي للحلف , وقد بينت محاور البحث مختلف مجالات الاختلاف والتعاون بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي واجهت العلاقة في اتجاه التنافر مرة وباتجاه التعاون مرة اخرى، وان نمط التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و التركية بدأ يتراجع تدريجيا بعد عام (2011) بسبب اتجاه الادارة الأمريكية في عهد الرئيس الامريكي الاسبق (باراك اوباما) في تنفيذ سياسات تخدم مشروعها في بناء ما يعرف بالشرق الاوسط الكبير وكذلك تجاهلها الاحتجاجات التركية عام(2013) اذ ان تقارب تركيا مع ايران وروسيا والذي فرض على تركيا من اجل تجنب المخاطرة الامنية المحيطة بها بالإضافة الى تحقيق منافع واهداف مشتركة ادى الى توسع الفجوة بين الدولتين حتى وصلت الى مرحلة خطيرة عام (2017) عندما قامت تركيا في شراء منظومة صواريخ (S- 400) .

ان التغيير المتسارع في السياسة الخارجية التركية والمتفاعلة مع البيئة الإقليمية، ادى الى تأرجح المكانة التركية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لبحث تركيا عن دور اقليمي بعيداً عن المصالح الأمريكية، مما سيدفع بالولايات المتحدة الى عزل تركيا او تحجيم دورها اذ ما استمرت بالابتعاد عن المصالح الأمريكية، او محاولة انتهاج سياسة اكثر استقلالية تبتعد فيها عن الالتزام بمصالح وتوجهات الولايات المتحدة، مما قد يدعو الاخيرة الى افتعال ازمات داخلية او اثارت الملفات التي تزعزع الاستقرار التركي داخلياً او خارجياً.

اذ بين البحث ان المستقبل القريب للعلاقة الأمريكية -التركية ينبأ امام خيارات مختلفة بين ان تتجه الى التراجع او الصراع وربما يؤدي الى الصراع او ان تتجه الى التعاون وهو ما يتوقف على ارادة الدولتين في التعامل مع المتغيرات و القضايا المطروحة في متن تلك العلاقات وان كفة الرجحان هو ان العلاقات الأمريكية التركية يمكن ان تتطور الى مزيد من التعاون واحتواء الازمات لوجود القيم السياسية المشتركة ولإدراك كلا الدولتين اهمية كل منها للأخرى، لكن لم يمنع هذا الامر اذا ما حاولت احدى الدولتين تجاوز الخطوط الحمراء للدولة الاخرى ان تعثر الشراكة.

الاستنتاجات

ان من ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي :

1. ان العلاقات التركية الامريكية بدأت بفعل ضغط العامل العسكري والامني في تركيا وضغط العامل السياسي في الولايات المتحدة الامريكية هو ما تأكد بضعف التبادلات الاقتصادية رغم ان الحلف بين الدولتين وممتد لأكثر من نصف قرن .

2. مثل صعود حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الاسلامية الى سدة الحكم عام2002 مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات الامريكية التركية وذلك لحاجة الولايات المتحدة الامريكية لتركيا من اجل التقارب بين الشرق والغرب .

4. خرجت العلاقات الامريكية التركية من اطار التبعية الى الشراكة بالرغم من ان حصة الكبرى في الشراكة كانت للولايات المتحدة الامريكية.

5. اخذت العلاقات التركية الامريكية تبتعد نسبيا عن نمط التعاون وتتجه نحو التنافس والتوتر بعد ثورات الربيع العربي بسبب تعارض المصالح الامريكية مع المصالح التركية في المنطقة .

6. تمتلك تركيا عناصر القوة الناعمة والصلبة التي تمكنها من اداء دور فاعل في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والقوقاز.

7. تركيا مهما حاولت ان تنتهج سياسة خارجية تنبع من صميم مصالحها الخاصة، الا انها لا يمكن ان تبتعد عن تحالفاتها مع الولايات المتحدة الامريكية او تصور احتمالية فك الارتباط وذلك لأهمية التحالف بين الدولتين في تحقيق المصالح المشتركة.

8. فيما يخص مستقبل العلاقات التركية الامريكية فأن المستقبل القريب يتقبل اكثر من احتمال الا اننا بينا في هذه الدراسة بأننا اكثر اقتناعا بأن مدخلات التحالف والتعاون ستفرض نفسها على الدولتين وتعيد توجيه العلاقة نحو استمرار التقارب والتعاون مقابل تقليل عوامل الصراع والتنافس في تلك العلاقات.

الهوامش

(1) نظير سامي عبد الواحد، العلاقات الامريكية التركية ما بعد احداث 2011 وانعكاساتها على الاحداث في العراق وسوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، بغداد، 2018، ص 22.

(2) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الامريكية مصالح استراتيجية متبادلة، في كتاب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010. ص149.

(3) S, Haitham ,(2016) Under standing the sources of Turkish foreign policy change towards ، the middle East during the justice and Development party thesis degree of ,Doctor University of p175. Exeter ,London .p 175

(4) محمد ياس خضير الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي (1993-2010)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 119 .

(5) سليمان حميد فارس، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2006 ص 49.

(6) كمال السيد حبيب، الدين والدولة في تركيا: صراع الاسلام والعلمانية، مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة، 2009، ص9.

(7) قاسم محمد نجم، السياسة الخارجية الامريكية وأثرها على العلاقات العراقية التركية (2003 – 2013)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، 2015، ص 119-120.

(8) محمد عبد العاطي التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، 2011، ص91.

(9) هدى نبيل كاظم، السياسة الخارجية الامريكية حيال تركيا 2002-2012، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص19.

(10) نظير سامي عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(11) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة- دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة (1991- 2007)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل 2009، ص 18.

(12) ريز لطيف صادق، العلاقات الامريكية - التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2003-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011، ص 37.

(13) نظير سامي عبد الواحد , مصدر سبق ذكره ، ص29.

(14) احمد عبد الكريم ابو هجرس، العلاقات التركية الامريكية وأثرها على منطقة الشرق الاوسط (2002-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2014، ص 34.

(15) محمود خليل يوسف، تطور العلاقات التركية – السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية (02007-2012) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، 2013، ص90.

(16) مخنف سوفيان، دور البعد الاقتصادي والامني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة العراق للفترة (2002-2018)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2019، ص237.

(17) المصدر نفسه ، ص 239 .

(18) خالد كمال هنية، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية (2002-2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الادارة السياسية للدارسات العليا، جامعة الاقصى، غزة، 2015، ص 88.

(19) B, Frida , Turkey's Security and the Syrian Civil War A case Study about how the Syrian Civil War has impacted Turkey's State and Human Security from 2011until 2019.Master Thesis .University Linnaeus. Sweden , p37.

(20) S, Haitham ,A Previously mentioned source, p176.

(21) بيل باراك، سياسات تركيا شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، 2005، ص 38.

(22) محمود خليل يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(23) المصدر نفسه، ص 93.

(24) B ,Frida, Previously mentioned source p38 .

(25) محمود خليل يوسف، مصدر سبق ذكره 93.

(26) مخنف سوفيان، مصدر سبق ذكره، ص240.

(27) المصدر نفسه ، ص 241.

(28) فراس ابو هلال , لماذا تتردد تركيا ودول الخليج بدعم واشنطن في أوكرانيا؟ متاح على الرابط الالكتروني الاتي: https://arabi21.com/story/1424708/

(29) ياسر رحيم شبيب، تجربة التنمية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019، ص 159.

(*) محمد فتح الله غولن داعية اسلامي تركي من مواليد 1941 في قرية صغيرة تابعة لقضاء حسن قلعة التابعة لمحافظة أرض روم ويعد من مرددي مدرسة الشيخ المتصوف سعيد الدين النورسي، أسس فيما بعد حركة (خدمة)التي صارت كيانا موازيا للحكم في تركيا. أتهم بالوقوف هو وحركته وراء الانقلاب الأخير لعام 2016 رغم أنه يقيم في محمية خاصة به في ولاية بنسلفانيا الأمريكية. للمزيد حول الحركة ومؤسسها ينظر.. هيلين روز أيبو، حركة فتح الله غولن- تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية متجذرة في الاسلام المعتدل، ترجمة عبدالرحمن ابو ذكرى، تنوير للنشر والاعلام، القاهرة، ط1, 2015 , ص 50.

(30) المواقف الدولية تجاه محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، 2016، متاح على الرابط الإلكتروني الاتي:

https://barq-rs.com/

(31) ينظر ملف شامل ادانات دولية وعربية وحزبية لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وكالة الاناضول للأنباء، متاح على الرابط الإلكتروني https://m.youm7.com/story/2016/7/15/

(*) ألقت السلطات التركية القبض على القس الأمريكي أندور برانسون، في 9 من كانون الأول 2016، بعدة تهم تضمنت "ارتكاب جرائم" باسم منظمتي "غولن" و" حزب العمال الكردستاني" (بي كي كي) الذي تعتبره تركيا منظمة "إرهابية"، تحت مظلة رجل دين. وأصدرت المحكمة التركية في ولاية أزمير في تشرين الأول من عام 2018 حكمًا على القس الأمريكي بالسجن لمدة ثلاث سنوات وشهر و15 يومًا مع وقف التنفيذ، قبل أن تفرج عنه بدعوى انتهاء حكمه. ينظر مقال ثلاث ملفات عكرت صفو العلاقات التركية الأمريكية، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

https://www.enabbaladi.net/archives/335973#ixzz7G5FqkHsa

(32) داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية- دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 66.

(33) ساهمت لمؤسسة الدبلوماسية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية من وراء الكواليس في إرغام"أوجالان"على مغادرة إيطاليا والتوجه إلى نيروبي، بعد أن كانت تتابع تحركاته بدقه، وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع العديد من الدول الأوربية بعدم منحه حق اللجوء السياسي فيها.. ينظر.. لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(34) جلال عبد الله معوض، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 124.

(35) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001, ص76 .

(36) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، في كتاب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010, ص 97-98.

(37) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 330- 331.

(38) عندما تقرر توسيع اعداد هذه القوات الكردية صرح ابراهيم كالن المتحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلا" ان تركيا ستواصل قتالها لهذا التنظيم الارهابي بغض النظر عن اسمه وشكله داخل وخارج حدودها مشيرا الى رفض حكومة بلاده استمرار الدعم الأمريكي لهذه المليشيات المسلحة. ينظر نص التصريح منشور على الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.dw.com/ar/42143971

(39) نص التصريح منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.france24.com/ar/20210216

(40) نص اللقاء الصحفي منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://arabic.rt.com/world/1289206

(41) ضياء عودة , تركيا أمام "طلبين".. "توازن أوكراني صعب" ومكاسب أم عقبات؟ إسطنبول, 2022 ,متاح على الرابط الإلكتروني الاتي
https://www.alhurra.com/turkey/2022/05/20/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%B7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86-

%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-
%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B5%D8%B9%D8%A8-
%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%A3%D9%85-
%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%9F

(42) Gülnur Aybet, "Turkey's Security Challenges and NATO," Carnegie Europe, 2012 published on link

http://carnegieendowment.org/files/Aybet_Brief.pdf

(43) نقلا عن عمار يوسف قدورة، عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالب الاقصاء، مركز الجزيرة للدراسات، 27 نوفمبر 2014 على الرابط الالكتروني الآتي:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/11/201411278345144516 3.html

(44) Semih Idiz ,"No chance Turkey will be ,kicked out of NATO,AI-Monitor, November 2014 published on link http://goo.gl/sc0Lm0

(45) صالحة علام، هل قررت أمريكا استبدال علاقاتها مع تركيا والتعاون مع اليونان، دراسة منشورة على الشبكة العنكبوتية ومتاحة على الموقع الإلكتروني الآتي:

https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2021/11/12/%D9%87%

(46) من المعروف أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعارض معاهدة لوزان المبرمة عام 1923 التي حددت الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان، وينتظر بفارغ الصبر عام 2023 لإعادة صياغتها بمناسبة مرور مئة عام على إبرامها، وهو ما يثير مخاوف اليونانيين خصوصا وأنه في حال اندلعت حرب بين الدولتين فإن ميزان القوى العسكرية بين البلدين يميل لصالح تركيا، وبالتالي فوجود قوات أمريكية على أراضيها يعد حائط صد أمام أي تحرك عسكري تركي... المصدر نفسه .

(47) المصدر نفسه .

(48) رنا مولود شاكر ، العلاقات الأمريكية -التركية بين الشراكة الاستراتيجية و التداعيات الامنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد12، 2018 ، ص 181.

(49) في الحقيقة هذا جزء من مقال نشرته صحيفة الواشنطن بوست الامريكية وترجمته صحيفة الخليج أونلاين الالكترونية الى اللغة العربية وهي تحذر من تداعيات التقارب التركي الروسي على علاقات التحالف التي تجمع بين تركيا والناتو ونشر هذا المقال على الرابط الالكتروني الآتي :

https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9

(50) ولمزيد من التفاصيل ينظر محمد طلعت، العلاقات الروسية-التركية: مجالات التقارب وقضايا الخلاف، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية سيتا، تموز 2013.

(51) المصدر نفسه .

(52) طارق دياب، تركيا بين موسكو وواشنطن البحث عن مسار تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، نيسان 2018، ص 3-4.

(53) صدفة محمد محمود، توظيف القوة الذكية في السياسيات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية، القاهرة , العدد 212، 2018، ص25.

(54) على هامش قمة العشرين في مطلع كانون الأول 2018 في الأرجنتين- اعتبر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تركيا "شريكًا موثوقًا" في حين عبر الرئيس التركي عن موقف مماثل خلال اتفاق مشروع خط الغاز الطبيعي "السيل التركي"، لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا، أن "تركيا تعتبر روسيا شريكًا موثوقاً. ينظر.. محمود سمير الرنتيسي، ، تركيا والتوازن الصعب بين موسكو وواشنطن، على الرابط الإلكتروني الآتي: https://studies.aljazeera.net/en/node/4377

(55) سعيد عبد الرازق، تركيا تخطط لزيادة التبادل التجاري مع روسيا الى 100 مليار دولار، مقال متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

https://aawsat.com/home/article/810681

(56) المصدر نفسه .

(57) طارق دياب، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(58) تركيا تتسلم طائرة إف-35 رغم معارضة مجلس الشيوخ"، على الرابط الإلكتروني الآتي:

https://www.aljazeera.net/news/international/2018/6/22

(59) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ط1، 2009،ص 228.

(60) حذيفة عبد المطلب، العلاقات الأمريكية -التركية منذ عام 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2020، ص143-144.

(61) خضر عباس عطوان، لبنى خميس مهدي، العلاقات الاستراتيجية التركية الامريكية رؤية مستقبلية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية جامعة الكوفة، كلية القانون ، المجلد 9, العدد28، 2016، ص 136.

(62) محمد حسين علي، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا واثرها على النظام الدولي(2008-2018), المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2021 ، ص 88-89.

الطبيعة البُنيوية للدّولة العربيّة

The structural nature of the Arab state

الدكتور عصام عيروط

أستاذ مساعد في جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني فلسطين

ملخص

يبحث موضوع الدراسة في إشكالية تتمحور حول طبيعة بُنية الدّولة العربيّة وذلك من خلال تتبع الإشكالات البنيوية والتي أدت إلى اكساب الدول العربية مجموعة من الصفات البنائية والتي تمثلت في عدة مظاهر رئيسة أبرزها الطبيعة الانقلابية والطبيعة العصبوية والطبيعة التسلطية للدولة العربية، وبهدف الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي حيث تم توظيفه في محاولة تحليل علمي لهذه التمظهرات وجذورها وانعكاساتها عبر البحث في هذه الطبائع التي تميزت بها الدولة العربية على مدار عقود من الزمن.

تبين لنا في متن البحث أن الدول العربية لم تنشأ بشكل طبيعي وجاءت في معظمها من خلال انقلابات فبقيت هذه الدول ذات بنى تقليدية هشة متعددة التيارات مرتبطة بقوى عالمية، كما اتسمت بالعصبية والطائفية وأصبحت السلطوية أحد خصائصها، كل ذلك أنتج مجموعة من الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقادت هذه الدول إلى أن تصبح دُولاً ضعيفة ذات أنظمة لم تستطع ترسيخ مبادئ الديمقراطية مما عمل على زيادة الفجوة بين الدّولة والشعب.

الكلمات المفتاحية: التحديات البنيوية، الدول العربية، المواطنة، الطبيعة الانقلابية، الطبيعة العصبوية، الطبيعة التسلطية.

Abstract

The subject of the study examines a problem centered on the structural challenges that the Arab countries suffer from, by tracing the structural problems. This resulted in a group of structural crises, which were represented in several main aspects that will be discussed successively. Attempting a scientific analysis of these problems and their roots and repercussions through six demands: the first requirement, the problem of identity and citizenship; the second requirement, the problem of achieving political and social integration; the third requirement, the problem of state legitimacy and authority; the fourth requirement, the problem of inability to achieve independent economic development; the fifth requirement, the problem of impasse security and protection of national independence; and lastly, the sixth requirement, the problem of the inability to expand the circle of political participation. In the body of the research, it became clear to us that a set of overlapping internal and external factors led to the obstruction of political and social integration in the Arab world in varying proportions and dragged it into more fragmentation. The Arab society became suffering from a multiplicity of nationalist currents, which led to its association with global powers and

facilitated the interference of external forces in its affairs. The Arab countries were able to create authentic sources of legitimacy based on charisma and populist discourses, and although the Arab countries are considered rich in their resources, they were unable to achieve sustainable development and were content with successes here and there, and effective political participation was absent from the political environment, which led to the growth of the phenomenon of tyranny, the consolidation of authoritarianism, and the predominance of security over the administration of Arab countries.

Key words: Structural challenges, Arab countries, citizenship, revolutionary nature, sectarian nature, authoritarian nature).

مقدمة:

على مدار عقدين من الزمن ما زالت الدول العربية القُطرية تعاني من أزمات بنيوية تَسببت بها نشأتها المشوّهة بحيثُ عملت هذه الأزمات على تهديد وجودها تارةً بالتفتت الداخلي وتارةً أخرى بالتبعية الأجنبية، فالبعض من هذه الدول مُهدد بالإفلاس أو تفشي ظاهرة التطرّف والبعض الآخر يتميز بوجود هوّة متزايدة بين المجتمع والنظام الحاكم تصل في بعض حالاتها إلى مرحلة القطيعة الكاملة فمعظم الدول العربية هي دُول تعاني من إشكالات سياسية واقتصادية إلى حد كبير وليس لديها الحد الكافي من الانجازات منذ استقلالها ولا يساعدها الأفق المستقبلي لمراكمة المزيد من الإنجازات، فهي من ناحية فعلية ما زالت إنجازاتها غير مرضية على الصعيد المؤسسي وخاصة في حقول التعليم والصحة والاقتصاد، وذلك على الرغم من عمليات التحديث والدمقرطة التي حاولت الدول العربية دمجها في بنيتها السياسية، إلاّ أنّها ما زالت تعاني من أزمات متكررة في الحُكم، فبرغم جميع المحاولات والجهود المبذولة لم تستطع معظم الدول العربية ترسيخ وتطوير الحياة السياسية بشكل ملفت، لأنّها لم تعمل على إيجاد أفق سياسي يستند إلى السياسة الحديثة المعاصرة في كثير من الحالات فكانت النتيجة زيادة الهُوة بين المجتمع والدّولة[1].

إن أزمة الحُكم في الدول العربية تتركز في الدول ذات الأنظمة الجمهورية رغم أنّ هذه الدول أُنشئت وفق مبادئ الحرية والعدالة وسيادة الشعب وارتكزت على المساواة والعدالة والمشاركة الواسعة في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أنّ هذه بعض هذه الدول قامت لحفظ علاقات التوازن الداخلية والخارجية مما أثّر على أداء النُظم السياسية في ممارستها للسلطة فكانت سياساتها هي أحد العوامل التي ساهمت باستمرار الإخفاق السياسي الذي انعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبقيت هذه الجمهوريات هشة ضعيفة والمجتمع مغَيب معزول، فالأزمات تُؤثر بالمجتمع تأثيراً مباشراً فكلما كانت بنية المجتمع قوية ومتماسكة استطاع المجتمع تجاوز هذه الأزمات فالأزمة تعبر عن خلل أصاب أحد بُنى المجتمع إنْ كانت على مستوى المجتمع أم على مستوى الدّولة[2].

أنتجت الأزمات البنيوية والإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت لها الدول العربية دُولاً ضعيفة إلى حد ما ذات أنظمة لم ترسخ الديمقراطية عملت هذه الأنظمة على زيادة الفجوة بين الدّولة والشعب، كلّ ذلك أثّر في طبيعة تلك الدول بصورة كبيرة وأدّى إلى زيادة التطرّف والعُنف، لذا سوف نتناول في الثلاثة فروع التالية الطبيعة التي اتسمت بها الدّولة العربية مع التركيز على الجمهوريات العربية التي عانت من نشأة مشوهة، والتي جاءت على ثلاثة أشكال سيتم توضيحها كما يلي: الفرع الأول: سوف يتم تبيان الطبيعة الانقلابية للدولة العربية، والفرع الثاني: سوف يتمحور حول الطبيعة العصبوية للدولة العربية ، والفرع الثالث سوف نتناول فيه الطبيعة التسلطية للدولة العربية.

الإشكالية:

من الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تشوّهات في بُنية الدّولة العربية الحديثة هو التعارض بين نشأتها المتأثرة بالغرب الاستعماري، والثقافة العربية والإسلامية ومحدداتها التاريخية والجغرافية والثقافيّة والاجتماعية، فمُعظم الدّول العربية تتّسم بالانتماءات القبليّة والطائفيّة والدينيّة التي تتعارض في كثير من الأحيان مع الدّولة القومية الحديثة، مما أنتج بعض الإشكالات مثل مشكلة الاندماج الوطني والإقليمي والاجتماعي داخل الدّولة الواحدة، ناهيك عن مشكلات الحدود والسّيادة بين الدول العربية، إضافة إلى التدخل الدولي من القوى العظمى في شؤون وسياسات الدول العربية وتدخّل دول الإقليم أيضاً في سياسات الدول العربية لوجود روابط طائفية أو دينية خاصة بوجود الأقليات، أدَّى كل ذلك إلى تعزيز الانتماءات العرقيّة والطائفيّة على حساب الدّولة.

وبذلك مرت الدّول العربية الحديثة خاصة الجمهوريات العربية بمراحل أثّرت في نشأتها بشكل مباشر، كل ذلك أثّر في طبيعة الدّولة العربية فيما بعد والتي انتقلت من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الاستعمار وعانت على إثره من مجموعة من المشكلات واتسمت أنظمتها بالتفرد بالحكم وتقييد الحريات، وعليه فإن هذه الدراسة سوف تحاول تحديد الطبيعة التي تميزت بها الدولة العربية في مختلف الحقب الزمنية، وذلك من خلال الإجابة على تساؤل رئيس يشكل محور المشكلة البحثية ويتمثل هذا السؤال في "**كيف أثرت طبيعة الدول العربية على أدائها تجاه مجتمعاتها**.

ويتفرع من هذا السؤال البحثي:

- ✓ ما هي الطبيعة التي تميزت بها الدول العربية خلال مراحل نشأتها؟
- ✓ كيف أثرت طبيعة الدول العربية في وظائفها السياسية والمجتمعية؟

الدراسات السابقة:

- ✓ **أشار حسنين** إبراهيم توفيق في مقاله (ازمة الدول العربية وصراعات الهوية -2018) الى أن صراعات الهوية في العالم العربي هي الوجه الآخر لأزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة، وهي أزمة بنيوية لها جذورها التاريخية في الحقبة الاستعمارية، وتفاقمت في مرحلة ما بعد الاستقلال بسبب فشل النخب الحاكمة في عديد من الحالات في بناء دولة وطنية تتمتع بالفاعلية والشرعية، بحيث تكون قادرة على القيام بوظائفها الرئيسية بفاعلية وكفاءة من ناحية، واستيعاب التعددية المجتمعية (الدينية والعرقية والمذهبية والقبلية) في إطار هوية وطنية جامعة تجسدها الدولة، وهذا ليس معناه إلغاء الهويات الفرعية، ولكن القبول بها في إطار هوية وطنية أعلى تستند إلى قيم ومبادئ مشتركة، وتجسدها مؤسسات وسياسات وطنية، بعيداً عن العصبوية والتسلطية.

وقد باتت هذه الدول مهددة في وجودها ككيانات سياسية، حيث تواجه خطر الفشل والتفكك، ولكن ظواهر ضعف الدولة والصراعات الداخلية ذات الصلة بمسألة الهوية ليست قاصرة على هذه الدول فحسب، حيث تعاني منها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بلدان عربية أخرى عديدة مثل لبنان والعراق والسودان والبحرين وغيرها. وبذلك أصبحت حالة الفوضى واللانظام تمثل الملمح الأبرز لمرحلة ما بعد "الربيع العربي" لفشل الدولة وطبيعتها التي اكتسبتها من نشأتها.

✓ **في دراسة** أعدها الباحثان مبروك ساحلي وحسان سبسي بعنوان (أزمات الدولة في العالم العربي- 2018) حاولا فيها تشخيص أزمات الدولة في العالم العربي من جميع جوانبها وأبعادها التاريخية، وتم فيها تصنيف أزمات الدول العربية الى ثلاثة مستويات: المستوى السياسي الذي تم فيه الحديث عن تسلط الدولة واستبدادها واستنزاف ثرواتها، والمستوى الاقتصادي حيث فشلت سياساتها التنموية التي أدت إلى مزيد من الإفقار وغياب العدالة الاجتماعية، والمستوى الاجتماعي حيث هيمنت سيادة الطائفية والإثنية والقبلية على سلوك الدولة.

وخلص الباحثان إلى أن هذه الأزمات مرتبطة ببعضها البعض، وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة عربية إلى أخرى، مهددة سيادتها ومستقبلها وتعبر عن حالة طارئة تتعرض لها الدولة ويجب أن تتجاوزها للوصول إلى دولة قوية تقوم على الشرعية العقلانية، واضحة الهوية، متكاملا داخليا، تستطيع تحقيق التوزيع العادل وتتجاوز الولاءات الأولية والطبيعة التسلطية.

✓ **قال عبد الستار** قاسم في مقاله (أزمة ثقافة لا أزمة طوائف-2012) أن العقلية القبلية التعصبية المتحوصلة ما زالت قائمة وبقوة وتطغى قيمها على ما عداها من قيم فالعديد من الدول العربية ما زالت تحكمها قبائل وتعود ملكيتها لهذه القبائل. القبليون البدو أمراء يرسمون ويحكمون ويسيطرون على أموال الدولة، وينفقونها كيفما يشاؤون، ودول عربية أخرى تحكمها عصابات تحولت إلى قبائل حزبية أو ثورية أو دينية، ولا تختلف في سلوكها عن الأنظمة القبلية.

وأشار الى أن التعصب ليس من قيم الاجتماع والتجمع السياسي وإنما من قيم التحلل والافتراق، ينبثق عن التعصب الشعور بالعلو والتفوق الأجوف والاستهتار بالآخرين وهضم حقوقهم وازدرائهم، فهو يولد العنصرية والنظرة الدونية تجاه الآخرين مما يؤدي إلى نمو مشاعر الكراهية والحقد والضغينة والتي تؤدي إلى التفتت الاجتماعي والتمزق والتنافر السياسي والصراع الداخلي الذي يؤدي الى فشل الدولة. فالتعصب آفة خطيرة وقاتلة للمجتمعات، ويستحيل التقدم والنهوض بوجوده، ويحول العمل السياسي إلى نشاط تآمري هدفه ترسيخ فئة ضد أخرى بدل أن يكون عملاً بناء وعطاء يشارك فيه الجميع. وخلص في نهاية المقال الى أن التعصب ما زال هو القيمة الأخلاقية العليا التي تتصدر المشهد، وهو بالتالي الذي يحدد من الناحية العملية ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي.

✓ **بَيّن خلدون النقيب** في كتابه (الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر- 2004) أن الأقطار العربية خاصة دول المشرق العربي دخلت ضمن نموذج الدولة التسلطية بصرف النظر عن كونها ملكية ام جمهورية او سلطنات اما عن طريق الانقلابات العسكرية أو الحروب الاهلية او عن طريق الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب فهناك ارتباط واضح بين الاستقلال والانقلابات العسكرية فثلثا الأقطار العربية التي استقلت قبل سنة 1956 وعددها تسعة أقطار تعرضت الى انقلابات عسكرية ناجحة أو حروب أهلية. بينها ثلاثة أرباع البلدان العربية التي استقلت سنة 1956 وما بعدها لم تتعرض لانقلابات عسكرية ناجحة، وما زال يحكمها مدنيون، بينما المجموعة الأولى يحكمها تشكيلة من العسكر والتكنوقراط والمليشيات المسلحة، ولكنها جميعها تستوي في دخولها في ترتيبات الدولة التسلطية.

وقال إن محور الترتيبات المؤسسية للدولة التسلطية هو حل إشكالية الشرعية في نظام الحكم، وإشكالية الشرعية في بيئة المشرق العربي لا تقتصر على حقيقة أن أغلب الفئات المهيمنة التي جاءت إلى الحكم، لم تأت بالطرق الشرعية - الدستورية التي أصبحت أعرافا دولية (أي أن انتشار الممارسات السياسية الرأسمالية من خلال أجهزة التواصل الكوني ووسائل الإعلام، أصبحت تمثل أعرافا دولية كالشرعية الدستورية- والحكومة المنتخبة - وفكرة السيادة) وإنما تتصل بقضايا أعمق من ذلك بكثير. لنضرب أمثلة توضح أبعاد إشكالية الشرعية في نظام الحكم.

الفرع الأول: الطبيعة الانقلابية للدّول العربية

تاريخياً تأثّر بناء الدول العربية بالنشأة غير الطبيعية فقد خرجت الدول العربية من ظاهرة الاستعمار مُتسمة بالهشاشة ولازمتها مجموعة من الخصائص أدّت إلى إعاقتها عن إنجازها لوظيفتها تجاه المجتمع، فالدّولة العربية لم تكن مُنتَجاً طبيعياً للبنية المجتمعية والاقتصادية والسياسية، ولم تأتِ نتيجة التجربة السياسية العربية التاريخية. فقد أدَّى تَشكل الدّولة العربية بعيداً عن معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة القومية الحديثة في الغرب والتي تستند إلى الديمقراطية السياسية والعلمانية الواقعية إلى بناء دولة عربية غير مُدركة للحداثة السياسية وحافظت على واقعٍ داخلي ذي بنية تقليدية هشّة تُسيطر عليها أيديولوجيات تقليدية[3].

وبنظرة موضوعية نَجد أنّ التاريخ السياسي لتكوين الجمهوريات العربية كان نتيجة تفاعل بعض العوامل منها عاملان رئيسيين هما: تأثير القوى الاستعمارية، وبعض العوامل الموروثة والتي أثّرت على شكل الدّولة وإنجازاتها وممارساتها الفعلية بعد أنْ حصلت على استقلالها، إذْ ارتبطت سياساتها وممارساتها وعلاقاتها بخبرة العملية الاستعمارية فكانت تعتمد في هذه الممارسات والسياسات والتي من خلالها سعت إلى تنظيم المجتمع على ما ورثته من خبرة عملية في عهد الاستعمار، فكان استقلالها عبارة عن تأميم بُنى الدّولة واستلامها من المستعمر حكاماً وموظفين. إذاً فإن مشروع الدّولة العربية الحديثة قد جاء لسد فراغ سياسي وسُلطوي ومؤسساتي لأنّ الدّولة العربية لم تكن تمتلك ركائز قوية لتشكيل دولة فاعلة، وعلى الرغم من ذلك فقد قامت هذه الدول بتكوين قوانينها وحكوماتها ومؤسساتها السياسية والأمنية على النمط الاستعماري ولم تسعَ إلى خلق كيان خاص بها يعتمد على تفاعلها مع المجتمع بشكل طبيعي، وبهذا تم وضع اللبنات الأساسية للدولة الوطنية الحديثة والإطار السياسي والمؤسسي الشامل والذي يتحكم في كافة العمليات والتفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أُسس استعمارية[4].

فمن خصوصية الدّولة العربية الحديثة أنّ مشروعها التحديثي التي سعت إلى تطبيقه والذي نهضت به من خمسينيات القرن الماضي تميز ببعده الكلي عن المسألة الديمقراطية والحداثة السياسية المتعلقة بترسيخ مفهوم المواطنة، والعمل على بناء المؤسسات السياسية والدستورية وتكريس قيم المشاركة السياسية والدستورية للشعب، كما برزت خصوصية الدول العربية من خلال عدم وجود ممارسات التوزيع العادل للثروة الوطنية، وعدم توجيه ذراع التنمية وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم الشعب، إضافة إلى غياب الحرية الفردية وإغلاق المجال السياسي أمام قوى المجتمع وعزلهم عن المشاركة في العملية السياسية[5].

الأمر الذي أدَّى إلى بحث القوى المجتمعية عن حَل لهذه الإشكالية والتقدم وتجاوز مرحلة الانحطاط التي سببها الموروث الاستعماري، فتوجهوا إلى السعي لتطبيق فكرة الجمهورية لما تحتويه من مشاركة حقيقية للأفراد في إنشاء نظامهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي يقتبس قوته من قيم العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وعليه فقد تم تجنيد الوعي والجهد الشعبي لمحاربة السيطرة الاستعمارية والقوى المرتبطة بها وذلك بُغية تحقيق

الاستقلال وبناء الدّولة القومية وذلك بعد الوصول إلى التوافق المجتمعي وانتشار الثقافة الواحدة وكنتيجة لهذه الأفكار الثورية فقد بدأ التأسيس للعقلية الانقلابية التغييرية وأثرت على طبيعة بناء الدّولة العقلانية، واتجهت إلى بناء الدّولة الجمهورية فعممت الفكرة وبدأت في إقامة الجمهوريات في معظم المناطق العربية من خلال حركات وطنية ثورية أو بواسطة انقلابات مدعومة من الجماهير الشعبية(6).

حيثُ كان الغرض الثورات والانقلابات هو إقامة جمهوريات تقدمية، وأُعتبر النظام الملكي بأنّه موروث استعماري رجعي على الرغم من أن هذا النظام قد أكسب الدولة العربية استقراراً ملفتاً على مدار عقود من الزمن لم تستطع الجمهوريات العربية أن تجاريه في حالة الإستقرار والتنمية، وبعد تشكل الجمهوريات أصبح الشعب يؤمن بحكامه الجُدد ويجد فيهم القدرة على تحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية فعززت النظم الجمهورية العربية قوتها السياسية وشرعنة وجودها من خلال استحداث برنامج وطني يقوم على توسيع دائرة الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وذلك باستخدام الموارد الريعية ومحاولة تطبيق برامج التنمية،[7] وعلى الجهة الأخرى انطمست فكرة توزيع السلطات لإتاحة الفرصة للحاكم تحقيق الإنجازات المنشودة التي يرنو إليها الشعب بعد حصوله على الاستقلال من خلال عقد شعبوي بين الحاكم والمحكومين، ولكن هذه النُظم لم يستمر نجاحها في تطبيق البرنامج الوطني الذي وضعته لافتقارها إلى بُنى وهياكل مؤسسية قوية وبدأت تتراجع عن هذا البرنامج وشرعت بإقامة حواجز بينها وبين الشعب الذي أوصلها إلى سدة الحكم وذلك لحماية كيانها من أي محاسبة أو مسائلة شعبية وبدأت منذ السبعينيات موجة احتجاجات داخلية تمثلت في ظهور حركات معارضة إسلامية وعلمانية(8).

لقد تميزت مُعظم الانقلابات التي حدثت في العالم العربي بالطابع العسكري وكانت تكتسب شرعيتها من الجيش الذي ينخرط في النظام الجديد ويَشغل ضباطه مناصب وزارية كما فعل الرئيس السوري حافظ الأسد بعد أنْ أُطيح بأمين الحافظ عام 1966م فما كان منه إلاّ أنْ بدّل بزته العسكرية بأخرى مدنية وأصبح بذلك رئيساً للدولة، ينسحب ذلك على ما حدث مع صدام حسين الذي أَجبر أحمد حسن البكر على الاستقالة، وقد حصلت انقلابات مشابهة في معظم الجمهوريات العربية من مصر إلى السودان وليبيا والجزائر واليمن(9).

وفي هذه الأثناء تم ترسيخ العقلية الانقلابية داخل الحركات والأحزاب الثورية بكافة اتجاهاتها العقائدية وأدَّى ذلك إلى الإرتكان للقوى الأمنية للعمل مستندين إلى ذرائع مختلفة، الأمر الذي أدَّى إلى انعدام الديمقراطية داخل هذه الحركات والأحزاب، على الرغم من دعوتها الصُورية إلى توعية الجماهير وتأسيس النقابات والاتحادات والتي سوف تأخذ على عاتقها إعادة تشكيل بنية الدّولة الوطنية الحديثة وأصبحت بذلك أيديولوجيا وطنية تعمل على تعبئة القوى الاجتماعية والشعبية بهدف إنجاز المشروع التغييري.[10] ففي بداية الخمسينيات من القرن الماضي بدأت النظم الثورية بالصعود إلى قمة السّلطة فتحوّلت الأنظمة الملكية إلى جمهوريات ثورية ترتبط بالجماهير مباشرة، مما جعل الجماهير تحت تصرف القيادة الثورية الجديدة فأصبحت المشاركة السياسية تأخذ شكل الحركات الجماهيرية. هذا واتسمت الطبيعة الانقلابية التي تميزت بها الجمهوريات العربية بخصائص متشابهة بما يخص الانقلابات العسكرية، فقد جاءت هذه الانقلابات بعد الاستقلال بمدة تتراوح بين (3-4) سنوات كما جاءت هذه الانقلابات في أوقات اتسمت بعدم الاستقرار مما اضطر الأنظمة العربية إلى استخدام الجيش لفرض الأمن والاستقرار(11).

ونلاحظ أيضاً أنّ معظم هذه الانقلابات حدثت في وقت لم تكن فيه قواعد محددة وواضحة لانتقال السّلطة ففي الحالة المصرية وعلى إثر الانقلاب الذي قاده تنظيم الضباط الأحرار تحوّلت مصر إلى حكم عسكري ثوري بتاريخ 23 تموز 1952م فأَجبروا الملك على التنازل عن عرشه، واستلمت الحُكم حكومة انتقالية بدأت بتشريع الأسس البنيوية للدولة الجديدة واستحداث نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي يقوم على توزيع الثروات والمساواة أمام

القانون، هذا وقد تكرست الجمهورية الرئاسية في مصر بصورة واقعية منذ دستور العام 1956م والذي نص على أنْ يتولى رئيس الجمهورية السّلطة التنفيذية وأنْ يضع السياسات الاقتصادية والسياسية والإدارية للدولة، وبذلك أصبحت السّلطة تتركز في قمة الهرم السياسي وأصبح رئيس الجمهورية مصدراً للتشريع ومنبعاً للسلطة[12]. جدير بالذكر أن المثال يدل على أن الانقلابات في الدول العربية ليست كلها ذات تأثير سلبي، بل قد تحمل في ثناياها إصلاحات كبيرة، وبناء للدولة، ودعما للحركات التحررية.

كما نرى أنّ الاستعمار الفرنسي في سوريا سعى إلى إنشاء نظام جمهوري للحفاظ على حقه كدولة منتدبة، وفعلاً قبل استقلال سوريا وبالتحديد في العام 1946م أُنشِئ النظام الجمهوري في ظل الاستعمار، وبعد الحرب العالمية الثانية أُعلن استقلال سوريا وجرى بعد ذلك مجموعة من الانقلابات العسكرية، ففي العام 1949م حصلت ثلاثة انقلابات وفي الأعوام (1958م و1961م) وقع انقلابان، وفي العام 1963م وقع انقلاب أسّس لنظام عسكري وفي العام 1966م وما بعدها حصلت أزمات عديدة استولى خلالها حافظ الأسد على الحكم منذ العام 1970م وقد تميزت الانقلابات والتي بدأت من العام 1949م أنّه كان بوقوعها يتغير النظام السياسي مع وجود حكومة برلمانية، وبعد العام 1963م تم تأسيس نظام عسكري قوي، ومع كل انقلاب يبقى النظام السياسي ثابتاً وتتغير الحكومات، هذا وقد تعرضت الأنظمة الحاكمة في سوريا إلى حوالي خمسين محاولة انقلابية وذلك خلال عشرين عاماً بعد العام 1949م[13].

أمّا في الجزائر وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت تسعى القيادات الوطنية الجزائرية إلى تحقيق الاستقلال وإقامة جمهورية ذات استقلال سياسي، فثارت القيادات الوطنية الجزائرية على الاستعمار عام 1954م ونالت الجزائر استقلالها في العام 1962م وقامت بتأسيس جمهورية تقدمية وبدأت بتأسيس بُنى الدّولة ومؤسساتها وقد شهدت الجزائر انقلابين عسكريين أُسس على إثرهما نظمٌ عسكرية (1963م- 1965م) وأُطيح بالنظم التي كانت قائمة لتشير إلى حالة التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة[14].

أما المغرب وكما يوضح الرسم أدناه فقد تعرض النظام الحاكم لمحاولتين انقلابيتين، هما محاولة الصخيرات عام 1971 ومحاولة قصف طائرة الملك سنة 1972 لكن فشلت كلتا المحاولتين15، ولذلك فعندما نعنون الفرع بالطبيعة الانقلابية للدول العربية، تستثنى بعض الدول العربية التي عرفت استقراراً نسبياً مثل المغرب والسعودية، إذا ما تأملنا الأحداث من زاوية الإطاحة بنظام الحكم القائم، ويبدو بأن هذا الأمر يعود إلى العمق التاريخي للدولة لهذه الدول. صحيح أن سنوات السبعينات والثمانينات عرفت بسنوات الرصاص حيث الاعتقالات والاغتيالات السياسية؛ إلا مسار التناوب في المغرب وقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للحكومة المغاربية سنة 1996، وكذا تجربة الإنصاف والمصالحة، شكلتا منعطفين حاسمين في الاستقرار السياسي والإصلاح المجتمعي رغم ما قد يكتنفهما من جوانب النقص والقصور[16].

وفي السودان في فترة الحكم الثنائي المصري الإنجليزي للسودان نادت الأحزاب الوطنية السودانية بالاستقلال وفي العام 1955م تم التصويت على موضوع الاستقلال وحظي السودان بالاستقلال عام 1956م تحت نظام حُكم مدني، وبعدها بدأ التنافس على السّلطة بين الأحزاب والحركات مما أدَّى إلى حدوث انقلاب عسكري، وفي العام 1958م تم تأسيس نظام حكم عسكري، وفي العام 1969م حصل انقلاب عسكري آخر قام به الضباط الأحرار فقاموا بحل المؤسسات الحزبية والسياسية وأسّسوا نظام الحزب الواحد في العام 1971م، وقد استمر هذا النظام حتى العام 1985م إلى أنْ أطاحت به انتفاضة شعبية ولم تهدأ الأحوال فبقيت الأحزاب والحركات السودانية تتصارع وتتنافس ليصبح السودان أرض خصبة للانقلابات، وفي العام 1989م وقع انقلاب آخر بمساعدة الإسلاميين[17].

وفي تونس تم إعلان استقلال تونس من قبل الحُكومة الفرنسية فظهر الحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة واستلم مقاليد الحكم فأَعلن عن قيام نظام جمهوري في 25 آذار 1957م وأبعد البايات وألغى المَلَكية وقام بتأميم الملكيات الكبيرة وعمل على استعادة الأراضي التي تركتها فرنسا، وكرّس مبادئ الاشتراكية حتى إنّه غير اسم الحزب الحاكم بحيثُ أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري وذلك في العام 1964م[18].

أمّا في اليمن فكان هناك نوعان من النظم ففي جنوب اليمن وبعد انسحاب السلطات الاستعمارية البريطانية في العام 1967م أُعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتي تقوم على مبدأ الاشتراكية العملية والملكية الجماعية والتي يكون فيها القائد هو المتحكم والموجه للمجتمع والدّولة، وفي الشمال أُنشأ نظام ملكي تحت اسم المملكة المتوكلية وذلك في العام 1918م وبقيت هذه الدّولة حتى الانقلاب العسكري الذي حدث في 26 سبتمبر 1962م وأُنشأ نظام جمهوري وضع مبادئ وأهداف الثورة وقام بانتخاب مجلس لقيادة الثورة وما لبث إلاّ أنْ دخل في حرب أهلية بين أنصار الملكية المدعومين من السعودية وأنصار الجمهورية المدعومين من مصر، وبقي الصراع قائماً حتى انسحاب مصر في العام 1967م، وفي العام 1974م وقع انقلاب عسكري آخر واستمرت بعده أعمال العُنف حتى وصل علي عبد الله صالح إلى سدة الحكم وتم توحيد شطري اليمن عام 1990م وذلك باستخدام القوة العسكرية[19]. وفيما يلي رسم توضيحي للانقلابات التي حصلت بالعالم العربي منذ العام 1948.

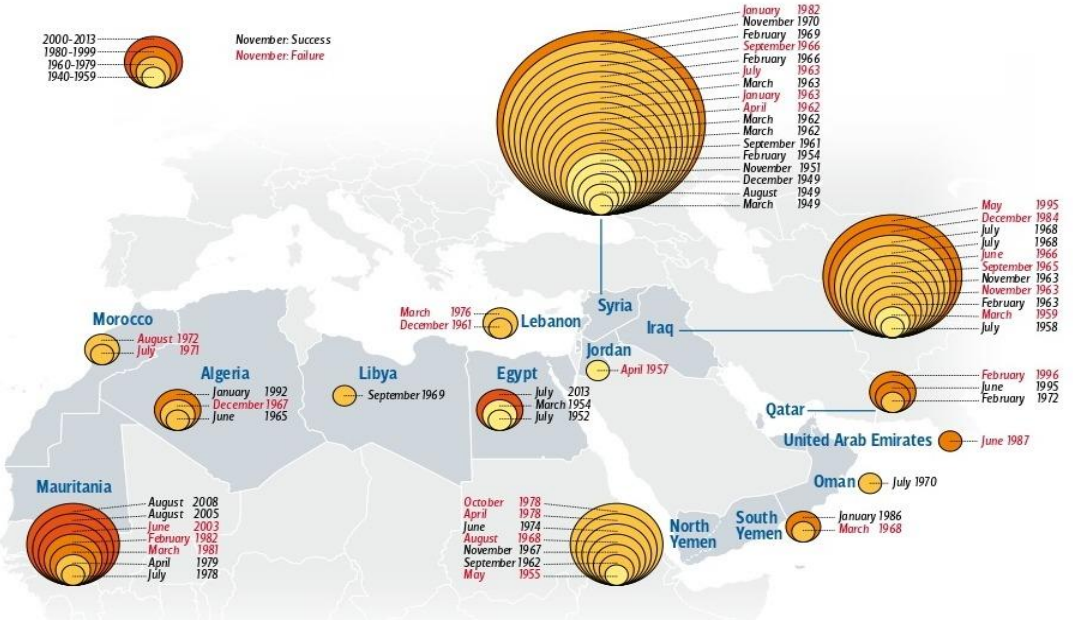

Source: Florence Gaub, Arab armies agents of change Before and after 2011, European Union Institute for Security Studies (ISS), 2014, P 9.

الفرع الثاني: الطبيعة العصبوية للدولة العربية

تُواجه الدول والمجتمعات العربية أزمة العصبوية الطائفية كأبرز المعوقات لإنجاز تَحول ديمقراطي وترسيخ نُظم ديمقراطية والمحافظة على السّلم الأهلي داخل هذه المجتمعات، وخير دليل على هذا الطرح هو الوضع في سوريا والعراق، والعُنف السياسي الذي تشهده بعض الدول العربية، فالعصبوية تمنع إنجاز أي تحوّل ديمقراطي فالطائفة لا تستمد صيرورتها من الخصائص الذاتية والجزئية لها وإنما من نموذج الدّولة الذي تأسس بناءً عليها.

لم تكن نشأة كثير من الدول العربية -خاصة الجمهوريات- منها نتيجة نضوج العلاقات والبُنى الاجتماعية وتطورها، ولم تكن كذلك نتيجة عقد اجتماعي وسياسي فعّال، لكنّها تأثرت بالنشأة الفوقية والتي نجمت عن تدخل الاستعمار في هذه النشأة، فكانت أحد الأسباب الرئيسية لأزمة الحكم والتي تميزت بها الحياة السياسية في العالم العربي، فالعلاقة بين الدّولة والمجتمع اتسمت بالاختلال، فالبُنى السياسية استمرت بالعمل بهياكلها القديمة دون إجراء أي تغيير أو تحديث، فتمسكت النُّخب بنفس خياراتها دون تبديل أو تغيير فاستمر عجز المجتمع عن إنضاج بنية سياسية تستند إلى آليات ديمقراطية تُشكل قاعدة سياسية ذات أسس شرعية مقبولة من التكوينات المجتمعية، ولكنّ هذه البُنى استمرت في ترسيخ العلاقات العصبوية (الدينية والإثنية والقبلية والعشائرية والمناطقية) وذلك في الممارسات السياسية والعلاقات المجتمعية ولكن بأساليب وطرق مختلفة، فأدَّى ذلك إلى ازدياد حالة الانعزال والاحتقان المجتمعي وزيادة الفجوة بين الدّولة والمجتمع[20].

لذا فقد تميزت المجتمعات العربية بِتَجذّر البُنى المجتمعية داخل بنيتها الأساسية حيثُ عملت هذه البُنى الاجتماعية على استقطاب مشاعر الولاء الاجتماعي، وأصبحت عَصيّة على الانصهار والالتحام في المجتمع الواحد، خاصة في ظل أيديولوجيات لم تتشكل فيها البُنى السياسية والاجتماعية بشكل يعمل على اِلتحام تلك العصائب على نحو متكامل وكافٍ في بنية الدّولة الحديثة، فتعمقت إثر ذلك الولاءات الاجتماعية الضيّقة والتي زادت حركية الصراع السياسي داخل المجتمع، فتحوّلت هذه العصبيات إلى بُنى ومؤسسات سياسية قائمة بذاتها تمثلت في الحركات والأحزاب العصبية والفئوية فالقِيم العصبية أساساً هي قيم اجتماعية متغلغلة داخل المجتمع وهي قِيم تحكم العلاقات بين السّلطة والشعب والجماعات بعضها بِبعض[21].

فالطائفية تنتمي إلى مجال السياسة وليس إلى ميدان الدين وتُشكّل سوقاً سوداء للسياسة أكثر منها تمثيلاً لإرادة تعميم القِيَم أو المبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة، حيثُ تستند التكوينات الاجتماعية العربية من حيثُ العصبيات القبلية والطائفية والعرقيّة والجهوية إلى معايير مختلفة مثل: الموقع الجغرافي، ونمط الحياة والوضع الاقتصادي والموارد الطبيعية والحقوق المدنية والسياسية، فنجد أنّ دولاً مثل: لبنان وسوريا والعراق تُعتمد فيها معايير التضامن على الولاءات الدينية والطائفية، كما نَجد أنّ دولاً مثل: ليبيا وتونس تستند في تكويناتها العصبية على أساس قبليّ وجهويّ يكرس النظام الأبويّ، أمّا في موريتانيا فالتضامن مرتكز على أسس قبلية- إثنية، وفي السودان يظهر العنصر الفئوي وليس الوطني، وفي اليمن تستند التركيبة الاجتماعية التضامنية على الطابع القبليّ، حيثُ تمتلك دوراً مركزياً في البنية الاجتماعية والتركيبة السياسية[22].

إذا فإنّنا نجد أنّ العصبيات الاجتماعية أثّرت في نمط الدّولة وخلقت بيئة تسعى إلى حماية نمط العصبيات التي أُدخلت على هذه البُنية وأصبحت الدّولة تتصرف كالعصبيات، الأمر الذي جعل الدّولة تظهر ككيان عصبوي فئوي لا يختلف عن العصبيات الأخرى الموجودة داخل المجتمع، وتحوّل الصراع الاجتماعي من صراع قومي إلى صراع عصبوي. لقد أصبحت العصبيات في الدول العربية تُمثل كيانات مستقلة تأخذ حصتها من الدّولة فعندما تصبح الدّولة بكياناتها الاجتماعية والدستورية مجالاً لتمثيل العصبيات تتحوّل إلى تركيب فِدرالي بين العصبيات تتقاسم فيه المكاسب والسّلطة، وتُصبح البُنى الاجتماعية والسياسية تعيد إنتاج نفسها لأنّ هذه العصبيات ترفض أنْ يتم تجريدها من النفوذ مرتكزة إلى قاعدتها الاجتماعية والقبلية[23].

يشار إلى أن العصبية هي مناط التفكير السياسي الخلدوني؛ فقد انتبه ابن خلدون إلى ظاهرة العصبية ومفعولها السياسي على الدولة، حيث إن الدولة تنهض على العصبية وتنتظم باستقامتها، ويرتبط حجم الدولة ومقدار اتساعها بمدى قوة العصبية ودائرة نفوذها. ويبدو بأن العصر الحديث مدين للدولة في شمال افريقيا وعطائها في حقل بناء الدولة، ومن مظاهر الامتداد بين الحقبتين استمرارية مختلف مواصفات الدولة المغاربية كما وردت في

كتابات ابن خلدون وإن شهد الواقع السياسي والاجتماعي المغاربي تطوراً متبايناً بل متناقضاً عما سبق، وهو أمر طبيعي ومنطقي بالنظر إلى نوعية الشخوص والأحداث الفاعلة في تاريخ المنطقة يومئذ[24].

وفي مغرب القرن الواحد والعشرين يصعب القول بأن العصبية تحدد الصراع على السلطة أو تنشئ التطرف السياسي أو العنف الديني على أساس طائفي أو قبلي؛ فالحركات الاحتجاجية في المغرب، ومنها احتجاجات الريف مؤخراً لم تستند في خطابها الظاهر على أسس عصبية، بقدر ما طالبت بمطالب اجتماعية واقتصادية، قبل أن تنحرف حسب القضاء المغاربي، وتشكل تهديداً لأمن الدولة. كما أن التطرف والعنف لم يكن في المغرب باسم العصبية ولكن باسم العقيدة أو المذهب. ومن الناحية القانونية يمنع الدستور المغاربي تشكيل أحزاب سياسية على أسس العصبية أو الدين أو اللغة؛ حيث يعتبر باطلاً كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو بصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان[25].

وإذا استمرت هذه العصبيات في التحكم بالدّولة ومقدراتها يفتح ذلك الباب لتغذية ولاءات غير وطنية من داخل الدّولة أو خارجها ويؤدي إلى إضعاف سيطرة الدّولة على إقليمها وسكانها ويعرضها للأزمات الداخلية، ويسهّل تدخل القوى الخارجية فيها، ويَعمل على الحَد من قدرة الدّولة على تجاوز الجذور التاريخية لنشأتها العصبوية وإعاقة تأسيس مشروع بناء وطني بين الجماعات التي تضمها كيانات الدّولة الوطنية[(26)].

الفرع الثالث: الطبيعة التسلّطية للدول العربية

تُعتبر التسلّطية من خصائص الدّولة (الباتريمونيالية)[(27)] فقد شكل الطابع التسلّطي للدولة العربية الحديثة حجر الزاوية في ترسيخ صفة التسلّط في بنية الدّولة العربية خاصة الجمهوريات العربية، مما أدَّى إلى انغلاق البُنى السياسية في وجه القوى المجتمعية والأحزاب داخل المجتمع، فلم تستجب هذه البُنى إلى القوى المجتمعية تماهياً مع تطورها بفعل العوامل التي طرأت عليها بعد الاستقلال، وبقيت العقلية التسلّطية هي المسيطرة، هذا وقد استندت النُظم السياسية إلى آليات تعبئة شعبية لنيل تأييد الشعب ومساندته للبرامج التي جاءت بها فكان نهجُها السياسي والاجتماعي غير ديمقراطي ومُقَيد بنطاق الأيديولوجية الحاكمة، واستمرت تلك النظم باستحداث أدوات الهيمنة والسيطرة على مصادر القوة في المجتمع لصالح النُخبة الحاكمة، وبذلك أصبحت العلاقة بين قوى المجتمع والدّولة تحكمها حالة من الصراع المستمر، حيثُ أصبح كل طرف يبحث عن أدوات العُنف لفرض رؤيته وتحقيق أهدافه[(28)].

هذا وقد ظهرت عدة تحليلات وآراء في محاولة لتفسير ظاهرة تسلّط الدّولة العربية والتعرف على أسبابها وجذورها، ومن أبرزها ما قدمه (العروي) حيثُ عزى الطبيعة التسلّطية للدولة العربية إلى الموروث العربي الإسلامي، إذْ أنّ الدّولة العربية الحديثة ما هي إلاّ امتداد لمرحلة الدّولة السلطانية التقليدية التي لم تستطع أنْ تخلق علاقة مواطنة حقيقية بينها وبين الرعية، ولم تقم على أساس الشراكة السياسية، وكما أنّ التسلّط المتغلغل في بُنى الدّولة العربية هو بسبب طبيعة الدّولة السلطانية مضافاً له تأثير الاستعمار الذي لم يعمل على هدم مقومات الدّولة السلطانية، بل أكسبها سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية عملت على إعادة إنتاج المضمون السلطاني بأدوات قوة جديدة لم تكن الدّولة السلطانية التقليدية تملكها"[(29)].

وهناك من يَعزو الطبيعة التسلّطية للدولة العربية إلى الموروث الثقافي الذي لم يتضمن قيم ثقافية تدعو إلى الديمقراطية، بل كانت هذه القيم تُكرس ظواهر التسلّط والاستبداد والإقصاء،[30] ويُرجع البعض الطبيعة التسلّطية للدولة العربية إلى طبيعة النُخب الحاكمة التي تولت السّلطة بعد استقلال الدول العربية، حيثُ أنّ معظم هذه النُخب قد وصلت إلى الحكم عن طريق انقلابات عسكرية، فعملت على تأسيس نُظم عسكرية وقيّدت التعددية

ورسخت نظام الحزب الواحد، كما تبنت سياسات من شأنها السيطرة على جميع مناحي الحياة في الدّولة، فأصبح النموذج التسلّطي للدولة يُنْمي ويطور أدوات السيطرة، وانتشر إلى باقي الدول العربية، ولم يقتصر المضمون التسلّطي على النطاق السياسي بل طال المجال الاقتصادي، فقد بدأت الدول العربية منذ الخمسينيات في تبني نماذج تنموية كانت الدّولة هي اللاعب الأساسي فيها، فاحتكرت أدواته بواسطة قطاعها العام، مما أكسبها قدرة كبيرة على السيطرة والتحكم في المجتمع، فضمنت من خلال هذه السيطرة الولاء السياسي، وسيطرت على القوى الموجودة داخل المجتمع والتي حَكَمتها مصالحها مع الدّولة، فأصبحت تُبرم الصفقات مع الدّولة للمحافظة على كيانها ومصالحها، ومن جهتها قضت الدّولة على أشكال المعارضة السياسية واعتمدت على العسكر لمواجهة القوى المعارضة، وضربت استقلالية الأحزاب والقوى وسيطرت عليها[31].

لكننا نجد أنّ الدّولة العربية في مراحل متقدمة استخدمت الأدوات الديمقراطية بهدف تعزيز الديمقراطية، ولكنها في كثير من الأحيان لم تفلح وإنما تم استخدام فكرة الانتخابات في الجمهوريات العربية العربي للتحكم في العملية الانتخابية قبل إجرائها والتحكم أيضاً في نتائجها، حيث وظفت الانتخابات كأداة حضارية لخدمة المشروع التسلّطي[32].

وبنظرة فاحصة نرى أنّ بعض الدول العربية في المشرق العربي اتبعت النمط الجمهوري الثوري في تكوين الدّولة والذي هدفت من خلاله إلى نيل الاستقلال أو التخلص من الأنظمة الملَكية، فكانت الشعارات المطروحة تتركز على قضايا البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيثُ انسجمت هذه التوجهات مع الحِس الوطني والرغبة الشعبية في بناء الدّولة وفق أسس جديدة، ولمّا اصطدمت هذه الدول بالواقع رأت أنّ الحل الأمثل لتطبيق مبادئها وسياساتها هو الأسلوب العسكري، وقد اكتسبت هذه الأنظمة التي جاءت من خلال الانقلابات تعبئة جماهيرية وشعبية عززت من شرعيتها ومركزها السياسي، ولكنّها افتقرت إلى بُنى وهياكل قانونية راسخة تعمل على تأطير السّلطة وفق آليات ديمقراطية، مما أدَّى بهذه النظم إلى التراجع عن توجهاتها الوطنية فبدأت الحواجز تظهر بينها وبين القوى الشعبية التي كانت سبباً مباشراً في وصولها للسلطة، فقد أصبحت هذه النظم تُمارس ممارسات مضادة لمعتقداتها وبرامجها مثل: كبت الحريات والضبط الشديد لحركة المجتمع واحتكار السّلطة وعدم تداولها وتعطيل المساءلة.

احتكرت هذه الأنظمة القرار السياسي والإداري والعسكري واستخدمت العُنف ضد حركات الاحتجاج كبديل عن تكريس المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية لإيجاد مصدر دائم ومستقر للشرعية، واعتمدت هذه النظم نظام الحزب الواحد مثل: الحزب الاشتراكي الثوري في الصومال وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر وحزب البعث في العراق وسوريا والحزب الاشتراكي اليمني في جنوب اليمن والحزب الاشتراكي الدستوري في تونس،[33] حيثُ أدّت هذه الممارسات إلى تعطيل روح الدّولة وانغلاق بُناها السياسية والقانونية وضعف التعددية وتغييب المجتمع المدني، وأصبح النضال من أجل المناصب فقط وانتشر الفساد، كما بدأت منذ سبعينيات القرن الحالي تتشكل حركات معارضة ذات مشارب إسلامية وليبرالية[34] وعلمانية.

أما في شمال افريقيا، ومن أجل التأصيل لطبيعة الحكم المغاربي، يعود المفكر المغربي محمد عابد الجابري، إلى اللحظة الرشدية والخلدونية؛ حيث يلتقي ابن رشد وابن خلدون في وصف طبيعة الحكم في المغرب بكونه نظاماً مركباً: يقرر ابن رشد أن السياسة في المغرب إذا تؤملت توجد مركبة من فضيلة وكرامة وحرية وتغلب. أما ابن خلدون فيقول عنها بلغة علم العمران أن قوانينها مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية. يسمي الجابري هذا الخليط باسم معروف متداول هو المخزن، متسائلاً عن ماذا تبقى من الرؤيتين الرشدية والخلدونية من المخزن اليوم. إن دولة المخزن حسب الجابري تختلف

في تركيبها عن الدولة في اليونان وفي أوروبا، ومع ذلك تبقى فيه بعض ملامح دولة القرون الوسطى، إن هذا التركيب يدل على أنها ليست فاضلة بإطلاق ولا استبدادية بإطلاق، بل إن أمر انتقالها إلى الديمقراطية تشهد عليه الكثير من المؤشرات في بداية القرن الواحد والعشرين ومع ذلك ظلت السلطة بالنسبة للكثيرين هي الطريق للوصول إلى المال[35].

كما نلاحظ أنّ معظم الجمهوريات العربية قد اشتركت في مجموعة من الخصائص التي ميزت تجاربها الثورية كان من أهمها أنّ الوصول إلى السّلطة كان من خلال الانقلابات العسكرية أو الانتفاضات المسلحة أو مقاومة الاستعمار لتحرير الأرض، هذا وقد اتسمت الطبيعة الثورية للجمهوريات العربية بالسيطرة الرسمية للحزب السياسي الواحد والذي له حرية العمل السياسي، حيثُ أنّ هذا الحزب يُستخدم لحماية مبادئ وتوجهات النظام السياسي القائم كما يسيطر على الجيش وعلى الزراعة والصناعة والنظام التعليمي والمؤسسات الدينية والمشاريع القومية وعلى الإعلام والصحافة، كل ذلك بهدف خلق تجانس أيديولوجي مستند على الأفكار التي يؤمن بها النظام الحاكم ويتبناها[(36)].

لذا نجد أنّ هذه الأنظمة قامت بتهميش الشعوب وإقصائها وقلّصت الأحزاب وألغتها في كثير من الأحيان وقيّدت المشاركة السياسية وشغلت المواطنين بمعيشتهم اليومية، كما اعتمدت بنية الدّولة السياسية على أيديولوجية ثورية ملهمة وقد مثّلت هذه الأيديولوجية العقد الشعبوي بين الحاكم والشعب كما حدث في مصر في فترة جمال عبد الناصر وفي ليبيا في فترة معمر القذافي، فهذه الأيديولوجيات تعتمد على شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة العربية ومواجهة الصهيونية والاستعمار، كل ذلك من أجل نيل رضا الشعب وتعميق ولائه للنظام للمحافظة على استقراره والحصول على الشرعية اللازمة لاستمرار النظام وبقائه، وذلك كبديل عن الشرعية المستندة إلى بنى سياسية صلبة تستمد قوتها من المشاركة السياسية وقيم العدالة والمساواة.

وأيضاً عملت هذه النظم -التي جاءت نتاج للانقلابات العسكرية- على محاولة تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تكوين الميليشيات الخاصة بها عن طريق مسميات مختلفة كالحرس الجمهوري أو الحرس الوطني أو الحرس الثوري، وقامت بربطها بشبكة العلاقات العائلية أو العصبوية أو الفئوية، وأخذت صلاحيات مساوية للجيش الرسمي وتحوّلت المؤسسة العسكرية إلى أقوى مؤسسات الدّولة، فحظيت بدعم كبير مقابل ضمان ولائها للنظام والمحافظة عليه[37].

الاستنتاجات

تمخضت الدراسة عن أن هناك مجموعة من السمات التي تميزت بها بعض الدول العربية وخاصة الجمهوريات العربية، وما زالت تعاني آثارها بشكل أو بآخر إلى يومنا هذا، رغم ما طرأ على الدول العربية من تغييرات وتحديثات، فالدول العربية ما زالت تعاني من إشكاليات النشأة والتكوين غير الطبيعيين، بالإضافة إلى معضلة بناء دولة المواطنة.

كما أصبحت الدول العربية ضمن نموذج الدولة التسلطية خاصة دول المشرق العربي بصرف النظر عن كونها ملكية ام جمهورية او سلطنات إما عن طريق الحروب الأهلية أو الانقلابات العسكرية أو عن طريق الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب والذي وصل الى حد التبعية، وبناءً على ذلك عانت الدول العربية من أزمات سياسية كان من أبرز مظاهرها التسلط والاستبداد واستنزاف الثروات، كما عانت من أزمات اقتصادية والذي ظهر من خلال فشل السياسات التنموية للدولة العربية حيث قاد الى مزيد من الفقر وغياب العدالة الاجتماعية وأيضاً

عانت الدولة العربية من أزمات على المستوى الاجتماعي حيث أن الطائفية والإثنية والقبلية سيطرت على سلوك الدولة وتعاملها مع المجتمع.

في بداياتها جنحت الدول العربية إلى إقامة جمهوريات تقدمية وأُعتبر النظام الملكي بأنّه موروث استعماري يجب استئصاله، وبدل أن يتم تكريس الديمقراطية من خلال الجمهوريات فقد ابتعدت الدول العربية عن المسألة الديمقراطية والحداثة السياسية وتم بذلك ترسيخ العقلية الانقلابية داخل الحركات والأحزاب الثورية وتم الاعتماد على الجيش لفرض الأمن والاستقرار وبذلك تكرست الطبيعة السلطوية للدولة العربية.

كما واجهت الدول العربية بعض المعوقات لإنجاز تَحول ديمقراطي وترسيخ نُظم ديمقراطية كان من أبرزها أزمة العصبوية الطائفية، فقد أثرت هذه العصبيات في نمط الدّولة وشكلت بيئة تعمل على حماية نمط العصبيات الذي دخل على هذه البُنية فجعل ذلك الدّولة تتصرف كالعصبيات وأصبحت البُنى الاجتماعية والسياسية تعيد إنتاج نفسها لأنّ هذه العصبيات تحاول المحافظة على نفوذها مرتكزة إلى قاعدتها الاجتماعية والقبلية، وحرصت على الحصول على أدوات الهيمنة والسيطرة على مصادر القوة في المجتمع لصالح النُّخبة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت العلاقة بين قوى المجتمع والدّولة تحكمها حالة من الصراع المستمر، حيثُ أصبح كل طرف يبحث عن أدوات العُنف لفرض رؤيته وتحقيق أهدافه.

المراجع العربية:

- ✓ إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة الموصل، 1997، ص 185.
- ✓ امحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي، الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، الطبعة الأولى، الوراقة الوطنية، مراكش، 2001، ص 64-66.
- ✓ برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، بيروت، 19-21 كانون الأول، 2005، ص 14.
- ✓ برهان غليون، المحنة العربية: الدّولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 127.
- ✓ جاد عبد الكريم الجباعي، جدليّات الاندماج الاجتماعي وبناء الدّولة والأمة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 154-157.
- ✓ خلدون حسن النقيب، الدّولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 335-336.
- ✓ رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 51.
- ✓ سلوان رشيد رمضان، قراءة في انقلاب الصخيرات بالمغرب عام 1791، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، 2015، ص 158-160.

- ✓ صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السّلطة في الدول العربية، دراسة في أساليب النمط الوراثي والنمط الانقلابي: أنماط أخرى للفترة 1950-1985، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 279-280.
- ✓ عبد الإله بلقزيز، الدّولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ،2008، ص 49-50.
- ✓ عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحوّلات العالمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 109-110.
- ✓ عبد الله العروي، مفهوم الدّولة، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،1983، ص 129.
- ✓ عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص 39.
- ✓ علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدّولة العراقية :صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، المستقبل العربي، مجلد29، العدد337، بيروت،2007، ص 83-81.
- ✓ عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013، ص 9.
- ✓ محمد عابد الجابري، دولة المخزن وإمكانية الإصلاح، فكر ونقد، العدد 32، أكتوبر 2000، ص 7-10.
- ✓ محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شتنبر 2005، ص 229-232
- ✓ ميثم حنظل شريف، نظام الحزب الواحد، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، 2015، ص 27-30، أنظر الموقع الالكتروني: https://2u.pw/NVce4
- ✓ نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفارابي، 2008، بيروت، ص 22.

المراجع الأجنبية:

- ✓ Al-Jumah, K. M. (2002). Arab State Contract Disputes: Lessons from the Past. Arab Law Quarterly, 17(3), 215–240. http://www.jstor.org/stable/3382023
- ✓ Bennani-Chraïbi, M. & Fillieule, O. (2012). Towards a sociology of revolutionary situations: Reflections on the Arab uprisings. Revue française de science politique, 767-781.
- ✓ https://sanaacenter.org/publications/analysis/16421
- ✓ Iliya F. Harik, The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East, International Journal of Middle East Studies, Published By: Cambridge University Press, 1972, pp. 303-323.
- ✓ Tawfeek Al-Ganad, A History of Yemeni Political Parties: From Armed Struggle to Armed Repression, Sana'a Center for Strategic Studies is an independent, 2022.

- ✓ The Meaning of the United Arab Republic, Published By: Royal Institute of International Affairs, 1958, pp. 93-101.
- ✓ Thompson, W. R. (1974). Toward Explaining Arab Military Coups. Journal of Political & Military Sociology, 2(2), 237–250. http://www.jstor.org/stable/45293715

---

(1) محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص 79-80.

(2) عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013، 9.

(3) عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص 39.

(4) عمر جمعة عمران العبيدي، مرجع سابق، ص 16-17.

(5) برهان غليون، المحنة العربية: الدّولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 127.

(6) ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص37.

7 The Meaning of the United Arab Republic, Published By: Royal Institute of International Affairs, 1958, pp. 93-101.

(8) برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، بيروت، 19-21 كانون الأول، 2005، ص 14.

(9) نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفارابي، 2008، بيروت، ص 22.

10 Iliya F. Harik, The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East, International Journal of Middle East Studies, Published By: Cambridge University Press, 1972, pp. 303-323.

(11)محمد عفان، مرجع سابق، ص 14.

(12) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة الموصل، 1997، ص 185.

(13) صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السّلطة في الدول العربية، دراسة في أساليب النمط الوراثي والنمط الانقلابي: أنماط أخرى للفترة 1950-1985، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 279-280.

(14)صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، 1993، ص 253.

(15) سلوان رشيد رمضان، قراءة في انقلاب الصخيرات بالمغرب عام 1791، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، 2015، ص 158-160.

(16) محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شتنبر 2005، ص 229-232

(17)رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 51.

(18) عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحوّلات العالمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 109-110.

(19) عمر جمعه العبيدي، مرجع سابق، ص 30.

(20) جاد عبد الكريم الجباعي، جدليّات الاندماج الاجتماعي وبناء الدّولة والأمة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 154-157.

(21) عمر جمعة عمران العبيدي، مرجع سابق، ص 45-46.

(22)المرجع نفسه، ص 39-40.

[23]علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدّولة العراقية :صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، المستقبل العربي، مجلد29، العدد337، بيروت،2007، ص 83-81.

[24] امحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي، الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، الطبعة الأولى، الوراقة الوطنية، مراكش، 2001، ص 64-66.

[25] الفصل السابع من الدستور المغربي 2011.

[26] عبد الإله بلقزيز، الدّولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ،2008، ص 49-50.

[27] تعني الباتريمونالية التعامل مع الدّولة كامتداد طبيعي للعائلة.

[28] خلدون حسن النقيب، الدّولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 335-336.

[29] عبد الله العروي، مفهوم الدّولة، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،1983، ص 129.

[30] Bennani-Chraïbi, M. & Fillieule, O. (2012). Towards a sociology of revolutionary situations: Reflections on the Arab uprisings. *Revue française de science politique*, 767-781.

[31] عمر جمعه العبيدي، مرجع سابق، 2013، ص 58-73.

[32] Al-Jumah, K. M. Arab State Contract Disputes: Lessons from the Past. *Arab Law Quarterly*, 2022, 215–218. http://www.jstor.org/stable/3382023

[33] Tawfeek Al-Ganad, A History of Yemeni Political Parties: From Armed Struggle to Armed Repression, Sana'a Center for Strategic Studies is an independent, 2022.

https://sanaacenter.org/publications/analysis/16421

[34] هي مذهب وأيدولوجية سياسية تستهدف حماية وتعزيز حرية الفرد باعتبارها مشكلة مركزية في السياسة. بالإضافة إلى السعي إلى ابتكار نظام يمنح الحكومات السلطات اللازمة لحماية الحياة الفردية، وهي توجه فكري وفلسفة تستند على حجر أساس واحد وهو الحرية، هذه الفلسفة تنادي بالحرية والمساواة في كافة جوانب الحياة، بدءاً بالجانب السياسي وحرية التعبير عن الرأي، مروراً بالجانب الديني وحرية المعتقد، مع حثّها على فصل الدين عن السياسة، وليس انتهاءً بالفرد والمجتمع وحرية الفكر والحريات الشخصية، فكل إنسان حر في الطريقة التي يعيش بها ما لم يؤذ غيره.

[35] محمد عابد الجابري، دولة المخزن وإمكانية الإصلاح، فكر ونقد، العدد 32، أكتوبر 2000، ص 7-10.

[36] ميثم حنظل شريف، نظام الحزب الواحد، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، 2015، ص 27-30،

https://almerja.com/reading.php?i=1&ida=1291&id=973&idm=22189

[37] Thompson, W. R. (1974). Toward Explaining Arab Military Coups. *Journal of Political & Military Sociology*, *2*(2), 237–250.

http://www.jstor.org/stable/45293715

المسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء الأطباء في المستشفيات الخاصة في التشريع العراقي

Civil liability arising from doctors' errors in private hospitals in Iraqi legislation

د. عضيد عزت حمد كلية المأمون الجامعة قسم القانون، العراق.

athead.a.hamad@almamonuc.edu.iq

أ. مروان عضيد عزت كلية الحكمة الجامعة قسم القانون، العراق

atheadazett19672@gmail.com

المستخلص باللغة العربية:

تؤدي الإرادة دوراً مهماً في جميع أنواع العقود وتبدو أهميتها أكثر في العقد المبرم بين الطبيب والمريض وذلك لخصوصية محل هذا العقد، إذ يرد على جسم الإنسان من اجل تحقيق هدف إنساني سامٍ تجاه المرضى وحتى الأصحاء، بل تجاه المجتمع بأكمله وبالرغم من خصوصيته وأهميته هذه، لم ينل اهتمام المشرع بل بقي خاضعاً لبعض القوانين الخاصة والتعليمات التي لا تفي بأهمية هذا العقد ومكانته التي تميزه من بقية العقود الأخرى إذ أنه يقوم على أعلى درجة من المصداقية بين طرفيه فبالرغم من أن عمل الطبيب عمل فني بالمعنى الدقيق، فان الطابع الإنساني لمهنة الطب الذي يطغى على العقد الطبي يفرض على الطبيب مراعاة حالة المريض ومدى تقبله للعلاج وعدم الامتناع عن تقديم خدماته لمن هو بحاجة اليها، فضلاً عن السرية التي يلتزم بموجبها الطبيب بعدم الإفشاء بما يطلع عليه من أحوال مرضاه الصحية ، فهو من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي الذي يعطي للطبيب الحق والحرية في اختيار مرضاه مقابل حق المريض وحريته في اختيار الطبيب الذي يعالج حالته، ولا يتطلب هذا العقد إفراغه في صيغة معينة، بل يقوم على مبدأ الرضائية من حيث الأصل.

الكلمات المفتاحية: إرادة الطبيب ، إرادة المريض ، التبصير بالمرض ، الحالة المرضية ،المريض .

Abstract

Will plays an outstanding part in all kinds of contracts. It seems that its importance is highly impressive in the contract concluded between the physician and the patient. This is due to the particularity of the object of the contract. It is for the benefit of human body and it has a noble aim towards the patient and even those who are in good health and also towards the society as a whole. In spite of its particularity and its importance this subject has never been in the mind of the legislator. But it is under certain laws and regulations which never reflect the importance of the contract and its place which makes it distinguishable among other kinds of contracts. This kind of contract is based on the highest point of credibility in spite of the fact that the career of the physician is completely professional. The human nature of this profession which covers the medical contracts imposes on the physician the obligation of the observance of the patient's state and to what extent he accepts the treatment. He never prevents himself from offering his services to those who deserve them besides the obligation of the professional secret.

key words : The doctor's will, the patient's will, the insight into the disease, the sick condition, the patient.

مقدمة

الحمد لله الذي أحسن كل شيءٌ خلقه، خلق الموتّ والحياة، فأمات وأحيا وهو على كلِ شيءٍ قدير. علمَ الإنسان ما لم يعلم، فجعل من علمهِ علماً يتوصل بهِ إلى حِفظ النفس البشرية من العِلل والأَسقام ـ علم الطب ـ فدعا إلى بذل الوسع في إنقاذ حياة الإنسان. فقال سبحانه وتعالى: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً)[1]، واصلي واسلم على الرؤوف الرحيم، رحمة الله للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

بعد أن تتحقق المسؤولية المدنية من خلال أثبات علاقة السببية بين الخطأ والضرر للعاملين في المستشفى على اختلاف إختصاصاتهم الطبية والإدارية، لابد من بيان الأثر المترتب على تحقق هذه المسئولية، ويعتبر التعويض من الآثار التي تترتب على ثبوت المسئولية سواء كانت هذه المسئولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية.

لقد أعترفت مختلف دول العالم بحق الطبيب في ممارسة أعمالهِ الطبية ليقوم بواجبهِ المقدس والسامي بكل حرية في علاج المرضى، والعمل على شفائهم من الآلام، فالطب كغيره من العلوم في تقدم مستمر حتى أن الإنسان أو الطبيب يعجز أحياناً عن ملاحقة الجديد في هذا المَيدان، وكان من شأن هذا التقدم أن تغيرت وسائل العلاج التقليدية، وظهرت وسائل فنية حديثة أكثر فاعلية في معالجة الأمراض المستعصية، فحققت هذه الوسائل الحديثة فوائد عديدة للبشرية.

ويمثل النتيجة التي تؤدي إلى إصلاح الضرر أو بمعنى آخر أنها تفيد التعويض بقصد تغطية الضرر الناشئ عن الإخلال بالعقد في حال المسئولية العقدية وعن الفعل الضار في المسئولية التقصيرية، وهذا ما سنتعرض له من خلال مبحثين.

نخصص المبحث الأول للتعويض من خلال مفهومه وأنواعه مبينين ذالك من خلال مطلبين متتابعين ونتناول في الثاني، مصادر تقدير التعويض واستحقاقه بمطلبين مستقلين .

أولاً : اهمية الموضوع

وجدت الجريمة منذ أن خلق الله الأرض وما عليها، كما اهتمت البشرية باستنكار السلوك المنحرف أو الشاذ ، وهو الذي يخرج عن قيم الجماعة ومبادئها ويتسبب عنه الضرر للغير والمجتمع .

ولقد تولت الدولة سلطة العقاب نيابة عن الأفراد لضمان تحقيق العدل بعدم إفلات المجرم من العقاب و ايضاً لتحقيق الردع بشقيه العام بمنع غير المجرم من ارتكاب الجريمة، والخاص، بمنع المجرم ذاته من العودة الى الأجرام.

وبالنظر الى ذات الجريمة، فقد أيقن الباحثون أن لا يمكن القضاء عليها بالعقاب فقط وإنما يمكن أن يتم ذلك أساساً بالإصلاح، لذا فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن هذا الإصلاح، كما هي مسؤولة عن ذلك العقاب وهو ما يتطلب منها أن تمد سلطاتها الى بحث العوامل المؤدية الى الجريمة، في شخص

الجاني أو بيئته، والعمل على التصدي لها والقضاء عليها، وذلك هو أساس فكرة التدابير الاحترازية التي يراد بها الإصلاح ولا يراد بها العقاب، فهي تواجه الخطورة الإجرامية في شخص الجاني، وتهدف الى علاج هذا الجاني أو تأهيله وتعجيزه عن ارتكاب الجرائم.

ثانياً : اشكالية البحث

ومن خلال هذه الأدوار الخطيرة التي تضطلع بها الخطورة الإجرامية إلا انه وبالقياس الى أهمية موضوع الخطورة الإجرامية، فأننا نجد أن تلك المؤلفات لم تكن متناسبة مع أهمية هذا الموضوع، خصوصا وان هذه المحاولات بقيت تدور في داخل الإطار الفلسفي لموضوع الخطورة الإجرامية من دون التركيز على أهمية الجانب التطبيقي المتمثل بالأثر الخارجي للخطورة الإجرامية وخاصة ما يتعلق بأثرها في فرض الجزاء الجنائي، وهو ما حاولنا التركيز عليه دون غض النظر عن الجانب الفلسفي للخطورة الإجرامية.

ثالثاً : منهجية البحث

بالنظر لأهمية الموضوع وإرتباطه بحياة الإنسان في المجتمع، وقلة وجود نصوص تفصيلية تبين موضوع (المسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء الأطباء في المستشفيات الخاصة في التشريع العراقي). لذا أرتأيت أن أبحث هذا الموضوع على وفق المنهج التحليلي والمقارن ومنهج القانون المدني العراقي المستمد في مجملة من منهج الفقه الإسلامي وبهذا يكون القانون المدني العراقي والموجبات والعقود اللبناني محورا" لهذه الدراسة .

1- المنهج التحليلي : فقد سلطت الأضواء على النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث والتركيز على المصطلحات الواردة فيها ومدى تطابق هذه المصطلحات مع غايات المشرع وإنسجاماً مع النصوص الواردة فيها .

2- المنهج المقارن : فقد تم إعتماد القانون المدني العراقي والمصري كأساس لهذه الدراسة وبالمقارنة مع أغلب القوانين المدنية والعربية مثل القانون المدني المصري والقوانين المطابقة له وقانون المدني الأردني, مركزاً إهتمامي والمأخوذة من القانون من المدني الفرنسي وكذلك القوانين العربية الأخرى المستمدة من الفقه الحنفي .

المبحث الأول

التعويــض وأنواعه

الضرر هو ركن جوهري من أركان المسؤولية المدنية العقدية والتقصيرية ، وهو في حد ذاته مناط المسؤولية المدنية ، اذ لا تقوم المسؤولية في حال انتفاء الضرر . والضرر بهذا المعنى هو كل ما ينجم عن الاعتداء على حق من حقوق الشخص ، أو عن الإخلال بمصلحة مشروعة له . ومن ثَم لا يشترط لوقوع الضرر أن يكون هناك اعتداء على حق يكفل القانون حمايته بموجب دعوى خاصة ، وإنما يكفي لوقوعه أن تمس مصلحة مشروعة للمضرور ، حتى لو

لم يكفلها القانون بدعوى خاصة. كما لا يشترط لوقوع الضرر أن يقع اعتداء على حق مالي للمضرور ، وإنما يمكن أن يقع الاعتداء على حق غير مالي ويستخلص من ذلك أن الضرر قد أن يكون مادياً أو أدبياً وكلاهما يستوجب التعويض .

إن التعويض هو وسيلة القضاء لجبر الضرر، محوا أو تخفيفا، وهو يدور مع الضرر وجودا وعدما طالما كان الضرر نتيجة الخطأ الصادر من المدعى عليه، وينبغي أن يتكافأ مع الضرر دون أن يزيد عليه أو ينقص عنه، فلا يجوز أن يتجاوز مقدار الضرر كي لا يكون عقابا أو مصدر ربح أو ثراء، ويتم تقدير التعويض تقديرا موضوعيا ، ويتم تقدير التعويض بالقيمة في الأحوال التي يتعذر فيها الحكم بالتنفيذ العيني فالقاضي يحكم بالتعويض النقدي ،أو أي ترضية من جنس الضرر [1]. ذلك أن للمحكمة السلطة التقديرية في تقدير التعويض على أساس جسامة الضرر الناتج عن الخطأ[2]، إذ لاجدوى للقول بوجود فعل ضار أنتج ضررا يرتبط معه بعلاقة السببية دون تقرير للمضرور في الحصول على التعويض. وعلى ضوء ما تقدم سوف نبين في هذا المبحث ومن خلال مطلبين نخصص الأول لمفهوم التعويض ونتناول في الثاني أنواع التعويض.

المطلب الأول

مفهوم التعويض

التعويض مشتق من كلمة عوض أي دفع بدل الذي ذهب، وهو ما يعطي للمرء مقابل الضرر الذي لحق به[3].

كما هو وسيلة لقضاء وإزالة الضرر أو التخفيف من وطأته، وهو الجزاء الذي يترتب على قيام المسئولية المدنية[4].

ويعرف أيضا بأنه جبر الضرر الذي لحق بالمصاب وهو يختلف في ذلك عن العقوبة لأن هذه يقصد بها مجازاة الجاني على فعلته وردع غيره، ويترتب على هذا الفرق أن التعويض يقدر بقدر الضرر في حين أن العقوبة تقدر بقدر خطأ الجاني[5].

وهناك من يعرفه بأنه" المال الذي يلزم المدين بدفعه إلى الدائن عن الضرر الذي أصابه"[6].

وقد أشار القانون المدني العراقي إلى التعويض في نص المادة 169 ، فقرة 2 حيث جاء فيها (ويكون التعويض عن كل التزام ينشأ عن العقد سواء كان التزاما بنقل ملكية أو منفعة أو أي حق عيني أخر أو التزاما بعمل أو امتناع عن عمل ويشمل مالحق الدائن من خسارة ومافاته من كسب ...)، والقانون المدني المصري قد جاء نص واضح بأهمية وضرورة تعويض المتضرر عن ماأصابه من ضرر نتيجة الخطأ حتى لو لم يكن التعويض قد أشير إليه في العقد أو بنص القانون فللقاضي تقدير ذلك ، وذلك في نص المادة 221 فقرة 1 والتي جاء فيها (إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بنص في القانون ، فالقاضي هو الذي يقدره ، ويشمل التعويض مالحق الدائن من خسارة ومافاته من كسب ، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخير في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقا ببذل جهد معقول). كما قابل القانون المدني الفرنسي في المادتين

1149 ، 1150 القانونين العراقي والمصري في اشارته إلى أهمية التعويض كونه وسيلة لإزالة الضرر عن المتضرر وتعويضه بما يتناسب مع مالحقه من خسارة ومافاته من كسب . [7]

ومن القواعد العامة التي تحكم التعويض والتي تعتبر من الأسس المهمة التي يقدر بموجبها الضرر هي:

أولا: أن التعويض يكون على جسامة الضرر، فالتعويض يرتبط بالضرر وليس بالخطأ، وذلك فإن درجة جسامة الخطأ لا ينظر إليها عند تقدير التعويض، وأن التعويض يقدر بصرف النظر عن كون الخطأ بسيط أم جسيم.

ثانيا: يلزم عند تقدير التعويض الأخذ بنظر الإعتبار تغطيته للضرر الذي لحق بالمدعي من جانب الإدارة سواء كان الضرر مادي أو أدبي مع عدم إغفال ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب.

ثالثا: مراعاة ظروف المضرور عند تقدير التعويض ويقصد بذلك الأخذ بالحسبان الظروف الشخصية التي تتصل بالمضرور.

رابعا:لايجوز الجمع بين تعويضين في ذات الوقت، وعلى ذلك فإذا حصل المضرور على جانب من التعويض من جراء رفعه لدعوى التعويض أمام إحدى الجهات فإن ما حصل عليه لزم وضعه في الإعتبار عند نظر الدعوى الثانية أمام القضاء.

خامسا: يقدر التعويض في حالة تعدد المسئولين حسب نسبة اشتراك كل منهم في الضرر، وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا على تقصي وجود الخطأ المشترك وأثره عند تقدير التعويض، عملا بالمادة 216 من القانون المدني المصري[8].

سادسا: لجهة الإدارة حق الرجوع على الموظف التابع لها بجزء من التعويض إذا ما تسبب بقدر معين في إحداث الضرر.

سابعا: لا يستحق التعويض إلا عن الضرر الفعلي ولا يتجاوزه.

الواقع أن التشريع العراقي قد جاء خاليا من أي معالجة مباشرة صريحة لذلك، إلا أن مشروع القانون المدني الذي أصدرته وزارة العدل لعام 1986 قد نصت على ما يأتي (على المحكمة عند تقدير التعويض أن تأخذ بنظر الاعتبار كل الظروف الملابسة لجسامة خطأ المسئول عن الضرر والحالة المالية لكل من المسئول و المتضرر والحالة الصحية لهذا الأخير، وكل ظرف آخر يساعد المحكمة على تحقيق العدالة) فهنا على القاضي أن يقدر التعويض الذي يتناسب مع الضرر، ويجب أن يغطي الضرر بأجمعه، في حين أن المشرع المصري قد أعطى للمضرور الحق في أن يطالب بإعادة النظر في مبلغ التعويض أسوة بالتشريع الفرنسي وهذا ماجاء بنص المادة 170 من القانون المدني المصري حيث تنص (يقدر القاضي مدي التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين 221 ،222 مراعيا في ذلك الظروف الملابسة ، فان لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض نهائيا ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير). [9] وهنا لابد من إشارة القانون

المدني العراقي إلى هذا النص وهو أمر تستلزمه العدالة ولا يتعارض مع القواعد العامة في التعويض أسوة بالتشريع المصري والفرنسي. ولكن يحدث أحيانا أن يطالب المضرور بالتعويض عن الضرر الحال، ويحتفظ لنفسه بحق المطالبة عن الضرر المستقبل، فيتعين على القاضي هنا الإستجابة لطلب المضرور، فهو مطالب بالتقيد بطلبات الخصوم وعدم الحكم بأكثر منها، ولكن إذا لم يحدد المريض نوع الضرر الذي يطالب به أي إذا لم يحدد ما إذا كان الضرر الحال أو الضرر المستقبل فإن للقاضي أن يحكم عن الضرر الحال والضرر المستقبل إذا استطاع أن يبين الضرر المستقبل بشكل دقيق، ويتيقن من وقوعه مستقبلا وإلا كان حكمه معيبا لوقوعه على ضرر محتمل قد يحدث أو لا يحدث[10].

ويجوز للمحكمة إعادة النظر في حكم التعويض إذا لم تكن المحكمة قد أخذت بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل[11]،

المطلب الثاني

أنواع التعويض

ليس من ريب في أن أحدث وسيلة لتعويض المضرور هو محو ما أصابه من ضرر، والتعويض قد يبدو في صور شتى فقد يكون تعويضا عينيا، وذلك بتحقق إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر، وإما يكون بمقابل ذلك بتحقق دفع مبلغ من المال او قد يكون تعويضا عن الضرر وفق مايكون مناسبا للمضرور كرد اعتباره أو ما شابه ذلك وهذا ما سنحاول بيانه من خلال هذا المطلب ومن خلال فرعين متتاليين وهما، التعويض العيني والتعويض بمقابل.

الفرع الاول - التعويض العيني

التعويض العيني" هو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضر أو وقوع الفعل الضار"، ويزيل الضرر الناشئ عنه ويعتبر أفضل طرق الضمان والقاضي ملزم بالحكم بالضمان العيني إذا كان ذلك ممكنا وطلب الدائن أو تقدم به المدين[12].

ويجد التعويض العيني مجاله الارحب في المسئولية العقدية ولكنه يكون على خلاف ذلك في المسئولية التقصيرية، فهو ينحصر في نطاق محدود إذ من النادر أن يجبر المدين على التعويض العيني[13].

ولأنه لا يكون ممكنا إلا حين يتخذ الخطأ الذي أقدم عليه المدين صورة القيام بعمل تمكن إزالته[14].

فالقائم بالعمل الطبي الذي يخطئ أثناء إجراء العمل الطبي، كالطبيب مثلا الذي يخطئ اثناء إجراء عملية جراحية وينتج عن خطئه تشويها للمريض، يمكن إصلاحه أو إزالته فالقاضي هنا يستطيع الزام الطبيب بإصلاح التلف والتشويه وإزالته بإجراء عملية جراحية جديدة، غير أنه جاء عن محكمة النقض الفرنسية في أحد أحكامها (أن القاضي لا يستطيع أن يفرض على المدين عملا إيجابيا) . [15] في حين أن التشريع المدني المصري أجاز للقاضي إلزام المدين للقيام بعمل إيجابي وهذا ماجاء بنص المادة 171

فقرة (2) (ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور، أن يأمر بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه، أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض) وهو ماخذبه القانون المدني العراقي في المادة 246 فقرة واحد والتي جاء فيها (يجبر المدين على تنفيذ التزامه تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكنا). [16]. والواقع أن التعويض العيني جائز وسائغ في كل الصور التي لا يمس فيها حرية المدين الشخصية.على أن حرية القاضي غير مطلقة للحكم بالتعويض عينيا، بل يقيدها ببعض الشروط المتعلقة بالمجال الطبي [17]. وهي:

1) في بعض حالات الضرر الجسماني والأدبي يصبح من غير الممكن اللجوء إلى التعويض العيني نظرا للناحية الإنسانية، كالإعتداء على الشرف والسمعة والعواطف، أو حوادث ضرب أو جرح أو قتل حيث انتهت التشريعات الحديثة بالنص على وجوب التعويض بمقابل في مثل هذه الحالات[18].
2) يشترط الأخذ بالتعويض العيني أن يكون ممكنا فإذا أصبح التنفيذ العيني مستحيل استحالة نسبية بالنسبة للطرف المدين ففي الإلتزام بعمل أو الإمتناع عن عمل إذا كان المدين مكلف بأدائه شخصيا وحال دون تأديته مانع شخصي يصادر إلى التعويض بمقابل فإذا ألم بالطبيب مرض مفاجئ فإنه يحول بينه وبين قيامه بتنفيذ إلتزام عليه بعلاج المريض أو إجراء عمل جراحي مستعجل للمريض[19].
3) إذا كان في التعويض العيني إرهاق للمدين، وإن كان ممكنا بصورة يتجاوز فيها الضرر اللاحق بالمدين فلا محل لإجبار المدين على التنفيذ العيني، وهنا أيضا يصار للتعويض بمقابل، وهذا مقبول في حالة عدم تنفيذ الطبيب للإلتزام أو للتأخر فيه أو الخطأ في تنفيذه[20]، وعليه يتبادر إلى الذهن السؤال التالي:هل يمكن إكراه الطبيب للقيام بعمل بالتنفيذ الجبري؟

القاعدة العامة تقول (أن التنفيذ العيني جبرا على المدين جائز وسائغ في كل الصور التي لا يمس التنفيذ فيها حرية المدين الشخصية والإلتزام إما يكون بعمل شئ أو الإمتناع عن عمل فإذا كان محل الإلتزام عمل تعهد به المدين، فإما أن يكون عملا متصلا بشخصه بحيث يتخذ منه قيمته الإقتصادية، أو لا يكون شخصه محل اعتبار لتنفيذ هذا العمل.

فالطبيب الذي يلتزم بإجراء عمل جراحي لمريض ويرفض القيام بها أو يرفض علاج المريض، فهذا يمثل التزام للقيام بعمل ويستمد الطبيب من عمله هذا قيمة اقتصادية، والقيمة الإقتصادية من شخص الطبيب بالذات، فإذا ما رفض الطبيب تنفيذ الإلتزام السابق مع المريض، فإنه يستحيل على القضاء الزامه للقيام بالتنفيذ العيني جبرا.

وقد عالج المشرع العراقي الضرر المادي (أو المعنوي) في المادة (205) من القانون المدني ونصه(- يتناول حق التعويض الضرر الأدبي كذلك 2- ويجوز أن يقضي بالتعويض للإزواج والأقربين من الأسرة

عما يصيبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب.3 - ولا ينتقل الضرر الأدبي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى اتفاق أو حكم نهائي). [21]

ويشمل التعويض بمقابل ما لحق المريض من خسارة كنفقات العلاج والدوائر والإقامة في المستشفى وغيرها وما فاته من كسب وهذا ما نصت عليه المادة (1/207) من القانون المدني العراقي بقولها (تقدر المحكمة التعويض في جميع الأحوال بقدر ما لحق المتضرر من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع) [22].

وبهذه المناسبة أصدرت محكمة التمييز العراقية قرارها جاء فيه أن (التعويض عند الفعل الضار يشمل ما لحق المتضرر من ضرر وما فاته من كسب نتيجة العمل غير المشروع) [23].

وبهذا قضت محكمة النقض المصرية من أن (تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين عناصر الضرر فإنه يكون قد شابه البطلان لقصور أسبابه) [24].

أما عن الوضع في فرنسا فلا يختلف عما هو متبع في العراق ومصر بشأن نظر دعاوى التعويض الناجمة عن الأخطاء الطبية للعاملين في المستشفيات العامة والخاصة باستثناء تعويض المصابين بفيروس المناعة المكتسبة أثر استخدام الآلات والأدوات الطبية بين المرضى أو نقل الدم نتيجة إهمال الطبيب أو إدارة المستشفى مما أدى إلى الإصابة إذ تنبه المشرع الفرنسي إلى خطورة تطور أو إزدياد حالات الإصابة بهذا المرض فقام بإصدار تشريع رقم 1456 في 1991/12/13 المتعلق بإنشاء صندوق خاص لتعويض المصابين بمرض الإيدز ليضمن لهم استمرار الحصول على التعويض اللازم لهم، وهذا يعني عدم اختصاص المحاكم المدنية الفرنسية بعد إصدار هذا التشريع بالنظر للدعاوي الناتجة عن الإصابة بمرض الإيدز، واختصاصها فقط بنظر دعاوي التعويض الناتجة عن الإصابة بالأضرار الأخرى[25].

المبحث الثاني

مصادر تقدير التعويض واستحقاقه

يشمل التعويض في المسئولية المدنية التقصيرية كل الضرر المباشر سواء أكان مادي أم أدبي، وسواء كان متوقعا أو غير متوقع، على حين أن التعويض في المسئولية المدنية العقدية يشمل فقط الضرر المباشر المتوقع..فما هي مصادر تقدير التعويض سيما أن سلطان تقدير التعويض في المسئولية المدنية يرجع أما إلى إرادة الطرفين المتعاقدين أو الى ما يحدده القانون وتحديد القانون للتعويض يعتبر من النظام العام أو إلى ما يحدده القاضي وبعد أن يحدد التعويض من خلال مصادره لابد من

شخص لإستحقاقه (التعويض) هذا ما سنحاول تفصيله من خلال مطلبين نوضح في المطلب الأول مصادر تقدير التعويض ونتناول في الثاني الشخص المستحق للتعويض أو استحقاق التعويض.

المطلب الأول

مصادر تقدير التعويض

أن التعويض بوجه عام، قد يأتي في صورة تعويض قانوني يتقدر في إصابات العمل[26]، وهذا أمر يبتعد كثيرا عما نحن فيه، كما قد يأتي في صورة تعويض قضائي أو اتفاقي، وسيكون طرح هذه المصادر من خلال هذا المطلب ،نبين اولا، التعويض القضائي ،ونخصص ثانيا للتعويض الإتفاقي.

الفرع الأول- التعويض القضائي

لقد ذكرنا سلفا أن القاعدة العامة التي تحكم التعويض عن الضرر، توجب أن يكون التعويض على قدر كاف ويتناسب مع الضرر، فلا يزيد التعويض عن الضرر ولا يقل عنه، فضلا عن أن التعويض لا يشمل غير الضرر المباشر الناتج عن الخطأ بهدف إعادة التوازن الذي اختل ولا يعد التعويض إلا نتيجة للضرر بفعل الخطأ[27].

الأصل في التعويض الذي يستحقه المريض أن يكون قضائيا فللقاضي سلطة في البحث عن الحقيقة ومعرفة مقدار الضرر الذي حل بالمريض وجبره بطريقة التعويض, والتعويض يشمل جميع المصاريف التي أنفقها المريض مثل أجرة المستشفى وأجرة الطبيب المعالج أو الجراح ومصاريف شراء الدواء وكذلك النفقات، التي أنفقها المريض جراء ذلك الضرر، وكما بينا سابقا بأنه يشمل ما فات المريض من كسب وكذلك النفقات . وقد نصت المادة (169) من القانون المدني العراقي النافذة على ما يأتي((1 - إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو نص في القانون فالمحكمة هي التي تقدره. 2- ويكون التعويض عن كل التزام ينشأ عن العقد سواء كان التزاما بنقل ملكية أو منفعة أو عن حق عيني آخر أو التزاما بعمل أو امتناع عن عمل ويشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بسبب ضياع الحق عليه أو بسبب التأخر في الحصول عليه بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم وفاء المدين بالإلتزام أو لتأخره عن الوفاء به.3- فإذا كان المدين لم يرتكب غشا أو خطأ جسيما فلا يجاوز في التعويض ما يكون متوقعا عادة وقت التعاقد ومن خسارة تحل أو كسب يفوت.))

وهذا ما جاء أيضا في نص المادة 1/221 من القانون المدني المصري والتي جاء فيها (إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بنص القانون ، فالقاضي هو الذي يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالإلتزام أو التأخر في الوفاء به ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول).[28]

الفرع الثاني- التعويض الإتفاقي

إذا كان الأصل في التعويض أن يكون قضائيا فليس هناك ما يمنع أن يكون التعويض اتفاقا ويقصد به أن الطرفين اتفقا على تقدير التعويض مسبقا، فإذا ما أخل أحد الطرفين بتنفيذ التزامه وجب عليه دفع مبلغ معين، مثبت مقداره في العقد ويسمى الشرط الجزائي ويقع هذا في المسئولية العقدية.[29]

فإذا أصيب المريض بالضرر بسبب تأخر الطبيب بعد إتفاقه مع المريض على إجراء التداخل الجراحي، ثم أخل هذا الطبيب في تنفيذ التزامه خاصة إذا كان عامل الوقت مهما بالنسبة للمريض في إجراء العملية وأصيب المريض نتيجة هذا التأخر بالضرر وجب التعويض، ولكن في بعض الحالات يكون مبلغ التعويض المثبت في العقد فادحا أو مبالغ فيه، فيحق انقاصه من قبل القاضي بحيث يكون موازيا أو معادلا للضرر الذي لحق المريض، وهذا ما أشار إليه القانون المدني العراقي في المادة (170) الفقرة ثانيا والتي جاء فيها (ولا يكون التعويض الإتفاقي مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر ويجوز تخفيفه إذا أثبت المدين أن التقدير كان فادحا وأن الإلتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه ويقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام هذه الفقرة[30].

كذلك ما جاء في نص المادة 224 من القانون المدني المصري والتي تنص على (1- لا يكون التعويض الإتفاقي مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر2- ويجوز للقاضي أن يخفض هذا التعويض إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة أو أن الإلتزام الأصلي قد نفذ جزء منه 3- و يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين) [31].

ويجب أن يحدد هذا الإتفاق في العقد وقبل وقوع الضرر ولا يعد عقد صلح لأن عقد الصلح يكون من العقود التي تقع على الأموال والتي تقع على النفس ويتم ذلك باتفاق الطرفين ويخضع هذا الإتفاق للقواعد العامة ويجب أن يتضمن عقد الصلح الشروط التي تجعله عقد صحيحا نافذا، كأن يكون قد أبرم عن دراية واختيار بين الطرفين، ويتضمن ما حدث من ضرر للمريض، ومقدار التعويض الذي يغطيه وأن يكون الباعث الدافع إلى التعاقد صحيحا، فلو اعتقد الطبيب بأنه عوض المريض عن كسر في اليد ولكن ظهر أنه خلع بسيط فإن المريض لا يستحق ذلك التعويض ويجوز الرجوع عن عقد الصلح[32].

المطلب الثاني

استحقاق التعويض

من المعروف أن أي دعوى سواء كانت دعوى مدنية أم دعوى جزائية لابد أن تتكون من طرفي الدعوى وهما المدعي عليه والمدعي، ويختلف أساس الدعوى فيما إذا كانت جزائية أم مدنية، فالجزائية موضوع يتعلق بالجزاء المطلوب توقيعه على الجاني، أما المدنية فموضوعها يتعلق بالضمان والتعويض الذي يطالب به المضرور جبرا لما لحقه من ضرر[33]، والمصلحة هي الشرط العام لقبول الدعوى.

وتخضع دعوى المسئولية المدنية للطبيب للأحكام العامة في المسئولية المدنية شأنها شأن أية دعوى مدنية أخرى[34]. وأطراف الدعوى هما المدعي عليه(المسئول عن الضرر) ، المدعي (وهو المضرور).

وما يهمنا في موضوع البحث هو المضرور كونه الشخص المستحق للتعويض من أخطاء العاملين بمختلف اختصاصاتهم في المستشفيات العامة منها والخاصة، فهو الشخص المستحق الأول للتعويض وهو الذي أصيب بضرر فيصبح له الحق في الحصول على هذا التعويض[35].

فيعوض المريض المضرور عن الأضرار المادية الناجمة عن أخطاء العاملين في المستشفى. فالضرر المادي هو الإخلال بحق المضرور ذي قيمة مالية أو بمصلحة مشروعه له ويشمل في الحالتين الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاته.

وعلى ذلك يعتبر المساس بسلامة الجسم ضررا ماديا خاصة الأضرار الناشئة عن الأخطاء الطبية بما ينجم عنه عجز في القدرة على الكسب.

فلكل شخص الحق في السلامة، سلامة حياته وسلامة جسمه فالتعدي على الحياة ضرر بل هو أبلغ الضرر، أو إحداث جرح أو أصابه الجسم أو العقل بأي أذى آخر شأنه أن يخل بقدرة الشخص على الكسب أو يكبده نفقة في العلاج . فالضرر المادي في المجال الطبي هو ذلك الأذى البين المؤكد في جسم المريض والناجم عن الخطأ الطبي والذي يستحق عنه (المضرور) المريض ذاته التعويض كما يشمل التعويض عن الأضرار الأدبية والتي تصيب الإنسان في عرضه أو عاطفته أو شعوره والآلام النفسية التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة ما ينجم من تشويه أو عجز في وظائف الأعضاء فتلك الأضرار الناجمة عن إعلان الإصابة بالضرر فلاشك في تأثر حياة الشخص الأسرية والعائلية والإجتماعية و السياسية بهذا الضرر، فقد يتعرض المريض لعزل إجتماعي وهجر أسري وتحجيم سياسي بسبب الأضرار الناجمة عن أخطاء الأطباء فيستحق تعويضا عن كل ذلك[36].

وقد نصت المادة 1/222 من القانون المدني المصري على أنه (يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير الا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء)، وعلى ذلك فكل من أصيب بضرر أدبي له الحق في التعويض، فإذا كان الضرر الأدبي هو موت شخص وجب التمييز بين الضرر الذي أصاب المتوفي نفسه ويراد أن ينتقل حق التعويض عنه بموته إلى ورثته والضرر الذي أصاب أقارب الميت وذويه في عواطفهم وشعورهم والشخصي من جراء موته، أما الضرر الذي اصاب الميت نفسه فلا ينتقل حق التعويض عنه إلى ورثته إلا بمقتضى إتفاق، أو طالب الدائن به أمام القضاء، ويعني الضرر الذي يصيب الميت بطريق مباشر فحدد النص على أنه لا يجوز الحكم بالتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية. وهو ما شارت إليه المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي .[37]

أما في القانون المدني العراقي فقد أشار إلى الضرر الأدبي في نص المادة 205 الفقرة/1، والتي جاء فيها يتناول حق التعويض الضرر الأدبي كذلك فكل تعد على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الإجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسئولا عن التعويض.

كما أشارت الفقرة (2) من المادة ذاتها "لا ينتقل التعويض عن الضرر الأدبي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى اتفاق أو حكم نهائي".

وهذا ما قضت به محكمة التمييز الإتحادية في أحد قراراتها والذي جاء فيه (أن المدعية والقاصرين لا يستحقون التعويض الذي قدره الخبراء إلا ما قدره عن التعويض المادي، دون التعويض الأدبي باعتبار أن الأضرار المطالب بها قد لحقت بمورثهم ولا أصل أنه لا ينتقل إلى الورثة حق المطالبة بالتعويض إلا التعويض عن الضر المادي دون الأدبي طبقا لنص المادة 205 من القانون المدني) [38].

الخاتمة

بعد أن انتهينا من كتابة هذا البحث والموسوم (جزاء المسؤولية المدنية الناشئة عن الخطأ الطبي في التشريع العراقي والمصري والفرنسي) وبتوفيق من الله كان لابد من الوصول الى خاتمة البحث والتي تتضمن بعضا من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تكون مناسبة لطرحنا المتواضع.

تعتبر مهنة الطب من أنبل المهن الإنسانية لما لها مساس مباشر بحياة البشر ولما للجسد من حرمة تفرض على القائم بالعمل الطبي المحافظة عليه . ومن هذا المنطلق أصبح عمل الطبيب لصيقا بجسم الانسان وحياته، كونه من الأشخاص الذين أنعم الله عليهم بالتدخل بجسد هذا الكائن وبما يحمل من أسرار إلهية لمساعدته على الشفاء. وكلما ازداد تطور العلوم الطبية ازدادت ضرورة التدخل والمساعدة من قبل القائمين بالعمل الطبي على اختلاف اختصاصاتهم ومؤهلاتهم العلمية. وبذالك يزداد احتمال وقوع الخطأ فلا عصمة للبشر العاديين منه والطبيب واحد من هولاء البشر. إضافة إلى ذلك فقد اتسعت العلوم الطبية وتطورت حسب مقتضيات ومتطلبات الكائن البشري لغير العلاج ،فلاشك تزداد خطورة مايتعرض له المريض عند قيام الطبيب بممارسة عمله ابتدأ من تحرير الوصفة الطبية وصولا إلى التدخل الجراحي والمتابعة الطبية . وهذا التوسع والتطور والتعقيد انما يتطلب مواكبة من القانون في تنظيمه ووضع المعالجات والحلول اللازمة له لتحديد مسؤولية الطبيب على وجه دقيق. ومن ثم حماية حقوق المريض التي قد يستهان بها نتيجة لما تتسم به المهنة الطبية من خصوصية ونتيجة جهل المريض بهذه الأعمال وخطورتها واستسلامه الكامل للطبيب أملا في الوصول الى الشفاء وتجاهل الكثير من الأطباء ضرورة تبصير المريض بما يستحقه من علاج وخطورة هذا العلاج ومضاعفاته في المستقبل.

المراجع القانونية:

د. عبد الحكم فودة، التعويض المدني، المسئولية المدنية التعاقدية والتقصيرية في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية، 1998.

د.عبد الفتاح مراد ،المعجم القانوني، رباعي اللغة، مصر، بدون سنة طبع.

د.سعدون العامري، تعويض الضرر في المسئولية التقصيرية، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية،1990 .

د.سليمان مرقس، مسئولية الطبيب ومسئولية ادارة المستشفيات ،مجلة القانون والاقتصاد ،السنة السابعة ،العدد الاول ،القاهرة ،1937.

مفيد محمد على، تعويض الضرر في المسئولية العقدية، المعهد القضائي، بغداد، 1985م.

د.عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الإلتزام، نظرية الالتزام بوجه عام ، المجلد الثاني ، الجزء الاول ، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة ، بيروت ، لبنان، 2000.

د.محمد حسين منصور، المسئولية الطبية ، دار الجامعة الجديدة ،مصر ، الاسكندرية ، 2001.

عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الثاني ، مصادر الالتزام ،مطبعة نهضة مصر .

د. سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية.

احمد شوقي عبد الرحمن ، تضامن الشركاء في المسؤولية التقصيرية ،ص 316.

د.عبد السلام التونجي، المسئولية الطبية في القانون السوري والمصري والفرنسي، حلب ،1956.

د. أنور سلطان ، الموجز في النظرية العامة للالتزام ، مصادر الالتزام ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2005.

د. عزيز كاظم جبر، الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية ،مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 1998.

د.أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي ، مطبعة الحضارة العربية، 1986.

د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني التي تقع على الملكية، والهبة والشركة و القرض والدخل الدائم والصلح، الناشر ، دار النهضة العربية، القاهرة 1962.

د. قيس الصغير، المسئولية المهنية في السعودية، ، الطبعة الاولى ،السعودية، 1996.

إيناس طارق النقيب : المسؤولية الجنائية للمستشفيات الاهلية ،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، 2003،.

شريف الطباخ: التعويض عن الإخلال بالعقد (التطبيق العملي للمسؤولية المدنية في ضوء القضاء والفقه) ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2004.

د.خليل مصطفى، تقدير مبلغ التعويض وحقوق المؤمن المترتبة على دفعه ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ،2001 .

Heande Lassurance responsibilite civile professionnelle des prfessions liberals et prestataires de services 1983 .

Gazatte de Plais Juris Prudence Sommaires et de cisions, dimaech 17 ,ad mand 19 December, 2000, p.34

- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951.

- القانون المدني المصري رقم 131لسنة 1948 .

- القانون المدني الفرنسي.

(1)- Heande Lassurance responsibilite civile professionnelle des prfessions liberals et prestataires de services 1983.

(2) د. عبد الحكم فودة، التعويض المدني، المسئولية المدنية التعاقدية والتقصيرية في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية، 1998، ص161.

(1) د.عبد الفتاح مراد ،المعجم القانوني، رباعي اللغة، مصر، بدون سنة طبع، ص228..

(2) د.سعدون العامري، تعويض الضرر في المسئولية التقصيرية، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية،1990 ، ص136.

(3) د.سليمان مرقس، مسئولية الطبيب ومسئولية ادارة المستشفيات ،مجلة القانون والاقتصاد ،السنة السابعة ،العدد الاول،القاهرة ،1937، ص182.

(4) مفيد محمد على، تعويض الضرر في المسئولية العقدية، المعهد القضائي، بغداد، 1985، ص48.

7 - القانون المدني العراقي رقم 40 لستة 1951، القانون المدني المصري رقم 131لسنة 1948 ، القانون المدني الفرنسي.

(8) المادة 216 من قانون المدني المصري والتي جاء فيها (يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه).

(1) - القانون المدني المصري ، مرجع سابق.

(2) د.عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الإلتزام، نظرية الالتزام بوجه عام ، المجلد الثاني ، الجزء الاول ، منشةرات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة ، بيروت ، لبنان، 2000، ص509.

(3) د.محمد حسين منصور، المسئولية الطبية ، دار الجامعة الجديدة ،مصر ، الاسكندرية ، 2001، ص133.

(1) عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الثاني ، مصادر الالتزام ،مطبعة نهضة مصر ،ص 358

(2) د.سعدون العامري،تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية ، المرجع السابق، ص149.

(1) - عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام ن المرجع السابق ، ،ص266.

(2) – نقض مدني فرنسي في 8/5/ 1967 ، دالوز -س1968،س624. مشار اليه احمد شوقي عبد الرحمن ، تضامن الشركاء في المسؤولية التقصيرية ،ص 316.

(3) - المادة 171 فقرة (2) من القانون المدني المصري ، المرجع السابق.

(1) د.عبد السلام التونجي، المسئولية الطبية في القانون السوري والمصري والفرنسي، حلب ،1956، ص104-106.

(2) د. أنور سلطان ، الموجز في النظرية العامة للالتزام ، مصادر الالتزام ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2005 ،ص 298 .

(3) د. .عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد. المرجع السابق ، ص 567.

(1) د.عبد السلام التونجي، المسئولية الطبية في القانون السوري والمصري والفرنسي، المرجع السابق، ص107.

(2)- انظر نص المادة 222 مدني مصري والمادة 1149 مدني فرنسي.

(3) تقابلها المادة 221 من القانون المدني المصري والتي جاء فيها (إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بنص في القانون فالقاضي هو الذي يقده ويشتمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالإلتزام أو التأخر في الوفاء به ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول،و مع ذلك إذا كان الإلتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشا او خطأ جسيما إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد .

(1) قرار محكمة التمييز العراقية المرقم 581/مدنية أولى/ 1978 في 1978/7/25 مجلة الأحكام العدلية، العدد الثالث، السنة التاسعة، ص21.

(2) الطعن رقم 20 بتاريخ 1984/6/21 اشاراليه د. عزيز كاظم جبر، الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية ،مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 1998، ص166.

(25) Gazatte de Plais Juris Prudence Sommaires et de cisions, dimaech 17 ,ad mand 19 December, 2000, p.34

[1]المادة 56/الفقرة (2) من قانون التقاعد والضمان لعام 1971 قد جاء فيها ما يأتي)إذا انتهت الإصابة بالعامل إلى العجز الكامل أو أدت إلى وفاته يخصص له أو لخلفه حسب الأحوال راتب تقاعد الإصابة على اساس 80% من متوسط الأجر في السنة الأخيرة من عمله أو من خلال مدة عمله إن كانت أقل من سنة.

[2] (بلا نويل، ريبير، اسمان، السنهوري) أنظر د.أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي ، مطبعة الحضارة العربية، 1986، ص113.

[28] المادة 169 من القانون المدني العراقي والمادة 221 من القانون المدني المصري المقابلتين للمادة من 1148من القانون المدني الفرنسي..

(1) - د.أحمد شرف الدين، انتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي ، المرجع السابق ، ص113.

(2) - المادة 170 من القانون المدني العراقي الفقرة ثانيا ، المرجع السابق .

[1] . المادة 224 من القانون المدني المصري ، المرجع السابق.

[2] د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني التي تقع على الملكية، والهبة والشركة و القرض والدخل الدائم والصلح، الناشر ، دار النهضة العربية، القاهرة 1962، ص534.

[1] قيس الصغير، المسئولية المهنية في السعودية، ، الطبعة الاولى ،السعودية، 1996، ص214.

[2] إيناس طارق النقيب : المسؤولية الجنائية للمستشفيات الاهلية ،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، 2003، ص 142.

[3] شريف الطباخ: التعويض عن الإخلال بالعقد (التطبيق العملي للمسؤولية المدنية في ضوء القضاء والفقه) ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2004، ص313.

[36] د.خليل مصطفى، تقدير مبلغ التعويض وحقوق المؤمن المترتبة على دفعه ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ،2001 ، ص164-165.

[2) - المادة 22 فقرة 1 من القانون المدني المصري المقابل للمادة 1382 من القانون المدني الفرنسي.

[38] قرار محكمة التميز الإتحادية 129/م3/2004، في 2006/4/30 ، القسم القانوني لوزارة الصحة العراقية ، (غير منشور).

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de